

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

صناعة تاريخ مصر الحديث دراسة في فكر عبدالرحمن الرافعي

د. حمادة محمود احمد اسماعيل



0157192

مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

Bibliotheca Alexandrina



مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة

إشراف : د. يونس لبيب رزق

الاخراج الفنى : مراد نسيم

الاشراف الفنى : راجيه حسين

صناعة تاريخ مصر الحديث دراسة في فكر عبدالرحمن الরাافى

د. حمادة محمود احمد اسماعيل



المكتبة القومية المصرية للكتاب

١٩٨٧

اهداء

**الى روح الراحل الأستاذ الكبير « عبد الرحمن الرافعي »
أقدم هذه الدراسة •**

اقتديم

ندر من استطاع الافلات من تأثير مجموع الصياغات التي وضعها الاستاذ عبد الرحمن الرافعى لتاريخ مصر الحديث ، بصرف النظر عن الاتفاق والاختلاف مع هذه الصياغات ، الى حد يمكن القول معه ان هذا المحامى الذى احترف التأريخ بلغ من تأثيره درجة يتفق على توصيفها بأنه الصانع الأول فى مصنع كتابة تاريخ مصر الحديث .

وبالوعى بهذه الحقيقة رأت سلسلة « مصر النهضة » ان تصدر هذا العدد ، ليس عن عبد الرحمن الرافعى ، فالرجل يستحق دراسة ، أكبر كثيرا من حجم السلسلة ، وهى قد تمت فعلا ، وانما عن دور الرجل فى صناعة تاريخ مصر الحديث .

ومؤلف هذا العمل هو الدكتور « حمادة محمود اسماعيل » مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب ببنتها ،

وهو احد الباحثين الواعدين فى تاريخ مصر الحديث ،
وله تجربتان هامتان فى كتابته احدهما تناولت حياة
عبد الرحمن الرافعى .

والحقيقة ان الاستاذ الرافعى يمثل ظاهرة لا مندوحة
من أن يصطدم بها كل من يتصدى للكتابة فى تاريخ
مصر الحديث أو للكتابة عنه ، فبالإضافة الى سلسلته
المتكاملة عن « تاريخ مصر القومى » كانت هناك انشطته
المستمرة فى التصدى لمختلف قضايا هذا التاريخ مما
خلف تراثا ينبىء عن الجهد العظيم والعقلية المنظمة
التي صنعتها .

أضف الى ذلك ان الرجل تعرض للكتابة التاريخية
من منظور خاص قد يوافق عليه البعض كما قد يعترض
عليه البعض الآخر ، لكن الجميع فى النهاية لا يملكون
الا احناء الرأس لما فعله ، بل ان كثيرا من المعارضين
لا يملكون الا العودة الى كتاباته .

وبين الاتفاق على قيمة الرجل والاختلاف على منهجه
يصدر هذا الكتاب لعله يضع كثيرا من النقاط على
الحروف .

وعلى الله قصد السبيل

مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر

مقدمة

التاريخ المصرى الحديث حافل بالشخصيات التى ساهمت فى اثراء هذا التاريخ بكافة ابعاده ، من هذه الشخصيات كان عبد الرحمن الرافعى * ذلك الرجل الذى فرض نفسه ، ليس فقط من خلال دوره فى الحزب ، أو مشاركته فى البرلمان ما يقرب من أربعة عشر عاما ، أو نشاطه كوزير ، أو نقيبا للمحاميين أو غيرها ، بل فرض نفسه أكثر من خلال تصديه لكتابة تاريخ مصر فى مختلف احقابه .

ورغم تلك المناصب التى تولاها ، والمراكز التى شغلها ، إلا أن الرافعى لم يلتصق فى ذهن الناس كثيرا من خلال تلك المناصب ، بل التصق أكثر من خلال كتاباته التاريخية والتى وفرت له شهرة عريضة - لا نكون مبالغين اذا قلنا - انه لم يكن ببالفها لو لم يلج هذا المجال .

وبقدر ما وفرت كتابة التاريخ للرافعى شهرة واسعة عريضة ، بقدر ما حجبت الكثير من الأفكار

ووجهات نظره وآرائه فى مختلف نواحي الحياة وهو
ما حاولنا توضيحه من خلال الدراسة التى تقدمنا بها
الى كلية البنات جامعة عين شمس للحصول على درجة
الدكتوراه .

وقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل واسع على أوراق
الرافعى - وهى الأوراق التى لم يوفق أى باحث فى
الوصول اليها ، وبالتالى كان البحث الدائب والمنابرة
فى الوصول اليها عاملا أساسيا فى اصفاء المزيد من
التوسع والعمق فى دراسة هذه الشخصية .

وبما ان المنهج العلمى فى كتابة التاريخ يقتضى
التسلح بالحيدة التاريخية وعدم الجنوح تجاه فكرة معينة
أو أخرى مسبقة ، فقد طبقنا هذه المقولة تطبيقا
صحيحا ، فلم اتجن على حقيقة أو شخص ولم أجامل .
بل تركت المادة العلمية التى وسعنى الجهد فى الوصول
اليها ، كى تتحدث بنفسها .

ولا يسعنى فى النهاية الا التقدم بوافر الاحترام
وعظيم الامتنان والتقدير الى الاستاذ الدكتور يونان
لبيب رزق الذى أشرف على هذه الدراسة فخرجت - بعون
الله - على يديه وقد نالت مرتبة الشرف الأولى وها هى

بعض أجزاء منها ترى النور ثانية من خلال مجموعة
« مصر النهضة » التي يشرف على اخراجها بمركز تاريخ
مصر الحديث والمعاصر •

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى أسرة الراحل
عبد الرحمن الرافعي على مساعداتها القيمة السخية
والتي لولاها ما خرج البحث على هذه الصورة اسأل الله
تعالى أن يوفقنا لخدمة تاريخ هذا البلد العظيم الذي
يزخر بالآلاف من أبنائه البررة المخلصين •

حماده محمود احمد اسماعيل

الفصل الأول

النشأة والتكوين

يحفل التاريخ المصرى الحديث بالعديد من الشخصيات
اللامعة التى اثرت ، فالبعض من هذه الشخصيات شارك
فى صنع الأحداث بشكل مباشر أو غير مباشر ، والبعض
الآخر انكب على الأحداث يسجلها فجعل من نفسه راوية
لهذا التاريخ أو مدونا له أو هما معا .

من هذه الشخصيات كان عبد الرحمن الرافعى الذى
جمع بين المشاركة فى العمل السياسى وبين تدوين
حوادث التاريخ ورواية بعضها الآخر .

المؤثرات الأولى فى حياة الرافعى :

ولد عبد الرحمن الرافعى فى اليوم الثامن شهر
فبراير سنة ١٨٨٩ فى عطفة أبو داود بشارع درب

المصر فى حى الخليفة بالقاهرة (١) • والده « الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ مصطفى بن الشيخ عبد القادر الرافعى ، والأخير هو أول من لقب بلقب الرافعى فى طرابلس (الشام) ، ولقبهم الأول هو البيسارية » (٢) • والأسرة بكليتها على حد قول البعض تنتمى بأصولها الأولى مكانيا الى بلاد الحجاز ، وعرقيا الى الخليفة عمر ابن الخطاب ثانى الخلفاء الراشدين (٣) •

وقد شد الكثير من أفراد هذه الأسرة الرحال الى مصر فى فترات مبكرة بعد الفتح الاسلامى (٤) ، وفى السنوات الأولى من حكم محمد على « تقاطرت الأفواج من الأسرة الرافعية ، وتربع الكثيرون على كراسى القضاء والعلم والفتيا ، وتكاثروا فى هذه المناصب • وقد ذهب منهم نفر الى تركيا ونفر الى السودان ونفر الى اليمن وسوريا والعراق ، ولكن المهم أن الكثرة الغالبة التى استوطنت مصر قد صهرت الى أهلها ، ونشأت روابط نسب بينهم وبين كثير من المصريين تكاد تبلغ فى عددها الأربعين » (٥) •

وعلى نمط معظم رجالات هذه الاسره كان الشيخ عبد اللطيف الرفاعى ، تلقى تعليمه بالازهر ليصير على شاكلة من ولجوا هذا الطريق عالما من علمائه ثم انخرط

فى وظائف القضاء والفتيا ، فتولى منصب القضاء
الشرعى فى البحيرة ثم الشرقية فالغربية فالشرقية
تارة أخرى فعضوا بمحكمة مصر الشرعية ، فمفتيا
لمدينة الاسكندرية ، وهى آخر ما تولاه من وظائف بعدها
أحيل الى المعاش ليستقر به المقام فى مدينة القاهرة التى
لقى ربه بها فى الرابع والعشرين من يناير سنة
١٩١٨ (٦) .

وقد صاهر الشيخ عبد اللطيف الرافعى أسرة
« المعايرجى » وهى أسرة وصفها الرافعى فى مذكراته
بأنها أسرة « مصرية صميمة » (٧) صاهر هذه الأسرة
عندما تزوج من إحدى بناتها ورزق منها بأربع من البنين
هم أحمد وأمين وإبراهيم وعبد الرحمن ، مات الأول
عام ١٩٠٣ والثانى عام ١٩٢٧ والثالث عام
١٩١٥ (٨) .

وبعد أن بلغ الرافعى سن الرابعة وفى ٢١ يولييه
١٨٩٣ رحلت والدته عن الدنيا . وقد سجل مشاعره
تجاهها فى مذكراته عندما قال « . وبالرغم من صغر
سنى اذ ذاك ، فانى أذكر صورتها جيدا . أذكر حنانها
على وعلى أخوتى الأشقاء أمين وأحمد وإبراهيم . وكانت
كاملة الصفات والأخلاق عرفت بين أفراد العائلة بطيبة

القلب ، وصفاء النفس والخصال الحميدة ، وقد عشت بعدها يتيما من الأم ، ولم أجد بعدها من يحبونى بحنو الأمومة ، ولا أدري ماذا كان تأثير حرمانى من هذا الحنو فى نشأتى ونفسيّتى وحياتى ، على أن الذى استطيع أن أدركه من هذا الأثر أنى ظلمت على حبنى لها وتمجيدى لذكراها طوال السنين ، وتملكنى مع الزمن شعور بأنى مدين لها بما حبانى الله من مواهب طوال السنين وزاد هذا الشعور رسوخا فى نفسى ملاحظت من أجتماع هذه المزايا فى أخوتى لأمى * * (٩) * وقد ترك هذا التأثير الشديد بوالدته ، أثره فى أنه عندما فكر فى الزواج اتجه بعقله وقلبه الى أبنة خاله التى تزوج بها وكانت على حد قوله زوجة مثالية وجد فيها شريك الحياة التى تعاون زوجها فى توفير الحياة المنزلية السعيدة وتيسير الهدوء العائلى الذى ساعده على العمل والانتاج (١٠) * .

على أية حال فبعد رحيل والدته عاش الرافعى وأخوته الأشقاء فى كنف والده الذى أولاهم رعايته ، وفى طفولة الرافعى المبكرة تلقى أول مراحل تعليمه عندما أدخله والده كتاب الشيخ هلال بشارع درب الحصر ، والذى قال الرافعى عن صاحبه بأنه « كان رجلا طيبا يستعمل جريدته الطويلة لتأديب الاولاد بضربهم على

رؤوسهم من بعيد ويستعمل الفلقة للذين يتمادون في شقاوتهم ويحيط الجميع بعطفه كل يوم خميس لأننا كنا نحمل معنا في هذا اليوم خميسنا في صورة قرش أو ما يعادله وكان هذا هو أجر عريفنا الوحيد وويل لمن كان يحاول أن يسرق خميس الرجل » (١١) .

غير أنه بعد أشهر قليلة ترك الرافعى كتاب الشيخ هلال بسبب تنقل والده في البلاد التى تولى فيها مناصب القضاء والفتيا فدخل مدرسة الزقازيق الابتدائية سنة ١٨٩٥ فمدرسة القراية الابتدائية بالقاهرة فمدرسة رأس التين الابتدائية سنة ١٨٩٨ عندما انتقل والده الى الاسكندرية ، وفى هذه المدينة قضى الرافعى معظم سننى الدراسة فأكمل بها ما تبقى من سنوات التعليم الابتدائى وأنهى بها مرحلة التعليم الثانوى (١٢) .

ورغم ولوج الشيخ عبد اللطيف بأولاده طريق المدارس النظامية الا أن الطابع الدينى - من خلال التأثير المباشر للأب - ظل مهيمنا مسيطرا على الأبناء وهو ما صوره الرافعى تصويرا دقيقا عندما قال « . . كان رحمه الله عالما تقيا تلقيت عنه نشأتى الدينية ، فكان يعودنى واخوتى على الصلوات الخمس تؤديها فى أوقاتها ، يرتل القرآن بحضورنا ويأمرنا بالصلاة فى

المسجد أحيانا ، وأذكر أنه كان يوقظني قبل الفجر لأؤدي الصلاة وتعودت الصوم على يده في سن مبكرة وكنت أراه أمرا عاديا ومألوفا ، كان رحمه الله يعظنا ويأمرنا بالمعروف وينهانا عن المنكر ويحبب إلينا التمسك بشعائر الدين وتعاليمه » (١٣) .

وقد خلفت هذه المرحلة من حياة الرافعي وراءها كما من التأثيرات صورها الرافعي في مذكراته عندما قال « . . . وكنت من ناحيتي مرهف الحس من الوجهة الدينية الروحية ، أفهم من هذه الشعائر التعاليم ، انها اتجاء من النفس الى الله واستشعار بالخشوع له ، والعمل على اكتساب رضاه ، واطمئنان الى عدله وقدرته ، وركون في أوقات الشدة الى لطفه ورحمته ، وهذه الأحاسيس كان لها دخل كبير في تكويني الروحي وفي حياتي الوطنية ، لأنني كنت ولا أزال أرى في الالتجاء الى الله والاعتماد عليه ، القوة الروحية التي تعود النفس الصمود للشدائد والعقبات » (١٤) .

ورغم مسaire الشيخ عبد اللطيف الرافعي للجديد والمستحدث عندما سلك بأولاده كما قلنا المدارس النظامية ولم يسلك بهم طريق التعليم الديني الا أنه كبر عليه أن يفكر أحد بنيه وهو عبد الرحمن . الذي

أنهى دراسته بالمرحلة الثانوية عام ١٩٠٤ (١٥) فى أن يلتحق بمدرسة الحقوق لأنه كان يريد على حد قول الرافعى رؤية العمامة على رأسه والدين فى عقله وقلبه ، وان يكون مثله ومثل أعمامه (١٦) . ومن ثم كانت معارضته فى دخول عبد الرحمن مدرسة الحقوق حتى لا يتخرج من هذه المدرسة قاضيا يحكم بغير ما أنزل الله وهو ما جعل صاحبنا يطلب من بعض أقاربه ليكونوا حلقة اتصال بينه وبين والده ، ومع الحاح الوسطاء قبل الوالد وعلى مضض دخول ابنه عبد الرحمن مدرسة الحقوق ، ولكنه اشترط بعد أن يحصل على أجازة الحقوق ، عليه الالتحاق بالجامعة الأزهرية (١٧) .

الرافعى فى مدرسة الحقوق :

وفى سنة ١٩٠٤ دخل عبد الرحمن الرافعى مدرسة الحقوق ، لتبدأ مرحلة أخرى فى حياته طبع فيها بطابع معين ، فقد كانت المدرسة على حد قوله « . . . أول بيئة للشباب ظهرت فيها روح اليقظة الوطنية ، ولبت دعوة الزعيم مصطفى كامل ، اذ كانت الغالبية العظمى من طلبة الحقوق قد استجابوا الى نداءه » (١٨) .

وفي سنة ١٩٠٥ شهد الرافعى فى ساحة هذه المدرسة مولد نادى المدارس العليا ، والذي كان على حد قوله مظهرا لروح التكتل وتنظيم الكفاح (١٩) . واجتمعت أول جمعية عمومية لهذا النادى فى ٨ ديسمبر ١٩٠٥ بإحدى قاعات مدرسة الطب وأسفر هذا الاجتماع عن انتخاب مجلس ادارة النادى (٢٠) . ولم يقف الرافعى وسط هذا الجو موقف المشاهد بل شارك فى اجتماع الجمعية التأسيسية للنادى وظل عضوا به ، وعلى اتصال مستمر به أيضا الى أن أغلقته سلطات الاحتلال عام ١٩١٤ (٢١) .

وكما شارك الرافعى فى تكوين نادى المدارس العليا شارك أيضا فى الاضراب الذى نظمه طلابها فى مستهل عام ١٩٠٦ ، احتجاجا على سياسة الاحتلال التعليمية وهو الاضراب الذى انتهى بموودة الطلاب الى الدراسة (٢٢) .

وفى الوقت الذى دخل فيه عبد الرحمن الرافعى مدرسة الحقوق ، كانت الحركة الوطنية تشهد فترة مد واضحة على يد مصطفى كامل والتي احتوت بأفكارها العشرات بل الآلاف من أبناء الشعب وكان الرافعى واحدا من الذين أسرتهم هذه الحركة ، والتي كان على

موعد معها وهو فى السنة النهائية بالمرحلة الثانوية
عندما كان يذهب الى أحد مقاهى شارع رأس التين والتي
كان صاحبها يقدم لرواده ضمن ما يقدم صحيفة
اللواء (٢٣) .

ألا أنه بدخول مدرسة الحقوق اتسعت مدارك الرافعى
واتسعت دائرة التأثير بتيار الحركة الوطنية من خلال
صحيفة اللواء لسان حال الأفكار التى نادى بها مصطفى
كامل ، ثم كانت بداية الصلة بين الرافعى ومصطفى
كامل عندما التقى به لأول مرة مع لفيف من طلاب
مدرسة الحقوق أثناء الاضراب الذى اشرنا اليه بعدها
لم تنقطع صلة الرافعى بمصطفى كامل ، فلم يلبث بعد
أيام قليلة على هذه المقابلة أن كتب مقالا عن اضراب
مدرسة الحقوق ودفع به الى مصطفى كامل الذى قرأه
وأبدى إعجابه به الا أنه رفض نشره على حد قول
الرافعى حرصا على مستقبله بسبب لهجة المقال العنيفة ،
لتكون هذه المقالة - التى لم تر النور - أول مقالة فى
حياة الرافعى كما كانت بداية لتوطيد صلته بمصطفى
كامل (٢٤) .

وبقدر قوة وفعالية تأثير هذا التيار الوطنى خلال
هذه المرحلة ، بقدر ما كان تقبل الرافعى لهذا التأثير

والذى تحول الى تعصب عنيف ظهرت بشائره فى هذه المرحلة من حياته ، والتي سجلها أحد المقربين له عندما روى أن أحد أصدقائه وسوس فى صدره وهياً له أن يناظر الرافعى وشقيقه أمين ومصطفى الشوربجى وعبد المقصود متولى ، ويزيف لهم دعوة الحزب الوطنى وينصر دعوة آخر كان يعاديه ويحاربه طلبا للتفكه والضحك ، على انه ما كاد يفعل ذلك بطيبة وسلامة قلب حتى رأهم جميعا وقد وثبوا عليه يريدون الفتك به ولم يعصمه من هذه العلفة الوطنية - على حد قوله - الا القفز من النافذة الى الشارع الذى أطلق فيه ساقيه للريح (٢٥) .

عبد الرحمن الرافعى فى الحياة العملية :

وفى يونيو عام ١٩٠٨ انتهى الرافعى دراسة الحقوق ، وفى التاسع عشر من يولية من نفس العام قيد اسمه فى جدول المحاماة (٢٦) ، وبعد أن عمل لمدة شهر واحد معاميا تحت التمرين بمكتب محمد على علوبه بأسىوط ترك المكتب لأن محمد على علوبه كان على وشك القيام بأجازة وتركه لوكيل المكتب الذى لم يرتح الرافعى لارشاداته ولا لطريقته فى افهام الرافعى للقضايا وهو

ما كون عند الرافعى لفترة قصيرة فكرة عن ان مهنة المحاماة لا يمكن أن يأنس اليها (٢٧) .

وعليه فما ان دعاه محمد فريد للعمل محررا باللواء حتى قبل الدعوة ، لتبدأ حياته الصحفية فى أكتوبر عام ١٩٠٨ ، والتي بدأت معها صلة الرافعى الوثيقة بمحمد فريد والتي لم تنقطع حتى رحل محمد فريد عن الدنيا فى نوفمبر ١٩١٩ (٢٨) .

غير ان عمل الرافعى بالصحافة لم يستمر طويلا ففى أواخر عام ١٩٠٩ ، حدث تحول كبير فى حياة الرافعى عندما عمل بنصيحة احد صحابته هو أحمد وجدى فعاد للعمل بالمحاماه وافتتحا سويا مكتبا للمحاماه بمدينة الزقازيق فى أوائل عام ١٩١٠ (٢٩) ، ثم افتتحا مكتبا آخر بمدينة المنصورة ، ثم استقل الرافعى بمكتب المنصورة فى أواخر ١٩١٠ ثم عاد الرافعى الى الزقازيق ثانية عندما اشترك مع محمد امين يوسف فى افتتاح مكتب لهما عام ١٩١٢ ، وعندما افتتحت المحكمة الكلية بالمنصورة انتقل الرافعى نهائيا الى المنصورة فى اكتوبر ١٩١٣ (٣٠)

وظل بهذه المدينة - والتي كان قدومه اليها مرحلة

هامة فى تاريخ حياته - الى أن انتقل منها نهائيا ليستقر
به المقام بمدينة القاهرة منذ عام ١٩٣٢ عندما حل محل
محمد زكى على الذى عين مستشارا لمحاكم الاستئناف -
فى منصب سكرتير الحزب الوطنى ، وحل محله كذلك فى
مكتبه بشارع عدلى (٣١) وظل الرافعى طوال فترة
ممارسته لمهنة المحاماة وهو متمسك بأسس وأخلاقيات
وضعها لنفسه لم يحد عنها ، والتي تمثلت فى عدم
المغالاة فى الاتعاب ، بل كان فى بعض الأحيان لا يتقاضى
أتعابا اذا شعر ان صاحب القضية غير قادر على دفع
اتعابها ، ولم يترافع طوال حياته فى قضايا
المخدرات (٣٢) .

انسلم من هذه المرحلة من حياة الرافعى ، مرحلة
أخرى لا تقل فى الأهمية عما سبقها من مراحل ،
فبمقتضى دستور ١٩٢٣ شهدت مصر أول معركة انتخابية
لانتخاب أول برلمان بعد ثورة ١٩١٩ ، وقدر للرافعى
أن يكون طرفا فى هذه المعركة عندما رشح نفسه عن
دائرة مركز المنصورة امام على عبد الرازق مرشح الوفد
وابن الدائرة التى كانت احد معاقل الوفد ، وحالف
الرافعى التوفيق فى الانتخابات التى أجريت فى يناير
١٩٢٤ ليمثل دائرة مركز المنصورة بمجلس النواب ،

وليشكل مع من قدر لهم الفوز من أعضاء الحزب الوطنى
جانب المعارضة فى مجلس النواب (٣٣) .

غير ان برلمان ١٩٢٤ لم يطل به الأمد فقد توالى
الأحداث سراعا بعيد اغتيال السردار فى ٢٤ نوفمبر
١٩٢٤ عندما استصدرت وزارة زيوار - التى تولت
الحكم بعد وزارة سعد - مرسوما بحل البرلمان وأجراء
انتخابات جديدة ، وللمرة الثانية يدخل الرافعى
الانتخابات عن نفس الدائرة ويرشح الوفد أمامه محمد
سبع ويوفق الرافعى للمرة الثانية فى التغلب على مرشح
الوفد ويدخل برلمان ١٩٢٥ وهو البرلمان الذى حل فى
نفس يوم انعقاده (٣٤) .

ظلت الحياة النيابية معطلة بعد هذا الحل نحو ثمانية
أشهر ، الى أن عادت على أثر اجتماع البرلمان من تلقاء
نفسه فى السبت الثالث من شهر نوفمبر ١٩٢٥ ،
وأعقب هذا الاجتماع ائتلاف الاحزاب وانعقاد المؤتمر
الوطنى ثم انتخابات ١٩٢٦ وهى الانتخابات التى أحجم
الرافعى عن دخولها بسبب موقف الوفد من دائرة مركز
المنصورة والتى أصر على أن تكون من الدوائر التى
يسمح فيها بالمنافسة بين الوفد والحزب الوطنى (٣٥) .

وكانت صدمة شديدة للرافعى سجلها فى مذكراته
بأمانة عند قال « تأملت من هذا الوضع ، وزاد فى الى
انى لم أجد من يواسينى فى هذه المحنة ولا من يعطف على
الا قلة من الناس حفظت لهم جميل مواساتهم فى تلك
الأوقات العصيبة ورأيت - وهذا ما لم أكن أتوقعه -
شماته من بعض الناس وخاصة من الطبقة الممتازة وعلى
الأخص من لم أسىء الى أحد منهم قط ولست أدري على
وجه التحقيق ما هو سبب هذه الشماته وما سرها ؟
ولقد عدتها عيبا من عيوب المجتمع ومن أهم العوائق
فى سبيل تقدم الأمة ونهوضها ومن الحق ان أقول انى
رأيت من الطبقات غير المتعلمة وغير الممتازة عكس
هذا الشعور رأيت منهم شعور التقدير لى والعطف على ،
وكنت أسمع هذا فى أحاديثهم وأقرأه فى نظراتهم
تعجبت كيف يغلب الوفاء وتتجلى الفضائل فى الطبقة
غير المتعلمة ، دون الطبقة المثقفة المهذبة ، ومن يومئذ
ازددت ايمانا بالطبقات الجاهلة من الشعب ، اذ رأيت
فيها من الخير ما يعوز الطبقات الممتازة وشبه الممتازة »
« ورأيت بعض أصدقائى الوفديين لا يقرون ما
يفعله الوفد معى ، كانوا يظهرون لى شعورهم ، اذ
يذكرون أنى وقفت الى جانبهم أوقات الشدة أناضل

معهم واختصم الأقوياء من أجلهم ، ثم اذا عادت لهم الدولة جازونى على حسن صنعى معهم جزاء سنمار ولكن هكذا الحياة السياسية فى بلادنا ، وربما فى غير بلادنا أيضا ، فيها الخير والشر والفضيلة والرذيلة ، والحقد والحسد ، والغدر والجحود والدس والالتواء ، والكذب والخداع وما الى ذلك » .

« .. أثرت تلك المحنة فى صحتى ، ولم يكن هذا ضعفا منى ولا يأسا ، ولكن رد فعل للتأثرات النفسية التى لا قبل للانسان على دفعها ، فالمرء يستطيع ان يصبر ويستطيع أن يتجلد ، ولكن هذا لا يمنعه من أن يتألم ، وما أحق المجاهد بالألم اذا هو رأى من مواطنيه تنكرا له حيث ينتظر منهم التقدير وخربا عليه حيث ينتظر التعزير والتشجيع وظلمت أشهرا عدة أعالج هذه الحالة النفسية والتمس مخرجا من هذا الضيق وخاصة عندما تذكرت مصير اخوان لى فى الجهاد برح بهم الألم فى مثل هذه الظروف فأودى بحياتهم فانى على يقين من أن سقوط عبد اللطيف بك المكباتى فى انتخابات سنة ١٩٢٤ وعبد اللطيف بك الصوفانى فى انتخابات ١٩٢٥ وأحمد بك لطفى فى انتخابات سنة ١٩٢٦ ، كان من الأسباب التى عجلت بوفاتهم فى

السنوات التي سقطوا فيها حقا ان لكل أجل كتاب ولكن
الأسباب مرتبطة بمسبباتها والنتائج مرهونة
بمقدماتها » .

« وقد أوجد الله لى مخرجا من هذه المحنة فالهمنى أن
أشغل نفسى بعمل استغفرق معظم تفكيرى وجهودى ،
وصرفنى وقتا طويلا عن الحياة البرلمانية وهو تاريخ
الحركة القومية » (٣٦) .

غير أنه بعد مرور أربعة عشر عاما قدر للرافعى
ان يدخل البرلمان كنائب فى مجلس الشيوخ عن دائرة
كفر بدواى بمديرية الدقهلية وهى الدائرة التى خلت
بوفاة نائبها ليظل الرافعى ممثلا لهذه الدائرة بمجلس
الشيوخ حتى خروجه بعد انتخابات التجديد النصفى عام
١٩٥١ هذا الخروج الذى وصفه الرافعى بأنه اقضاء
بسبب موقف الوفد فى هذه الانتخابات (٣٧) .

واذا كان لنا كلمة يمكن قولها عن هذه المرحلة من
حياة الرافعى ، فانه يمكننا القول بأنها مرحلة ترجم
فيها الرافعى عمليا ما كان يجول بخاطرهِ من أفكار
سياسية واقتصادية واجتماعية والتى أفرغها فى شكل
مناقشات أو أسئلة أو استجوابات أو طلبات احاطة

شهدتها أروقة مجلس النواب عام ١٩٢٤ ومجلس
الشيوخ بين عامي ١٩٣٩ ، ١٩٥١ .

انسلخ أيضا من هذه المرحلة مرحلة أخرى على جانب
كبير من الأهمية رغم قصرها وهي الفترة التي تولى
فيها الرافعي مقاليد وزارة التموين في وزارة حسين
سرى الائتلافية (يولية - نوفمبر ١٩٤٩) ، وتنبع هذه
الأهمية من أن الرافعي وهو الرجل الذي تزعم الجناح
المعارض في الحزب لقبول المناصب الوزارية وهو ما كان
سببا في حدوث ذلك الانشقاق الذي اصطلى بناره
الحزب (٣٨) ، قبل دخوله الوزارة وهو ما كان سببا
مباشرا أيضا في حدوث خلاف آخر داخل الحزب والذي
تزعمته العناصر الشابة ، أما عن الجانب الآخر لأهمية
هذا الدخول فهو كشفه للأساليب الاستغلالية التي كانت
تمارسها شركة السكر ورئيس مجلس إدارتها أحمد
عبود وكذا أصحاب شركات الغزل والنسيج (٣٩) .

الرافعي ومرحلة ما بعد ١٩٥٢ :

ومع المتغيرات الجديدة التي هبت على المجتمع المصري
مع صباح ٢٣ يولية ١٩٥٢ كانت مرحلة هامة وحساسة
في حياة هذه الشخصية ، انغمس فيها الرافعي - بعد

اسراف فى حسن الظن بالنظام الجديد - من خلال ما
أفاض به النظام عليه من وظائف ومهام ، فقد أشركه
فى الاعداد للدستور الذى فكر النظام فى اخراجه عام
١٩٥٣ (٤٠) . كما منحه النظام جائزة الدولة فى
العلوم الاجتماعية عام ١٩٥٣ عن الجزء الثانى والثالث
من كتابه فى أعقاب الثورة ، ثم كان تعيينه نقيبا
للمحامين عام ١٩٥٤ عندما رأى النظام الجديد ان مجلس
النقابة برئاسة عمر عمر له اتجاهات تعادى النظام (٤١)
ليبقى الرافعى نقيبا للمحامين بين عامى ١٩٥٤ ،
١٩٥٨ .

وفى نفس العام الذى انتهت فيه فترة تولية مقاليد
النقابة ، صدر القرار الجمهورى رقم ١١٢٥ لسنة
١٩٥٨ بتعيينه عضوا بالمجلس الأعلى للفنون والآداب
لمدة عامين (٤٢) ، ثم جددت هذه العضوية ثانية بصدور
القرار الجمهورى رقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٦٠ (٤٣) . ثم
جددت ثالثة عام ١٩٦٢ (٤٤) .

وقد اتاحت له من خلال اختياره مقررا للجنة التاريخ
والآثار - والتي كان احد أهدافها تحقيق بعض كتب
التاريخ والآثار (٤٥) الاطلاع على خلاصة ما جادت به
قرائح الكتاب والمتخصصين فى هذين المجالين . وفى

١٩٦١ منح جائزة الدولة التقديرية فى العلوم
الاجتماعية عن سلسلة كتبه عن تاريخ الحركة
القومية (٤٦) .

واذا كان لنا كلمة يمكن قولها عن هذه المرحلة فاننا
نقول انها مرحلة شهدت حياة الرافعى خلالها انحناءة
واضحة اختلفت عن باقى مراحل حياته فقد سجل
الرافعى على نفسه خلالها ليس فقط التعاون مع قيادات
هذا النظام بل دعمه لهذا النظام والذى تمثل فى رصده
لسبع سنوات من عمر هذا النظام ركز فيها على الجوانب
الايجابية فأبرزها ، واخفى ما كان من سلبيات خلال
هذه الفترة وكثيرا ما كانت .

مرضه ووفاته :

فى الرابع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٦٤ دهمه
المرض الذى ظل يعانى آلامه الى أن لقي ربه فى اليوم
الثالث من ديسمبر ١٩٦٦ (٤٧) وورى جسده التراب
عملا بوصيته (٤٨) فى ذلك البناء الذى احتوى من قبل
رفات من هام بهما حبا وهياما مصطفى كامل ومحمد
فريد ، وليطوى الموت صفحة رجل كان ولا يزال وسيظل
قطعة من تاريخ مصر الحديث .

وما يمكن قوله فى النهاية ، بعد هذا السرد السريع
لمختلف مراحل حياة الرافعى انه ما من مرحلة مر بها
الا وتركت لمساتها واضحة فتكونت شخصيته تدريجيا
ومع هذا التدرج كانت تتبلور الابعاد المختلفة لهذه
الشخصية بما حملته من ايجابيات وسلبيات .

هوامش الفصل الأول :

- (١) عبد الرحمن الرافعي مذكراتي دار الهلال القاهرة ١٩٥١ ص ٥ ، الهلال نوفمبر ١٩٥٨ حديث مع الرافعي بعنوان « عبد الرحمن الرافعي في السبعين » .
- (٢) الدكتور عبد اللطيف حمزة أدب المقالة الصحفية في مصر ج ٧ الطبعة الأولى دار الفكر العربي القاهرة ١٩٥٩ ص ٥١ .
- (٣) الشيخ محمد رشيد الرافعي ترجمة حياة المغفور له الامام الكبير عبد القادر الرافعي الفاروقي دار التقدم بمصر ١٩٠٦ ص ٤ . يشير الرافعي أيضا الى أن والده كان يلقب بالفاروقي . عن ذلك أنظر : الرافعي مذكراتي ص ٧ .
- (٤) الثقافة سبتمبر ١٩٨٠ مقال « شيخ المؤرخين » بقلم بهاء الدين علوان .
- (٥) الدستور ١٩٤٤/٦/١٧ أمين الرافعي بك محاضرة الدكتور محمود عزمي بك في نادي الصحفيين .
- (٦) الرافعي مذكراتي ص ٧ ، محمد صادق عنبر المغفور له أمين الرافعي بك الطبعة الأولى مطبعة النهضة القاهرة ١٩٢٨ ص ١ .
- (٧) الرافعي مذكراتي ص ٥ .
- (٨) الرافعي مذكراتي ص ٦ .
- (٩) الرافعي مذكراتي ص ٥ .
- (١٠) المصدر السابق ص ٣٧ ، ص ٣٨ .
- (١١) الجمهورية ١٩٦٢/١٢/١٣ مذكرات عبد الرحمن الرافعي اعداد محمد العزبي .
- (١٢ - ١٣) الرافعي مذكراتي ص ٧ .
- (١٤) المصدر السابق ص ٧ .
- (١٥) أوراق الرافعي مجموعة أوراق طرف حلمي شاهين ، شهادة أتمام المرحلة الثانوية تحمل تاريخ ٢ يونيو ١٩٠٤ .

- (١٦) الجمهورية ١٢/١٣/١٩٦٢ مذكرات عبد الرحمن الرافعي اعداد محمد العزبي .
- (١٧) عن ذلك أنظر : الرافعي مذكراتي ص ٩ ، فتحي رضوان مشهورون
منسيون كتاب اليوم القاهرة ١٩٧٠ ص ٧٨ .
- (١٨ - ١٩) الرافعي مذكراتي ص ١٠ .
- (٢٠ - ٢١) المصدر السابق ص ١١ .
- (٢٢) المصدر السابق ص ١١ ، ص ١٢ .
- (٢٣) المصدر السابق ص ٨ .
- (٢٤) الجمهورية ١٢/١٣/١٩٦٢ مذكرات عبد الرحمن الرافعي اعداد محمد العزبي .
- (٢٥) السياسة اسبوعية ١٨/٩/١٩٢٦ في المراجعة « أمين الرافعي » .
- (٢٦) أوراق الرافعي كراسة بعنوان « دفتر خاص بي » صفحة مكتوب بها
تواريخ مختصرة عن حياته .
- (٢٧ - ٢٨) الرافعي مذكراتي ص ١٥ ، منبر الشرق ٢/١٠/١٩٤٢ مقال
« تاريخ مصر » بقلم علي الغاياتي .
- (٢٩) الرافعي مذكراتي ص ١٦ .
- (٣٠) أوراق الرافعي كراسة بعنوان « دفتر خاص بي » .
- (٣١) الرافعي مذكراتي ص ٨٣ ، الاهرام ١/١٢/١٩٣٢ ، التوفيق ١٢/١٢/١٩٣٢
- (٣٢) مقابلة مع حلمي شاهين بتاريخ ٢٣/٩/١٩٨٣ .
- (٣٣) ولزيد من التفصيل انظر الرافعي مذكراتي ص ٤٤ - ص ٥٤ .
- (٣٤) المصدر السابق ص ٥٥ ، ص ٥٦ .
- (٣٥) المصدر السابق ص ٥٦ - ص ٥٨ .
- (٣٦) المصدر السابق ص ٥٩ ، ص ٦٠ .
- (٣٧) المصدر السابق ص ٦٠ .
- (٣٨) المصدر السابق ص ١١٢ .
- (٣٩) المصدر السابق ص ١٣٧ ، ص ١٣٨ .

- (٤٠) عبد الرحمن الرافعي ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ الطبعة الاولى مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٩ ص ٦٦ ، ص ٧٦ .
- (٤١) المرجع السابق ص ١٣٦ ، ص ١٣٨ .
- (٤٢) أوراق الرافعي دوسيه « ما نشرته في الصحف وما نشرته الصحف على ١٩٥٨ » نص القرار الجمهوري بتعيين الرافعي عضوا بالمجلس الأعلى للفنون والآداب ولمدة عامين اعتبارا من نوفمبر ١٩٥٨ .
- (٤٣) أوراق الرافعي دوسيه « ما نشرته في الصحف وما نشرته الصحف على ١٩٦٠ » خطاب من السكرتير العام للمجلس الأعلى للفنون والآداب للرأفي بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٧ ، الجمهورية ١٩٦٠/١١/٨ الأهرام ١٩٦٠/١٢/٥ .
- (٤٤) الأهرام ١٩٦٢/١٠/٧ ، عدد ١٩٦٢/١٢/١٣ .
- (٤٥) الأهرام ١٩٦٣/٧/١٦ .
- (٤٦) الأهرام ١٩٦١/٧/٣ ، الأخبار ١٩٦١/١٠/١٦ ، عدد ١٩٦١/١٢/١٩ .
- (٤٧) الثقافة سبتمبر ١٩٨٠ .
- (٤٨) آخر ساعة ١٩٦٦/١٢/٧ تحقيق بعنوان « آخر كتاب انتهى منه الرافعي على فراش الموت » .

الفصل الثانى

آراء الرافعى السياسية

نتج عن اشتراك الرافعى فى الحياة السياسية كنائب فى البرلمان ثم وزيرا فنقيبا للمحامين ، ان اخرج لنا مجموعة من الأفكار شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما ترك لنا مجموعة من الكتب التى أظهرت جوانب كثيرة من هذه الأفكار والتى كشفت لنا فى ذات الوقت خبيثته كسياسى عاصر أحداثا وعاشها بل وشارك فى صنع بعضها ومن ثم خرجت بعض من هذه الكتب كشاهد على العصر بما تحمله هذه الشهادة من الاستقامة والوضوح حيناً ، والانبعاج والتعتيم أحيانا أخرى .

وتقع الأفكار السياسية على قمة ما تركه لنا من أفكار ، لما تميزت به من الثراء كما والوضوح والتنوع

من ناحية الكيف ، وهو ما سوف نحاول بحثه والقاء
الضوء عليه في هذا الجزء من الدراسة .

رأى فى قضية الاحتلال :

نالت هذه القضية من فكر الرافعى أوفى نصيب
وشغلت أكبر حيز ، وهى مسألة طبيعية لقضية تقدمت
على سائر القضايا ليس عند الرافعى فقط بل فى برامج
الأحزاب وكذلك فكر القيادات والزعامات السياسية .

وقد انعكست كل مرحلة مرت بها هذه القضية على
الرافعى بشكل واضح ، فعلى الرغم من صغر سنه فى
المرحلة التى مرت بها هذه القضية ما بين الاحتلال
وتوقيع الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ إلا أنه انشاق وهو
طالب بالمرحلة الثانوية وتأثر الى حد بعيد بالاتجاه
الوطنى لمصطفى كامل وصحيفة اللواء .

وفى المرحلة الثانية لهذه القضية والتى انحصرت
ما بين الاتفاق الودى ونهاية الحرب العالمية الأولى سنة
١٩١٨ اتسعت مدارك الرافعى بدخوله مدرسة الحقوق
واشتراكه مع لفيف من طلابها فى الاضرابات الطلابية ،
وتوثق صلته بمصطفى كامل ، ودخول الحزب الوطنى
فور الاعلان عنه ثم بدأت أفكاره السياسية فى التبلور

ووجدت في صحف الحزب الوطنى منذ صيف ١٩٠٨ متنفسا لها في شكل مقالات بدأت تترى وتتوالى محددة بدقة وجهة نظره في قضية الاحتلال خلال هذه المرحلة .

وقد حمل الرافعى في هذه المقالات على الاحتلال وكيف أنه سود وجه الحياة في مصر من كافة الوجوه سياسية كانت أم اقتصادية أو اجتماعية (١) . ولم ينس أن يوضح في هذه المقالات الأسباب والعوامل التي رسخت أقدام هذا الاحتلال في مصر مثل رضاء الأمة عن هذا الاحتلال وشيوع الترف بين أفراد الشعب واختفاء القدوة (٢) الى جانب وجود الحكومات التي تنفذ أوامر هذا الاحتلال فأضحت بمثابة اسلحة إنجليزية لقطع رقاب أبناء الأمة ، فضلا عن نجاح الاحتلال في ايجاد قوى مساعدة وصنائع له تنفذ سياسته الاستعمارية (٣) ولم يقف الرافعى عند حد الهجوم على الاحتلال وتحديد أسباب استمراريته بل تعداه الى تحديد كيفية التخلص منه فنأدى في أول مقالة له نشرت باللواء بوجوب تكوين الجمعيات السرية والعلنية لحماية الشعور الوطنى من العبث والتبديد ، وانه يجب على الأمة أن تستعين على قضاء حوائجها بالكتمان بدلا من العلنية ، ولم يقف عند هذا الحد بل دعا علنا الى استخدام القوة التي بها وحدها

سيخرج هذا الاحتلال ولم تكن هذه القوة من وجهة نظره
الا قوة السيف التي تسندها قوة العلم والمال (٤) .

ورغم دعوة الرافعى الى اعتماد المصريين على أنفسهم
واستخدام القوة لاجراج الاحتلال ، الا انه لم يغفل في
غمرة حماسه هذا أهمية التعريف دوليا بالقضية المصرية
من منطلق ان الظروف السياسية هي التي قضت أن
يكون لبعض الدول تأثير في تلك المسألة نظرا لأن لها
مصالح في مصر ومن ثم يجب التوفيق بين حقوق
ومصالح تلك الدول وبين مطالب مصر الشرعية من خلال
عقد المؤتمرات في تلك الدول لشرح الحقائق لها وكشف
الاعيب انجلترا وأكاذيبها ومفترياتها وحتى لا تتخذ
تلك الدول بدعاية انجلترا (٥) .

ورغم تحمس الرافعى لفكرة الدعوة لقضية مصر في
الخارج وهو ما يوضح مدى تأثيره بالاتجاه الذي درج عليه
مصطفى كامل ، ومن بعده محمد فريد الا انه أبدى
تحفظا تجاه هذا الطريق فكانت دعوته بالألا تمنى الأمم
المهضومة الحقوق نفسها «بالأمال الكبيرة اذا هي استنجدت
بالعالم المتمددين واسمعتهم صوت احتجاجها ودعته الى
التداخل بينها وبين غاصبيها لأن الدول الآن لم تعد
تصنفى لصوت الضمير ولا لصوت الحق والواجب ودائما

تنظر الى مصالحها وتسير وراءها في سياستها » (٦) وهي وجهة نظر تحسب له وتدل على نضج في فكره السياسى حيال هذه القضية الهامة والحساسة .

وكما أيد الرافعى وجهة نظر حزبه في مسألة التعريف بالقضية المصرية خارج الحدود رغم تحفظه حول هذه المسألة - أيد وجهة نظره أيضا في مسألة العلاقة بين مصر والدول العثمانية ، فحوت بعض من مقالاته وكتبه دفاعا عن هذه الدولة في مواجهة الدول الأوربية وكيف انها تتآمر عليها لسلخ أجزاء منها اما عن طريق المؤتمرات التى تعقد فى أراضى هذه الدول أو بتشجيع هذه الدول للأقليات كى تثور على الدولة العثمانية والانفصال عنها ، وأن مصطفى كامل فى دفاعه عن هذه الدولة لم يتحرك الا من منطلق انها صاحبة السيادة على مصر وصاحبة الخلافة الاسلامية ، وايد الرافعى وجهة نظر الحزب كذلك فى تعضيد فكرة الجامعة الاسلامية والدعوة لها والالتفاف حولها (٧) .

ولم يقف الرافعى عند حد الكلام فى دفاعه عن الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر بل تعداه الى الشكل العملى فعندما نشبت الحرب الطرابلسية بين الدولة العثمانية وايطاليا سنة ١٩١١ وهى الحرب التى انتهت

باحتلال ايطاليا لليبيا ، وقف الرافعى ولفيف من رجال
الحزب يجمعون التبرعات لدعم قوة الدولة العثمانية ،
والدعوة على صفحات جرائد الحزب للتطوع (٨) ، ولم
يخرج الرافعى وغيره من أعضاء الحزب خالين الوفاض فقد
كافأتهم الدولة العثمانية على حسن صنيعهم فمنحتهم
بعض الرتب والنياشين (٩) . وعندما قامت الحرب العالمية
الأولى وأعلنت انجلترا حمايتها على مصر لتتقطع بذلك
ما بقى من حبال واهية كانت تربط مصر بالدولة
العثمانية ، ظل الرافعى على ولائه لهذه الدولة فقد كان
على حد قول البعض « شديد الايمان بخلافة عثمان »
وابدى تشييعه فى الحرب لالمانيا ودعوته للرأى العام
المصرى لتأييد ألمانيا بكل قوة (١٠) .

ورغم انتهاء الحرب الأولى بتلك الهزيمة التى منيت
بها ألمانيا والدولة العثمانية وتغير وضع هذه الدولة
كما وكيفما ، فقد ظلت تأثيرات الحزب الوطنى مستمرة
ومنعكسة عليه وظل الحنين يشده تجاه هذه الدولة ،
ولا أدل على صدق ذلك ان الحزب عندما انتوى ارسال
وفد لمؤتمر الصلح لعرض القضية المصرية عليه حوت
المنشورات التى وزعها الحزب الوطنى عبارات تدل على
تمسك الحزب بفكرة الارتباط بالدولة العثمانية مثل

عبارة « رفض أية وصاية أو وكالة على مصر لدولة ما ورفع سيادة الباب العالي حالا مع الاحتفاظ بعلاقتنا الدينية بدولة الخلافة » (١١) فضلا عن ان الصلات لم تنقطع بين الرافعى وبعض أعضاء الحزب الذين كانوا يسبيحون فى أوربا يدعون للقضية المصرية ، وكانت تمدهم تركيا بالأموال والمساعدات (١٢) .

وعندما أخرج الرافعى مؤلفه عن الجمعيات الوطنية لم ينس أن يفرد فى هذا السفر جزءا عن الحركة الوطنية بالأناضول والتي كان يقودها كمال اتاتورك وكان مما قاله عن هذه الحركة « انها من أعظم الحوادث شأنا فى تاريخ النهضة القومية بل فى التاريخ الاسلامى وسيفرد لها الكتب والمؤلفات لاستيعاب حقائقها ونشر مفاخرها » (١٣) ، أما مصطفى كمال اتاتورك فكان من وجهة نظره واحدا « من أبطال التاريخ الذين يظهرون فى أشد أوقات المحن القومية فيأخذون بيد أمتهم وينقذونها من محنتها ويصل بها الى أرقى مراتب المجد ، وهو من الأفراد المعدودين الذين تتم على يدهم أعظم الانقلابات وأكبر الحوادث شأنا ، هو (واشتطون تركيا) » (١٤) .

وعندما ألفى مصطفى كمال اتاتورك الخلافة

الاسلامية سنة ١٩٢٤ ، وأحدث هذا الاجراء ردود فعل واسعة في مختلف دول العالم الاسلامى وكانت مصر واحدة منها ، والتي أخذ رد الفعل بها عدة أشكال كان منها تكوين لجان تدعو لاهياء الخلافة كان الرافعى واحدا من أعضاء اللجنة الرئيسية للخلافة بمديرية الدقهلية (١٥) . فضلا عن مرافقته وبعض أعضاء الحزب للدكتور انصارى الزعيم الهندى وأحد الداعين للخلافة فى جولته التى قام بها فى بعض البلاد المصرية (١٦) .

وفى فترة ما بين الحربين كانت مرحلة أخرى من مراحل القضية الوطنية برزت فيها حوادث هامة وحساسة كان أبرزها ثورة ١٩١٩ والمفاوضات التى دارت بين مصر وانجلترا وتصريح ٢٨ فبراير ثم توجت هذه الأحداث بعقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا .

ولم يترك الرافعى أى حدث من هذه الأحداث وغيرها الا وتفاعل معه وانفعل به ، فأدلى بدلوه فيه وبين وجهة نظره ، فشارك مع الذين شاركوا فى ثورة ١٩١٩ (١٧) ولم يقتصر دوره على هذه المشاركة بل تعداه الى أن أفرد لها سفرا من أسفاره وأعقبه بثلاثة أسفار أخرى عن الحوادث التى أعقبت هذه الثورة ، ادراكا منه لأهمية

هذه الثورة ودورها والأحداث التي أعقبتها ، ولم يتردد في أن يصفها بأنها « أعظم الحوادث شأنا في تاريخ مصر الحديث وأبعدها أثرا في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكانت ولا تزال الأساس لكل التطورات التي تعاقبت منذ شبوبها » (١٨) .

وعندما جاءت لجنة ملنر الى مصر انتهز الفرصة فبدأ يهاجم أسلوب المفاوضات بين مصر وانجلترا واعتبر التفاوض مع هذه اللجنة « بمثابة هدنة سياسية والهدنة من شأنها تسكين أعصاب الرأي العام » (١٩) .

وعندما وضعت هذه اللجنة تقريرها ونشر على الرأي العام تعرض له بالنقد والتحليل المقرون بالهجوم ووصف ما جاء به انه حماية أشد وطأة وأوسع نفوذا من السيادة التي كانت تفرضها تركيا على مصر (٢٠) .

وعندما صدر تصريح ٢٨ فبراير ، ايد تلك المعارضة التي قوبل بها هذا التصريح والتي كانت من وجهة نظره - دليلا على حيوية الأمة ويقظة شعورها وارتقاء الروح الوطنية وان الأمة جادة في تمسكها بحقوقها الوطنية (٢١) .

ولم يتوقف الرافعى بعد ذلك فيما نشره من مقالات

عن ادانة أسلوب المفاوضات وانه لا استقلال مع وجود
قوات أجنبية على أرض مصر فالاستقلال الحقيقي هو في
جلاء هذه القوات (٢٢) .

ولم يقف الرافعي عند حد أسلوب ادانة المفاوضات
ولكنه تعداه الى توضيح الطريقة التي يجب أن تسلكها
الأمة في كفاحها ولم تكن هذه الطريقة الا المقاومة
الوطنية حتى تستطيع الأمة أن تحافظ على وحدتها
وتضامنها وقوتها المعنوية وان على الوفد تنظيم وترتيب
صفوف الأمة من جديد وتزعم حركة المقاومة ضد
الاحتلال (٣٣) .

ولم ينس الرافعي في قمره دعوته للمقاومة الوطنية
ودعواته لتزعم الوفد هذه المقاومة ان يشن هجوما على
وزارة ثروت الأولى وتوجيه الاتهامات الصريحة لها
بالرجعية والاستبداد وانها تستند في سياستها على قوة
الاحتلال وانها تقف في صف واحد مع الاحتلال (٢٤)
ولم يكن هذا بغريب على الرافعي فقد شهدت هذه
الفترة وثاما وحسن علاقات بين الوفد والحزب الوطني .

وكما شهدت فترة العشرينات هجوما من الرافعي على
الاحتلال وأسلوب المفاوضات ، شهدت فترة الثلاثينيات

استمرارية هذا الهجوم وان كان قد أخذ هذه المرة شكل بيانات كان يصدرها الحزب الوطني مذيلة باسم سكرتيه عبد الرحمن الرافعي ، الى جانب تلك التصريحات المقتضية التي كان يدلي بها للصحف حول الأحداث الجارية ، الى جانب بعض من المقالات التي كانت تنشرها له بعض الصحف وعلى الأخص الأهرام (٢٥) ، بعد أن اختفت الصحف الناطقة باسم الحزب .

ولم يقف الرافعي عند هذا الحد بل شارك بايجابية مع حافظ رمضان في الدعوة لضم الصفوف فكانت اجتماعات اللجنة الوطنية تلك الاجتماعات التي وجهها الوفد بعد ذلك وجهة معينة انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا .

وما أن وقعت هذه المعاهدة حتى انبرى لها العنيدون وكان الرافعي واحدا منهم فنشر مقالا طويلا بالأهرام حلل فيه المعاهدة من كافة جوانبها وانهى هذا التحليل بقوله « . ان معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تسجل الحماية البريطانية على مصر وتقرر الاحتلال الانجليزي وتجعله مشروعا فضلا عن أنها تضع على عاتق مصر من التكاليف والأعباء المالية لتحقيق أغراض انجلترا الحربية ما تنوء به مواردها . . ان الأمم لا تتفاقد وعلى الأخص

لا تتحالف ولا تتصادق على قاعدة التسليم فى حقوقها وقبول الحماية عليها . . ان الحماية قد تفرض على الأمة رغما عنها بحكم القوة ، وفى هذه الحالة يبقى حق الأمة ثابتا وروحها سليمة ، أما قبول الحماية وجعلها أساسا لصداقة ومحالفة فهذا عمل أمة تعبت من الجهاد القومى وانصرفت عنه ، وآثرت التسليم فى استقلالها ، وهذا ما لا ترضاه أمة تقدر قيمة الاستقلال وتحافظ على حقوق الوطن المقدسة (٢٦) . ورغم تصدى البعض من الوفدين للرد على الرافعى ووصفهم للمعاهدة بأنها تشمل استقلال مصر استقلالا حقيقيا تاما مع الاحتفاظ بمصالحها فى السودان وعدم المساس بسيادتها عليه ومع مراعاة المصالح البريطانية الواقعة التى لا يمكن انكارها باستبقاء بضعة آلاف من الجنود البريطانيين فى منطقة محدودة ولمهمة محدودة ولمدة محدودة (٢٧) إلا أن الرافعى ظل على موقفه من المعاهدة مصرا على رأيه لا يتزحزح عنه وازداد هذا الإصرار باقتراب العالم من حافة الحرب الكبرى الثانية وزاد عليه بأن على مصر أن تقف على الحياد فى حالة قيام هذه الحرب (٢٨) .

وبنشوب الحرب العالمية الثانية كانت مرحلة من مراحل القضية الوطنية القت بتأثيراتها على الرافعى

وغيره من السياسيين ، ففي الأيام الأولى لهذه الحرب وفي استطلاع رأى قامت به صحيفة الهلال عن نتائج هذه الحرب أوضح الرافعى ان هذه الحرب سيكون لها تأثير على العالم مستقبلا من الناحية السياسية ، وعن الشرق تنبأ الرافعى أنه سينال خيرا كثيرا من هذه الحرب وسيكون من نتائجها زيادة عناصر الحياة والتقدم فى الأمم الشرقية عامة لأن الغرب منصرف عن الشرق بالتطاحن الدائر رحاه فى أوربا وهذا التطاحن من شأنه أن يعطى الشرق فرصة لتنمية عوامل النهوض والتجدد فى حياته القومية من جميع النواحي وأن وقوف الأمم الشرقية الى جانب الحلفاء وهو الجانب الحق فى الحرب الحالية سيساعدها كثيرا على تجديد قواها وتحقيق أمانها وبلوغها المكان اللائق بها بين مجموعة الدول المستقلة (٢٩) وهى نتائج أسرف الرافعى فى اسبغ التفاؤل عليها . وبعد شهور من قيام الحرب وفقدان الأمل فى وقف أتونها ، كان ذلك البيان الذى نشره الحزب الوطنى مديلا باسم الرافعى والذى جاء فيه ان على مصر الا تدخل هذه الحرب وأن تتجنب ويلاتها ، وأن تحتفظ بجيشها وقواها المادية والمعنوية للدفاع عن استقلالها وكيانها ومرافقها ومصالحها القومية (٣٠) .

وعندما دخلت ايطاليا الحرب ضد انجلترا عارض
الرافعى وجهة نظر أحمد ماهر بوجوب دخول مصر
الحرب ضد ايطاليا وكانت وجهة نظره « ان
انجلترا قد اتخذت من مصر قاعدة حربية وبحرية لجيشها
ولاسطولها ، وهى الآن فى حالة حرب مع ايطاليا وبالتالى
قد اتخذت الدولتان من مصر ميدانا لقتالها على غير
ارادتنا ، فاذا هاجمت ايطاليا انجلترا فى هذا الميدان
فليس بواجب علينا ان نحارب ايطاليا لهذا السبب ،
لأنه ليس مفروضا على دولة مستقلة أن تحارب دولة
أجنبية لمجرد ان هذه الدولة هى دولة أخرى قد اختارتها
أراضيها ميدانا لقتالهما . . . انما يجب علينا أن نحارب
ايطاليا اذا اعتدت على الأهداف العسكرية المصرية
المستقلة ، أما اذا كان هجومها الى الأهداف العسكرية
البريطانية - ولو كانت هذه الأهداف فى جزء من أرض
مصر - فلا الوطنية ولا الالتزامات التى فرضتها المعاهدة
على مصر - تحتم عليها فى هذه الحالة أن تحارب ايطاليا
لرد هذا الهجوم » (٣١) .

وعندما فشلت محاولة عزيز المصرى فى الهروب من
مصر عندما سقطت الطائرة التى كان يستقلها بالقرب
من القاهرة عند قليوب وقدم للمحاكمة العسكرية وقف

الرافعى فى هيئة المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنه. مستنكرا فى دفاعه محاكمة قائد كبير مثل عزيز المصرى. لانه من وجهة نظره ليس هناك مسوغ لتقديمه للمحاكمة. دون ذنب ارتكبه فيه مساس بالجيش لأن قواد الجيش العظام ليسوا أفراداً عاديين بل هم جزء من تاريخ البلاد الحربى والقومى ولا يجوز امتهانهم وتقديمهم للمحاكمة سواء عسكرية أم عادية الا اذا ارتكبوا جريمة خطيرة تقتضى المحاكمة وأنعى باللائمة على الحكومة بانها بدلا من أن تسجل تاريخ مصر الحربى تقوم بتحريك قضية مثل هذه « ولو أن الجهود التى بذلتها الحكومة فى سبيل تحقيق هذه القضية وتحضيرها قد بذلتها فى نشر التاريخ الحربى على النحو الذى ذكرت لكان الفضل الكبير ولكنها بدلا من ذلك قد أجهدت نفسها فى تقديم قائد كبير للمحاكمة مما يسىء ولا شك لتاريخنا الحربى ونحن أحوج ما نكون لحيائه » (٣٢) .

ومع تأزم الموقف أمام انجلترا فى الممارك الدائرة رحاها فى جبهات القتال وتأزمه أيضا داخل مصر بازدياد كم المناوئين لها، كان الاقدام على حادث ٤ فبراير الشهر ، كانت ادانة الحزب لهذا الحادث فى ذلك البيان الذى صدر مديلا باسم الرافعى فوصف الحادث بأنه

تدخل فى شئون مصر الداخلية ويهدر حقوق البلاد
وكرامتها واهاب البيان بالأمة ان تتمسك بالجلاء
وتداوم على مهاجمة معاهدة ١٩٣٦ (٣٣) .

وكما ادان الرافعى الحادث المذكور وقف يهاجم ما
ورد فى اتفاقية « مونترو » وخاصة مسألة تحديد مدة
اثنى عشر عاما لانتهاء المحاكم المختلطة ، فأوضح انها
مدة تقديرية وأن المدد التقديرية ليست من الجمود
بحيث لا يجوز اعادة النظر فيها ، وأن الحرب الحاضرة قد
أوجدت حالة جديدة لم تكن محل تقدير عند تحديد فترة
الانتقال ترتب عليها انقطاع صلات مصر رسميا أو
عمليا بمعظم الدول التى اشتركت فى توقيع اتفاق
« مونترو » ولم يعد النظام المختلط ممثلا تمثيلا صحيحا
يعتد به فيما عدا مصر وانجلترا والولايات المتحدة وبعبارة
أخرى « لم يعد هناك مبرر لما نصت عليه اللائحة المرافقة
للاتفاق من الا يقل عدد القضاة الأجانب فى تلك المحاكم
عن الثلث مع انقطاع صلاتنا بمعظم الدول الممثلة فى
هذا النظام . وبما أن القضاء المختلط فى ذاته يتنافى مع
سيادة الدولة ومع روح العصر ولا وجود له فى أية دولة
من الدول فيجب الا تتردد مصر فى اغتنام هذه الفرصة

وانتهاء مدة الانتقال لاحتلال النظام الاعتيادى محل هذا
النظام الاستثنائى « (٣٤) .

وعندما وضح أن الحرب على وشك الانتهاء وأن النصر
أضحى فى جانب الحلفاء ، وأن مسألة التسليم بهذه
الهزيمة من قبل المحور وحلفائه مسألة وقت ، وبدأ
العالم يشرب ويتطلع الى المستقبل ، وجدنا الرافعى
يعارض وجهة النظر القائلة . . ان مسائل مصر ستحل
على مائدة الصلح لأن مطالبها القومية فى يد أقطاب
العالم من أمثال تشرشل وروزفلت وستالين . . وأوضح
فى رده على ذلك « بأن مصالح مصر يجب ان تحل أولاً
فى مصر لأن مطالبنا القومية فى أيدي أقطاب مصر
وساستها من كافة الاحزاب وهذا هو الوضع الطبيعى
وتلك هى الحقيقة التى يجب ألا تغيب عن أذهاننا والتى
يجب أن نذكرها اليوم ونعمل لها مخلصين . . فواجبنا
المتمى والأمانة التى فى أعناقنا نحو بلدنا ونحو الأجيال
القادمة ليقضينا أن نسارع بتوحيد الصفوف ونسيان
احقادنا ومواجهة الموقف القادم كتلة واحدة ذات رأى
واحد ، فبذلك نضمن أن يكون لنا رأى مسموع وصوت
محترم وطلب مجاب واذا أفلتت من أيدينا الفرصة
القادمة وواجهناها بالحالة التى نحن عليها من الفرقة

والانقسام ، فاننا لن نضيع على البلد حقوقا فحسب ،
بل نكون قد أجرمنا فى حق الوطن » (٣٥) .

وعندما أذاعت الدول الأربع الكبرى فى أكتوبر
١٩٤٤ ما سمي بمشروع لهيئة دولية ، ووجهت الدول
الأربع هذه الدعوة لمصر فى ٥ مارس ١٩٤٥ لحضور
مؤتمر سان فرانسيسكو الذى عقد فى ابريل ١٩٤٥ لاعداد
ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ونوقش فى البرلمان قبل عقد
هذا المؤتمر فى جلسة ١٠ ابريل ١٩٤٥ مهمة الوفد
المزمع سفرة لحضور المؤتمر ، وقف الرافعى فى الجلسة
المذكورة ينحى باللوم على الحكومة فى بيانها الذى ألقته
لأنها لم توضح موقف مصر فى هذا المؤتمر ومطالب مصر
الأساسية وأن كل ما قالته الحكومة انها وضعت مقترحات
ستتقدم بها الى المؤتمر وانها لا تريد أن تطلع البرلمان
عليها مخالفة بذلك تقاليد مصر الدستورية فى العشرين
سنة الماضية بل قبلها ، وان التقاليد البرلمانية توجب
على الحكومة عندما تذهب الى مؤتمر من مؤتمرات الصلح
أو عندما تسرع فى عقد معاهدة مع بلد ما ، أن تستأنس
برأى البرلمان وتعرض عليه الأمر فاذا ما وجدت الحكومة
قبولا منه للقواعد الأساسية ، تذهب مطمئنة لا أن تخفى
الأمر عى البرلمان (٣٦) .

وبعد انتقاده لموقف الحكومة فى المسألة السابقة ،
انتقل الى الحديث عن المؤتمر المزمع عقده فأبدى تحفظه
على هذا المؤتمر عندما أوضح أن مآله سيكون فى النهاية
فى يد الدول الكبرى التى ربما تقرر قرارات تتعارض
مع استقلالنا ومع عدالة قضيتنا (٣٧) .

وعندما أبرم ميثاق الأمم المتحدة فى مؤتمر سان
فرانسيסקو فى ٢٦ يونية ١٩٤٥ واشتركت فى توقيعه
بإحدى الأمر ثلاث وخمسين دولة كانت مصر من بينها ،
دعى البرلمان لعقد اجتماع غير عادى فى الفترة من ٨
الى ١٦ أكتوبر ١٩٤٥ لمناقشة الميثاق ، وقف الرافعى
مفرغا هذا الميثاق من أى محتوى ممكن أن نستفيد منه
فليس فيه على حد قوله أمنا لمصر على استقلالها وحرياتها
فدخلت مصر هذا المؤتمر ووقعت على الميثاق وهى مهددة
الاستقلال ، ووصف الميثاق كله بأنه اقرار للحالة الراهنة
وان لا مصلحة لمصر مطلقا فى إبرام هذا الميثاق ، وناشد
فى نهاية كلمته - التى تخللتها مناقشات كثيرة مع بعض
أعضاء المجلس - الأعضاء أن يتدبروا فى الموقف وأن
يفكروا طويلا قبل اقرار الميثاق ، وانتهت المناقشات
حول الميثاق بالموافقة على اقراره (٣٨) .

وبعد انتهاء الحرب دخلت قضية الاحتلال فى طور

ما بعد الحرب وما طرأ خلال هذا الطور من تغيرات على هذه القضية فى ضوء المتغيرات الجديدة ، فعندما بدأت تتواتر الأخبار عن أن مفاوضات ستجرى بين مصر وانجلترا ، أعلن الرافعى فى تصريحاته له وكذا البيانات التى أصدرها الحزب مذيلة باسمه عن ادانته لأسلوب المفاوضات ، وأنها - أى المفاوضات - مع قيام الاحتلال ما هى الا سبيل للمساومة على حقوق البلاد تحت تأثير الضغط والاكراه وأنه يجب أن يحل الجهاد والمطالبة محل المفاوضة لأن المطالبة هى الحق الكامل ، أما المفاوضة فهى مساومة فى هذا الحق ، فالمطالبة الحقبة المقرونة بالمقاومة الوطنية هى السبيل الأكيد لتحقيق الاستقلال الصحيح (٣٩) -

ولما تأكدت الأخبار عن تلك المفاوضات التى ستجرى بين الطرفين المصرى والانجليزى بشأن تعديل المعاهدة ، عندما أرسلت حكومة النقراشى مذكرتها بشأن هذه المسألة الى حكومة انجلترا وردت انجلترا على ذلك ، أدان الرافعى فى البيان الذى أصدره الحزب مذيلاً بتوقيعه الحكومة لأنها اكتفت بإرسال هذه المذكرة الى انجلترا لأنها أى - المذكرة - حصرت القضية الوطنية فى طلب التفاوض بعد أن أجمعت الأمة على الجلاء ووحدة وادى

النيل ، أما رد الحكومة الانجليزية ، فيدل على مبلغ الاستهانة بأهداف البلاد القومية وتجاهل حقوقها والعبث باستقلالها ، فضلا عن تجاهل الرد للاتجاهات الدولية التى تنادى بها الدول الكبرى فى الأمم المتحدة ، وأهاب الرافعى فى البيان المذكور بنبد المفاوضة والوقوف صفا واحدا للدفاع عن حقوق البلاد وعدم التعاون مع من يعتدى عليها (٤٠) .

وعندما اصطدمت قوات البوليس مع طلاب جامعة فؤاد « جامعة القاهرة الآن » على كوبرى عباس فى ٩ فبراير ١٩٤٦ ، وادى ذلك الى اصابة البعض منهم ، وعندما حدث اصطدام آخر فى اليوم التالى ، ادان الرافعى مسلك حكومة النقراشى قائلا « ان اظهار الطلبة شعورهم بمظاهرات سلمية أمر لا غبار عليه وكل الدلائل تدل على أن مظاهرة شباب الجامعة فى يوم ٩ فبراير كانت مظاهرة سلمية لم يقصد من ورائها الا اعلان مطالبهم القومية ، ولم تكن هذه المظاهرات حركة عدائية ضد الحكومة ولأى حزب من الأحزاب . . وفى رأى أن الحكومة لو تركت المظاهرة وحافظت عليها خلال سيرها لانتهى الأمر بسلام . . ولكن التصدى لها هو الذى أدى الى الاخلال بالنظام وخسارة الأرواح » (٤١) .

غير انه لم تنقضى أيام قليلة هذا الحادث حتى خرجت الوزارة من الحكم وحلت محلها وزارة اسماعيل صدقى فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ والتي جاءت على حد قول البعض لكبح « جماح الجماهير التى أبدت عنادا وشراسة » (٤٢)، ولكنها لم تلبث بعد أيام قليلة من تشكيلها ان ووجهت بموجة من المظاهرات الصاخبة التى تحولت فى بعض المناطق مثل القاهرة والمنصورة الى حوادث دامية راح ضحيتها عدد من المواطنين (٤٣) .

وقد عبر الرافعى فى بيان أصدره الحزب مديلا بتوقيعه عن ادانته لموقف الانجليز تجاه المظاهرات التى حدثت يوم ٢١ فبراير ، وأدان البيان موقف الحكومة التى ألقت فى بيانها الذى أصدرته بالتبعة على الشعب قبل الانجليز فى مسألة المظاهرات ، وأهاب البيان بالجماهير أن تتنبه الى ما يمكن أن يحدث لها من توجيه خاطيء ، وعلى الأمة أن تتمسك بالمقاومة والجهاد وأنه لا مفاوضة الا بعد الجلاء (٤٤) .

وعندما بدأت حكومة صدقى تعد المدة للبداية فى المفاوضات مع الجانب البريطانى وتشكيل وفد المفاوضات أدان الرافعى فى نداء وجهه الحزب الى

الشعب في الصحف موقعا باسمه ، أدان سياسة الحكومة في تشكيل وفد للمفاوضات ، وان الدخول في مفاوضات لتعديل المعاهدة وهو اقرار بقيامها لأن البلاد تطالب بالجلء وليس تعديل المعاهدة ، وأوضح في النداء كذلك انه ليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يصرف الشعوب والدول المهضومة الحقوق عن الاستمرار في كفاحها في سبيل استقلالها وبخاصة بعد أن استبان لها أن هيئة الأمم المتحدة لا تختلف كثيرا عن عصبة الأمم القديمة ، ولم ترفع سيطرة الأقوياء واقتسامهم النفوذ في العالم (٤٥) .

واستمر الرافعي في مسلكه بادانة حكومة صدقي ، وادانة المفاوضات التي كانت تجريها هذه الحكومة مع الجانب البريطاني واتهم وزارة صدقي بأنها « بذلت للجانب البريطاني من حقوق البلاد الاستقلالية ما يجعل استقلالها واجبة واعتقد أن البلاد اذا تركت لارادتها الحرة لكانت بفطرتها السليمة أقدر على النضال عن حقوقها والتمسك بها وأقرب الى تحقيق أهدافها القومية (٤٦) » .

وبعد أن وقع الطرفان المصري والانجليزى المعاهدة الجديدة والتي عرفت بمعاهدة صدقي - بيض ونشرت نصوصها ، ووجهت بموجة حادة من الانتقادات ، كان

الرافعى واحدا من المنتقدين فوصف المعاهدة « بأنها الحماية على مصر بشكل مستتر وظاهر ، وتقرر السيطرة البريطانية على بلادنا وتؤدى الى اقرار الوضع الحالى فى السودان والى فصل أجزاء الوطن الواحد بعضها عن بعض ، ومثل هذه المعاهدة لا يصح أن يتردد مصرى واحد فى رفضها وخير لنا أن نستمر فى الجهاد وأن ندعو الى التمسك به فى الداخل وفى الخارج من أن نسلم فى استقلالنا ووحدتنا بقبول هذه المعاهدة » (٤٧) .

وعلى حد قول البعض فبدلاً من أن يتوج هذا الاتفاق أعمال هذه الوزارة اذ به يؤدى الى نهايتها بسبب رفض شبيعة من أعضاء وفد المفاوضة مشروع المعاهدة مما أوقع الحكومة فى حرج شديد أدى بها الى حل وفد المفاوضات فضلاً عما ووجهت به هذه المعاهدة من مظاهرات احتجاج سارت بطول البلاد وهو ما حدا برئيس الوزارة كى يقدم استقالته وحل محله محمود فهمى النقراشى الذى شكل وزارته الثانية فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ (٤٨) .

كان على هذه الوزارة أن تسلك بالقضية الوطنية مسلكاً - آخر - غين مسلك المفاوضات الذى خاضته الوزارة السابقة ، ومن ثم كان التفكير فى اللجوء الى التحكيم الدولى بعرض القضية على الأمم المتحدة . ورغم اختلاف

وجهات النظر فى هذه المسألة ما بين مؤيد ومعارض ،
الا أنه اتجه حاز قبول كثيرين كان الرافعى واحدا منهم ،
وكانت وجهة نظرة ان الالتجاء الى هيئة الأمم المتحدة هو
خروج «بقضيتنا من هذا النطاق الثنائى الصخرى، الذى
تولد من المفاوضات بين مصر وانجلترا الى النطاق الدولى
وأن الالتجاء الى هيئة الأمم المتحدة هو من أسلحة النضال
اذا عرفت مصر كيف تستخدمه وتفيد منه وهو على كل حال
خير من وسيلة المفاوضات » . . وأوضح الرافعى أنه فى
حالة فشل عرض القضية على الأمم المتحدة فلا مفر أمام
الشعب إلا ولوج طريق الجهاد والمقاومة ، والتي حصرها
الرافعى فيما يمكن أن نسميه بالمقاومة السلبية بتنظيم
عدم التعاون مع الاحتلال ومقاطعة التجارة
الانجليزية (٤٩) .

ورغم تحمس الرافعى لعرض القضية على الأمم
المتحدة إلا أنه صرح فى حديثه لمندوب الأهرام أن وزارة
النقراشى لا تصلح لعرض القضية لأنها تعتبر امتدادا
للوزارة التى سبقتها ، وأنه كان واجبا على الوزارة أن
تترك لغيرها من الهيئات عرض القضية على مجلس الأمن
لأنها قد ارتبطت فى المفاوضات الأخيرة بتنازلات
وتعهدات تتعارض قطعاً مع الجلاء التام عن مصر

والسودان ومع وحدة وادى النيل وقبلت مشروع صدقى
- يُيفن الذى يهدر هذا الجلاء كما يهدر وحدة
الوادی (٥٠) .

على أية حال فخلال فترة الاعداد لعرض القضية على
الأمم المتحدة استمر الرافعى فى تفاؤله بأن مصر لن
تخسر قضيتها حتى ولو حكم ضدها فى الهيئات الدولية
فان قضايا الأمم تختلف عن قضايا الأفراد وأن الأخيرة
تخسر بحكم قضائى نهائى ، أما قضايا الأمم فلا تخسر
بأى حكم من أية محكمة دولية وانما تخسر بتسليم هذه
الأمم وتفريطها فى حقوقها ، فما لم تسلم الأمة فى
قضيتها فهى باقية على الزمن (٥١) .

واشترك الرافعى خلال فترة الاعداد هذه مع عزيز
المصرى وفكرى أباطة واسماعيل الازهرى وعبد القادر
مختار فى توجيه نداء للحث على جمع الأموال كى تستمر
الدعاية لقضية مصر فى الأمم المتحدة ومؤازرة أحمد
حسين فى جهوده التى يقوم بها فى الولايات المتحدة فى
هذا الشأن (٥٢) .

وعندما انتهى مآل القضية بالفشل أمام الأمم المتحدة
فى سبتمبر ١٩٤٧ ، أنعى الرافعى باللائمة على حكومة

النقراشى لأنها من وجهة نظره تأخرت فى عرض قضيتها على مجلس الأمن وان الوقت المناسب كان خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٤٧ أثناء عرض قضايا ايران وسوريا ولبنان على مجلس الأمن (٥٣) .

ورغم حالة الفتور التى شهدتها القضية الوطنية بعد هذا الفشل امام المنظمة الدولية والذى تسبب فيه انشغال الرأى العام بقضية خارجية هى قضية فلسطين بصدور قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ ثم ازداد هذا الرأى انشغالا عندما نشبت حرب فلسطين ١٩٤٨ ودخول الجيش المصرى هذه الحرب الا أن الرافعى كان يطالعا بين حين وآخر ببعض المقالات والتى هاجم فى بعضها شركة القناة التى تعتمد الى الاستعانة بغير النسبة المحددة من المصريين ، وكيف ان الشركة تجنى أرباحا طائلة والقناة تجرى فى أرض مصر وحفرت بيد المصريين ، ودعا الرافعى الى حياد القناة وهاجم الذين ينادون بالغاء معاهدة ١٨٨٨ لأنها المعاهدة التى نصت على حياد القناة ، وأن على بريطانيا أن تجلو عن منطقة القناة اذا كانت تحترم هذه المعاهدة وهى من الدول الموقعة عليها وان حياد القناة يقتضى حياد مصر ، وان هذا السند

الدولى يجب أن نحتفظ به و ننتخذه سلاحا من أسلحتنا
فى الكفاح (٥٤) •

غير أن السخونة ما لبثت أن عادت الى القضية الوطنية
تارة أخرى بعد أن وضحت الأمور فقد أضحت دولة
اسرائيل حقيقة واقعة بعد تلك الهزيمة التى منيت بها
الجيش العربية التى اشتركت فى الحرب ضد اسرائيل ،
فقد أثرت عدة اقتراحات عن القواعد البريطانية فى
منطقة القناة منها اقتراح باخضاع القوات البريطانية
فى منطقة القناة للقيادة العسكرية المصرية ، واقتراح
آخر بتدويل القناة وادخال الولايات المتحدة فى نظام
مشترك للدفاع ، وثالث بان تجلو القوات البريطانية عن
منطقة القناة على أن تبادر مصر فتدعوها الى احتلال
مواقعها لمصلحة الطرفين العسكرية ، ورابع فحواء ان
تؤجر مصر لبريطانيا القواعد العسكرية فى القناة لمدة
خمس سنوات قابلة للتجديد (٥٥) •

وعندما استطلع رأى الرافعى فى هذه الاقتراحات
كان رده بانه مهما تنوعت الأسباب فالاحتلال واحد وان
هذه المقترحات كلها « ان هى الا صيغ للاحتلال العسكرى
البريطانى بصيغة مخففة ، ولكن هذه الصيغة لا تمحو
الاحتلال من جبين الأمة • • فسواء احتل العسكريون

البريطانيون قنال السويس بطريقة التآجير أو بطريقة
الاعارة أو بطريقة التعاقد فهذا لا يغير شيئا من الحقيقة
الماثلة وهى ان الاحتلال باق » (٥٦) .

ولم تقتصر سخونة الأحداث على هذا الجانب بل
تعدته الى جانب آخر عندما قدمت المعارضة مذكرتها
الشهيرة الى الملك فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ وكان الرافعى
أحد الموقعين عليها ، وقد أدانت هذه المذكرة مسلك بعض
رجال الحاشية الذين يحقق معهم فى مسألة الأسلحة
الفاسدة ، وأوضحت المذكرة أن الحكم أصبح لغير
الدستور ، وان النظام النيابى أضحي حبرا على ورق
وأشارت المذكرة أيضا الى أن الحكم المصرى فى الخارج
أضحي مضغة فى الأفواه ، وأنه يجب تصحيح الأوضاع
الدستورية وان تعاد الأمور الى نصابها (٥٧) .

وعلى حد قول البعض فقد كانت هذه المذكرة « بمثابة
صيحة التحذير من المصير الذى ينتظره عرش فاروق ،
بل انها كما لو كانت نبوءة بما وقع بعد ذلك » . وان
محتويات المذكرة جاءت ترجمة حقيقية لضمير الشعب
وتعبيرا صادقا عن معاناته وثورته المكبوتة » (٥٨) .

ولم يعر الموقعون على العريضة المذكورة أى اهتمام
لاتهام رئيس الحكومة لهم بان ما قاموا به ما هو الا اجرام

سافر فى حق البلاد واعلنوا عن اصرارهم على كل كلمة سطروها فى المذكرة (٥٩) .

ولم يكن امام حكومة الوفد فى عهدها الأخير امام ذلك التيار ، وازدياد سخط الشعب على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية ، ووصول القضية الوطنية الى طريق مسدود الا أن تقدم على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ (٦٠) وهو الإلغاء الذى زاد من سخونة الأحداث وبدأ الشعب يستعد لمرحلة من كفاحه وهو على يقين من أن القوة المسلحة هى السبيل الاوحد لاجراج المحتل .

والشئ الملفت للنظر حقا ، ان الرافعى رغم انه كان واحدا من الشخصيات التى كانت تصلها بعض من المنشورات السرية للضباط الاحرار والتى كانت تدعو للبدء فى حرب العصابات ضد قوات الاحتلال (٦١) ورغم انه كما أوضحنا من الذين ايدوا استخدام القوة ضد الاحتلال لاجراجه من مصر فى العقد الأول والثانى من هذا القرن الا انه تراجع عن هذا الأسلوب ففى الوقت الذى كان يتحفز فيه الكثيرون لخوض حرب غير منظمة ضد قوات الاحتلال المتمركزة فى منطقة القناة وجدناهم يعلن فى احدى مقالاته ان « . . القوة المسلحة فى ذاتها

ليست هي كل شيء في العالم وليست وسائل الكفاح في
العنف فقط - وأنا لا أنادي به بل ان الكفاح السلبي
الهاديء المنظم المستمر ليفعل في الاستعمار أكثر مما
تفعله القوة المسلحة ، والقوة المسلحة من جانبنا مهما
كبرت لا قبل لها على قهر قوة الاستعمار ، بل ربما أدى
الاشتباك بينهما الى هزيمة لنا ولروح الأمة المعنوية
فلندخر قواتنا المسلحة ولنستخدم قوانا المعنوية فعندنا
منها ذخيرة لا تفنى وهي مع الثبات والمثابرة والاخلاص
خليقة بأن تجعل الفوز في جانبنا . . . وآلا نعتمد على
عون يأتينا من الخارج أو بعبارة أخرى من إحدى الكتلتين
اللتين تتنازعان السيطرة على العالم ، فان كليهما لا
تصدر إلا عن أغراض استعمارية فعلينا ان نلزم الحياد
وندافع عن كياننا ونحارب الاستعمار الرابض في
ديارنا (٦٢) .

ورغم اعتراض البعض على وجهة نظر الرافعي (٦٣)
- وهو اعتراض في محله - إلا أن الرافعي أصر على
كل كلمة كتبها فكرر ثانية « ان مقاطعة الاحتلال
والمحتلين تفعل في تحقيق أهداف البلاد أكثر مما تفعله
القوة المسلحة » (٦٤) . . . وهي وجهة نظر لم يكن الشعب
في حاجة الى مثلها فقد تكونت كتائب التحرير وسار

الشعب فى الطريق الصحيح بعد أن طال تفرق السبل به بسبب زعاماته ، ومما هو أكثر إثارة أنه بعد أن تكونت هذه الكتائب وأصبحت حقيقية واقعة استمر الرافعى فى اصراره على وجهة نظره فعاد وكرر أنه يفضل « الصدام غير المسلح فهو أقوى أثرا من أى سلاح ، ومن الوسائل المعروفة للصدام غير المسلح عدم التعاون مع المحتلين ومقاومتهم سلبيا » (٦٥) وهو ما كان الزمن كفيلا بإثبات بطلانه تماما فقد ثبت ان معارك الفدائيين فى منطقة القناة كانت البداية الحقيقية للوصول بالقضية الوطنية الى مرحلتها النهائية بعد يوليو ١٩٥٢ . وفى الوقت الذى كانت فيه كتائب الفدائيين تخوض حربا غير منظمة فى منطقة القناة ضد قوات الاحتلال ، حدث ذلك التحول الكبير فى تاريخ مصر الحديث عندما شهدت البلاد مولد نظام يوليو ١٩٥٢ الذى دعم هذه الحرب مما ساعد على اشتداد أوارها ، وفى الوقت الذى كان يحدث فيه هذا الدعم ، كانت خطوة النظام بالدخول فى مفاوضات مع انجلترا للوصول الى حل لهذه القضية التى طال عليها الأمد ورغم هذا التطور الذى طرأ على القضية ، إلا أن الرافعى ظل مصرا على وجهة نظره السالفة فعندما توقفت المفاوضات بين الجانب المصرى والجانب الانجليزى كانت وجهة نظره بانه يجب ان تبدأ

عملية تنظيم للمقاومة وهى فى رأيه نوعان سلبى مكفول النصر وهو الذى اتبعته الهند ففازت باستقلالها ، وآخر ايجابى وقد يؤدى الى اصطدام مسلح ، وهو يقتضى استعدادا طويلا وانه من الأفضل الا تطالب قيادة الجيش بالالتجاء الى الاصطدام المسلح لانهم من خيرة رجال الحرب - أقدر على معرفة الوقت الملائم لاتمام الأهمية « (٦٦) ورغم هذا الاتجاه السلبى فقد ادان علنا مسألة المفاوضات التى كانت قد استؤنفت بين الجانب المصرى والانجليزى ، وأعاد الى الأذهان مبدأ لا مفاوضة الا بعد الجلاء (٦٧) ، وزاد الرافعى الأمور تعتيما وغموضا عندما صرح بأن « الرأى القائل بأن لا مفاوضات الا بعد الجلاء يساوى بالحرف الواحد المقاومة قبل الجلاء و لا بد من القوة والمقاومة لتحقيق أهداف البلاد » (٦٨) .

الا أن الرافعى نكص على اعقابيه فعندما وقع نظام يوليو اتفاقية الجلاء مع الجانب البريطانى اشاد الرافعى بالاتفاقية فصرح بأنها مكسب كبير لمصر ، وأنها تفضل كل الاتفاقيات السابقة ، وان الذين يعارضون هذه الاتفاقية لمجرد المعارضة « غير مخلصين وغير

طبيعيين» (٦٩) وأنه يجب المحافظة على هذا الجلاء وأن
يفتدى بالقوة والأرواح (٧٠) .

ورغم اقتناع الرافعى أخيرا باستخدام القوة لافتداء
الجلاء ، إلا أن فكرة عدم استخدام القوة واللجوء الى
المقاومة السلبية ظلت مسيطرة على عقله ، فعندما قامت
الحكومة المصرية بتأميم شركة القناة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ،
ورغم تأييد الرافعى لهذه الخطوة وبحماس (٧١) ، إلا
أنه مع ازدياد التوتر بين مصر والدول الكبرى وخاصة
انجلترا وفرنسا ، واقترب نذر الحرب بسبب هذا
الاجراء كان ذلك الخطاب الذى أرسله الرافعى للرئيس
جمال عبد الناصر بأن الوقت ليس مناسباً لدخول مصر
الحرب من أجل تأميم شركة قناة السويس « لأن ميدان
هذه الحرب سيكون فى مصر وستكون بلادنا عرضة
لكوارثها وحقلاً لتجاربها » وضرب مثلاً بالصين الشعبية
التي تركت فورموزا وهى جزء لا يتجزأ منها ولم
تستهدف للحرب من أجل تحريرها وضمها الى أرض
الوطن وأنه أولى بمصر ألا تستهدف للحرب من أجل
تأميم شركة قناة السويس المنحلة (٧٢) ، وهى وجهة
نظر ذهبت ادراج الرياح وضاعت وسط اصدااء كفاح
الشعب ضد العدوان الثلاثى ولم يكن امام الرافعى إلا

السير فى طريق الكفاح الشعبى فقد ثبت له ان المواجهة المسلحة أنجع من المقاومة السلبية التى كان ينادى بها .

قضية وحدة وادى النيل :

شغلت مسألة العلاقة بين مصر والسودان جانبا لا يستهان به من فكر الرافعى السياسى ويبدو لنا من الوهلة الأولى أن الرافعى كان من المؤيدين الى حد التعصب الشديد لفكرة ان السودان جزء من مصر ولم يكن يتصور انه سيأتى يوم ويتمتع به شعب هذا البلد بالاستقلال عن مصر ، ومن يمعن النظر والفكر فى مقالات الرافعى وغيرها يجد عندها الخبر اليقين ، فكان ينتهز أى حادث ليوضح وجهة نظره ، فعندما قامت حكومة السودان — بمحاكمة على عبد اللطيف استغل الرافعى هذا الحادث فنشر مجموعة مقالات فى صحيفة الأخبار هاجم فيها وبضراوة الاحتلال الانجليزى للسودان وتلك المؤامرات التى تحاك للفصل بين أبناء الوطن الواحد وتلك المعاملة السيئة التى يعامل بها أهل السودان من قبل الحكومة ، ولم ينس الرافعى فى هذه المقالات أن ينحى باللوم على الحكومات المصرية المتتابة التى تسببت بتساهلها فى الدفاع عن حقوق مصر فى السودان وعدم اهتمامها بما

ليجربى به وفى اعطاء الفرصة لانجلترا للعبث بتلك الحقوق ، وحث الحكومة فى مقالاته أن تقوم بواجبها حيال ما يجرى فى السودان وألا تدع السياسة الانجليزية تقضى على البقية الباقية من نفوذ مصر وهيبتها وحقوقها فى تلك البلاد التى رويت بدماء مئات الألوف من المصريين ممن فاضت أرواحهم الطاهرة فى تلك الأصقاع النائبة دفاعا عن الراية المصرية وذودا عن حقوق مصر فى السودان (٧٣) .

ولم يقف الرافعى عند حد المقالات بل تعداه الى نقل هذه الأفكار الى البرلمان ، وفى أثناء عضويته بمجلس النواب ١٩٢٤ وجه عدة أسئلة الى وزير الأشغال حول مشروعات الرى فى السودان ووجوب تدخل الحكومة بالقوة لمنع تنفيذ هذه المشروعات وعندما تولى الرافعى سكرتارية الحزب الوطنى ، كانت المسألة السودانية من الموضوعات التى نالت قسطا وافيا من اهتمام البيانات التى كان يصدرها الحزب بتوقيع الرافعى ، فقد هاجمت تلك البيانات اتفاقية ١٨٩٩ فوصفتها بأنها وليدة الغصب والاكراه ومن ثم تصبح اتفاقية باطلية ، الى جانب انها وقعت من حكومة لم تكن تملك التصرف فى مصير البلاد ، ولم يفت بعض تلك البيانات ادانة

مشروعات الرى التى تقيمها انجلترا فى السودان من منطلق أن انجلترا لا تبغى من ورائها الا تحقيق أطماعها الاستعمارية فى استغلال أراضى السودان خدمة لمعامل النسيج فى انجلترا والاضرار بمصالح مصر الزراعية وزراعة القطن بها (٧٤) .

وعندما تعرض الرافعى بالنقد لمعاهدة ١٩٣٦ ، شمل نقده النصوص الخاصة بالسودان وخلص الى أن السودان أصبح بموجب المعاهدة « مستعمرة انجليزية تحرسه جنود مصرية تحت أمرة حاكمه العام البريطانى وان ما سلمته نصوص المعاهدة للانجليز فى السودان يهدم « البناء الشامخ الذى شيدته مصر بجهودها وضحاياها فى ذلك الجزء الجنوبي من أرض الوطن » (٧٥) .

وأثناء فترة الحرب الكبرى الثانية ورغم انشغال الساسة بالقضية المصرية - وكان الرافعى واحدا منهم - الا أن اهتمامه بالسودان لم يفتر ، فعندما قرر مجلس الوزراء بجلسته ٣٠ يونية ١٩٤١ بقاء القائم مقام نجيب يوسف معاملا بقانون المعاشات العسكرية الصادر فى يوليو ١٩١٣ رغم انه كان ضابطا بالجيش المصرى على أثر وقوع اضطرابات ١٩٢٤ فى السودان والحق بخدمة قوى دفاع السودان ، تقدم بسؤال الى وزير الدفاع عن

الحكمة فى أن ضابطا انفصل عن الجيش بأرادته وأثر الانضمام الى قوة دفاع السودان على أثر اضطرابات ١٩٢٤ ويتقاضى معاشه من خزانة الحكومة رغم أن هذا الضابط قد جاهر فى الاضطرابات المذكورة بعدم ولائه لمصر وحكومتها وانفصل عن ضباط الجيش المصرى الذين أقصوا عن السودان على أثر هذه الاضطرابات (٧٦) .

وعندما تدخلت إنجلترا أثناء الحرب فمنعت على البرير من ترشيح نفسه فى الانتخابات بحجة أنه سودانى الجنسية وأنه ليس للحكومة المصرية أن تسمح له بترشيح نفسه ، كان احتجاج الحزب الوطنى فى بيان مبدل باسم الرافعى على هذا الاجراء وادان تدخل إنجلترا لمنع على البرير من ترشيح نفسه لمجلس النواب عن دائرة عابدين (٧٧) .

وبعد انتهاء الحرب ، استمر ذلك الاهتمام من الرافعى فعلى أثر تصريح حاكم السودان وبعض رجال السياسة فى إنجلترا عن استفتاء السودانين لتقرير مصيرهم ، هاجم الرافعى هذه التصريحات وكانت وجهة نظره بأنهم اذا أرادوا استفتاء صحيحا فيجب أن يسبقه جلاؤهم لانهم ماداموا هناك فالاستفتاء باطل وغير صحيح ، وأنه لكى يجرى فى أى بلد يجب ألا يحصل فى ظل احتلال

أجنبي لأن وجود هذا الاحتلال يفسد الاستفتاء ويجعله واقعا تحت تأثير الغصب والاكراه ، ولم ينس الرافعى استغلال هذه الفرصة ليصب لعناته على اتفاقية السودان ١٨٩٩ وانه يجب الفاؤها والتمسك بالجلاء عن مصر والسودان (٧٨) .

وعندما نشر فى الصحف عن نية الحكومة المصرية على حل مسألة السودان على أساس قبول الحكم الذاتى واقامة وحدة وادى النيل على أساس تبعية السودان للتاج المصرى ووحدة الجيش والتمثيل الخارجى وان هذا السبيل يمهّد للاتفاق مع الفريق البريطانى ، تصدى الرافعى للهجوم على الفكرة فهاجم الحكومة وأوضح ان قبول الحكم الذاتى للسودان هو قبول لما تدعو اليه السياسة البريطانية التى لا تفتأ تنادى بأنها تريد الحكم الذاتى للسودان (٧٩) .

وفى أثناء مفاوضات صدقى - بيفن هاجم الرافعى فكرة الوحدة بين شطرى الوادى وهى الفكرة التى نادى بها البعض وكانت وجهة نظره ان الوحدة فى ظل الحكم الثنائى هى فسم لعرى الوحدة بين مصر والسودان وهو الاتجاه الذى وصفه بانه اتجاه الحكومة وكذا هيئة المفاوضات فى شأن السودان (٨٠) وعندما نشرت نصوص معاهدة صدقى - بيفن هاجم الرافعى ما جاء بها خاصة

بالسودان واعاد الكرة فى الهجوم على اتفاقية ١٨٩٩
وما أسموه بالوحدة بين مصر والسودان ونادى
بالاستمرار فى المطالبة بالجلء عن أرض الوادى (٨١) .

وطوال عام ١٩٤٧ لم يتوقف الرافعى سواء فى
أحاديثه بالاذاعة أو مقالاته فى الصحف أو فى تصريحاته
عن الاستمرار فى الهجوم على ما يسمى باستفتاء
السودانيين على تقرير مصيرهم أو مسألة الحكم الذاتى .
كما لم يتوقف عن الدفاع عن حقوق مصر التاريخية فى
تلك الاصقاع ، ولا عن الهجوم على اتفاقية ١٨٩٩ (٨٢) .

وفى خلال عام ١٩٤٨ استمر الرافعى فى حملته على
ما أسماه بمؤتمرات انجلترا فى السودان ووصف
مشروعات سودنة السودان بأنه نجلزة للسودان وليس
سودنة له ، وأنه يجب رسم الخطط لأعمال المقاومة
الوطنية للمستعمرين الذين يكابرون فى التسليم بحقوق
الأمم ونادى بتشكيل لجنة لتحرير السودان على غرار
اللجنة التى شكلت لانقاذ فلسطين (٨٣) .

وعندما قامت المظاهرات فى السودان فى شهر نوفمبر
١٩٤٨ معترضة على مشروع الجمعية التشريعية ومنادية
بمقاطعة الانتخابات والقت السلطات القبض على عدد
من السودانيين وقدمتهم للمحاكمة ، ولما طلب من نقابة

المحامين فى مصر ان توفد بعضا من محاميتها للدفاع عن المقبوض عليهم ، استجابت النقابة لذلك وكان الرافعى أحد أعضاء الوفد الذى سافر الى السودان والذى منعتة حكومة السودان من البقاء بالسودان وعاد من حيث أتى (٨٤) .

وخلال عام ١٩٤٩ استمر الرافعى فى هجومه على سياسة انجلترا فى السودان وعلى اتفاقية ١٨٩٩ ، وان قضية السودان لأجدر من مسألة فلسطين بجهودنا وان مصر شغلت عن قضية السودان الحيوية بقضية فلسطين مدة ثلاث سنوات وهى الفترة التى انتهزتها السياسة الاستعمارية لتنفيذ برامجها الانفصالية فى السودان وانه يجب أن نعترف بأننا تراخينا خلال هذه الفترة عن واجبنا نحو السودان فلم نفلح فى انقاذ فلسطين ولا أدينا واجبنا نحو السودان (٨٥) .

وبعد قيام نظام يوليو ١٩٥٢ ، لم يكن يتوقع - وقد وصل تعصب الرافعى حداً ان اعتبر السودان مثلها بالنسبة لمصر مثل الاسكندرية أو جرجا أو قنا لا يمكن فصل أى منها عن مصر (٨٦) - ان يقابل الاتفاق الذى توصل اليه نظام يوليو مع انجلترا حول السودان بالرضا فقد أدان فى بيان أصدره الحزب هذا الاتفاق ووصف

الأساس الذى قام عليه الاتفاق ومذكرة الحكومة الى
بريطانيا بأنها الأساس الذى قامت عليه اتفاقية ١٨٩٩
وكان من الطبيعى ان تمنع الرقابة نشر هذا
البيان (٨٧) •

ورغم انتهاء المفاوضات بين الجانبين المصرى
والانجليزى بتوقيع اتفاقية تقرير مصير السودان فى
فبراير ١٩٥٣ والتى أشار الرافعى اليها دون تعليق فى
سفره عن ثورة يوليو (٨٨) وهو ما يؤكد عدم اقتناعه
بهذه الاتفاقية ، الا أنه ظل يهفو الى اليوم الذى يحدث
فيه اتحاد بين مصر والسودان (٨٩) •

رأى فى الحكومة والدستور والمجالس النيابية :

لم يقف عطاء الرافعى عند حد القضية الوطنية
وملابساتها بل أدلى بدلوه فى قضايا وموضوعات
سياسية شتى مثل الحكومة ووظيفتها والدستور والمجالس
النيابية وغيرها من الموضوعات ، فاذا ما بدأنا برأيه
فى الحكم والحكومة ، وجدناه قد حدد تحديدًا دقيقًا
وظيفة الحكام فى البلاد الدستورية بأنهم وكلاء الأمة
« لأنهم ما صاروا حكاما الا لخدمة مصالح الأمة لا لخدمة
مصالحهم وليس لهم حق السيادة على الناس » وأن الأمة

« قد جعلتهم حكاما عليها ليكونوا وكلاء عنها في تأدية هذه الوظائف لأنها وظيفة لا يمكن الأهالي جميعا ان يقوموا بها » وانه لا يتصور ان يعيش شعب « بلا حكومة تضرب على أيدي المعتدين وتمهد للناس سبيل الراحة والسعادة » (٩٠) .

وبما أن ارادة الأمة هي القوة التي تركز عليها الحكومة فان بقاءها - أي الحكومة - مرهون برضاء الأمة عنها فلا تستطيع أن تحتفظ بنفوذها وهيبتها وتقوم بواجباتها « الا اذا رضى الشعب عن حكمها وقبله » . فالحكومة وحدها عاجزة عن أن تؤدي وظيفتها الخطيرة ما لم تجد من الأمة رضا عنها وتأييدا ومساعدة » (٩١) .

ولما كان واجبا على الأمة طاعة حكومتها ، فان هذه الطاعة معلقة باتباع « الحكومة للقواعد والشرائع التي ترتضيها الأمة » . (٩٢) أما اذا ارتكزت الحكومة على القوة الفاصنة وقاومت ارادة الأمة فان عمرها يقصر « لأن ارادة الأمة قادرة على أن توجد قوة تفوق قوة الحكومة فاذا اجتمعت الارادة والقوة في يد الشعب تلاشت قوة الحكومة أمامه وصارت كلمته هي العليا » (٩٣) .

من هذا المنطلق كان ذلك الهجوم الذي شنته

على الحكومات التي سامت الناس سوء العذاب ،
فها هي وزارة عبد الخالق ثروت تصدر
حريات الشعب وتعبث بها بمختلف الوسائل دون
حساب للرأى العام ، وبما ان وزارة مثل هذه لم تحز
ثقة الأمة ولارضائها ولا طمأنينتها ، واجب عليها ان
تتخلى عن مهمتها (٩٤) ، وها هو نظام اسماعيل صدقى
قد ناله نصيب لا بأس به من هجوم الرافعى فهو نظام أخذ
الناس بالقهر والقوة ، وان السياسة العامة لهذا النظام
تنطوى على العبث بحقوق الشعب واهدارها وتغليب حكم
الاستبداد وتنفيذ برامج الاحتلال ، ومن ثم كان اغتباطه
الشديد عندما زال هذا النظام وغربت شمس
الحارقة (٩٥) .

وعندما ولد نظام يوليو ١٩٥٢ أمل الرافعى على يد
هذا النظام ، اصلاح مسار الحياة السياسية فى مصر بعد
فسادها ، فكان اغتباطه الشديد كلما رأى بادرة من هذا
النظام من خلال تصريحات بعض قياداته فى الدعوة
لاصلاح فساد الحياة السياسية وابعاد الجيش عن
السياسة ، وتعاون هذا النظام مع بعض من القيادات
السياسية القديمة من أمثال على ماهر وغيره ، أملا فى
الوصول بالبلاد الى نظام سياسى مبرأ من العيوب
السابقة (٩٦) .

ورغم انه ثبت بمرور الوقت ان قيادات هذا النظام لم تكن مخلصه فى تصريحاتها تلك فقد كانت تخط لنفسها مسارا خاصا بها نابعا من بنات أفكارها - الا أن الرافعى سجل على نفسه تعاونه مع هذا النظام على طول الخط سواء بالمشاركة كنقيب للمحاميين أو فيما كان يدبجه من مقالات حول اتجاهات هذا النظام وسياساته صحيحة كانت أم غير صحيحة والاشادة بقياداته (٩٧) ولم يضمن على هذا النظام بأحد أسفاره .

واذا ما تركنا وجهة نظره فى نظام الحكم والحكومة وانتقلنا الى رأيه فى الدستور وجدناه قد حدد تحديدا دقيقا الهدف من الدساتير فأوضح أن الغرض منها « تنظيم السلطات العمومية وتقدير العلاقات بين الحكومة والشعب على النحو الذى يبين حدود كليهما ويكفل التعاون بينهما فى سبيل تحقيق المصلحة العامة » (٩٨) وهى أى الدساتير أساس ومصدر كل اصلاح تتبعه أمة من الأمم (٩٩) وانه لا حرية بلا دستور ، فالدستور هو سياج الحرية الشخصية وهو الحائل دون العبث بحقوق الأفراد (١٠٠) .

وبما أن الدستور حق طبيعى لكل أمة مهما كان مستواها ، فانه من الأولى ان تتولى هذه الأمم وضع

دساتيرها بنفسها والا تستأثر بذلك الحكومات (١٠١)
وعلى الشعب ان يظل يقظا كي يحافظ على دساتيره لأن
الحكومات بفطرتها ميالة الى الاستئثار بالسلطة فاذا
انست من الأمة ضعفا أو تراخيا عبثت بالدستور وحاولت
أن تقضى عليه وأفلحت فيما تريد اذا ساعدها على ذلك
ضعف الأمة فعلى الأمم ان تستكمل حظها من اليقظة
والقوة لتكون آمنة على حريتها قادرة على أن تستردها
من يد العابثين بها ، (١٠٢) .

ورغم هذا الايمان بأهمية الدساتير ودور الأمة فى
صياغتها وحمايتها ، فانه كان أكثر ايمانا بانه لا توجد
أمة فى العالم وصلت فى النظام الدستورى الى حد الكمال
فى سنة أو سنتين لأن التربية السياسية للشعب تحتاج
الى سنين طويلة يمارس الشعب فيها حقوقه السياسية ،
وان خير علاج للنظام الدستورى وما فيه من عيوب
« هو أن يمارس الشعب حقوقه ويتولاها بنفسه لأن هذا
هو الطريق الصحيح » لحكم الشعب نفسه ، وهو الطريق
الذى يبعث فى الأمة روح الاستقلال وروح العزة ، وروح
الكرامة ، وروح التقدم الى مستوى الأمم
العظيمة » (١٠٣) .

أيضا كان الرافعى كبير الايمان بمبدأ الفصل بين

السلطات وعدم طغيان احداها على الأخرى ، ورغم ذلك وقف أمام السلطة القضائية فاشاد بالدساتير التي وضعت هذه السلطة في مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فللقضاء حق مراقبة شرعية القوانين وضمان أحكام الدستور وهذه المنزلة هي التي كفلها العلم والعمل للقضاء هي أكبر ضمانة في مصر وفي كل البلدان المتحضرة لحماية حقوق الأفراد والجماعات ، « والقضاة بحكم الدستور مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم فاليهم يلجأ الناس في رفع الظلم عنهم ويطلبون احقاق الحق واقامة العدل وحماية الدستور » (١٠٤) .

وقد عبر الرافعي عن احترامه للدستور في مواقف عدة كان أبرزها تمسكه الشديد وهو نائب في البرلمان بنصوص الدستور لا يحيد عنها خاصة عندما كانت تمس هذه النصوص حريات الأفراد ومصالحهم ، وحينما يشعر ان هناك محاولة لتخطي هذه النصوص وعدم وضع اعتبار لها من قبل السلطة التنفيذية (١٠٥) فضلا عن ذلك الهجوم الذي شنه على الذين تسببوا في تلك الانقلابات الدستورية التي حدثت في مصر واتهامه الصريح لهم بانهم فتحوا الشغرات بسبب هذه الانقلابات لمزيد من التدخل الأجنبي في شؤون مصر (١٠٦)

واستمر الرافعى على مناداته باحترام الدستور ونصومه الى أن ولد نظام يوليو ودخلت مصر فى طور من التطورات الجديدة والمتلاحقة ، فكان تواصل تلك الاستمرارية فعندما طرح على بساط البحث فكرة وضع دستور جديد للبلاد لم يؤيد الرافعى هذا الاتجاه وكانت وجهة نظره بأنه من الأفضل تعديل بعض أحكام الدستور الموجود مثل ان رئيس الدولة يملك ولا يحكم وتأكيد سلطة الشعب ، وان يكون الدستور مصدره الشعب ، وتثبيت الدوائر الانتخابية ، وجعل الفصل فى الطعون من اختصاص القضاء واصلاح نظام الانتخابات (١٠٧) .

ولما تغلبت وجهة نظر النظام بوضع دستور جديد ، كان الرافعى واحدا من رجال القانون والسياسة الذين اختارهم النظام لوضع الدستور الجديد (١٠٨) .

وما بين اجتماعات لجان الاعداد لهذا الدستور ، وبين اخراجه الى النور ، كانت تلك التصورات التى كان يصرح بها الرافعى بين حين وآخر مثل الدعوة لانشاء محكمة عليا تراقب دستورية القوانين وان يتكون البرلمان من مجلسين احدهما للنواب والثانى للشيوخ ، وتفضيله للنظام الجمهورى على النظام الملكى طبقا للتطورات الجديدة ، واشادته بتصريحات بعض قادة النظام عن

الدستور الجديد والحياة النيابية المرتقبة التي ستترتب على هذا الدستور (١٠٩) .

استمرت لجنة الدستور واللجان التي تفرغت منها في مواصلة عملها بدأب ومثابرة يدفعها لذلك دفعا حماس النظام وتحمسه لهذه اللجنة والدستور الذي تقوم بإعداده (١١٠) الى أن خرج الدستور الجديد ونشرت نصوصه على الرأى العام (١١١) ، الا أن النظام ضرب صفحا عن هذا الدستور ، وشجعه على ذلك نزعة عدم الثقة التي تغلغلت فى نفوس قيادات هذا النظام والتي زادت حدتها بعد أزمة مارس ١٩٥٤ ، ومن ثم كان اتجاه النظام نحو وضع دستور آخر واستئثاره بهذه المهمة .

وما بين انتواء النظام وضع هذا الدستور وبين خروج هذا الدستور الى النور ، ظل الأمل يراود الرافعى فى أن يخرج هذا الدستور وقد رضيت الأمة عنه بعد أن يعرض عليها لتبدى رأيها فيه ، كما ظل يراوده الأمل فى أن يكون النظام البرلمانى الجديد نظاما صالحا تتحقق فيه سلطة الأمة بجميع طبقاتها دون تغليب طبقة على أخرى (١١٢) .

وبعد ان رأى هذا الدستور النور فى السادس عشر

من يناير ١٩٥٦ (١١٣) تبخرت آمال الرافعى وأحلامه
فى أن يكون الدستور وليد ارادة الأمة بل منحه من
الحاكم ، ولم يكن أمام الرافعى الا الاشادة به فأفرد له
بضع صفحات من سفره عن ثورة يوليو (١١٤) .

إذا انتقلنا بعد ذلك الى رأى الرافعى وموقفه من
المجالس النيابية ، وجدناه قد حدد وظيفة المجالس
النيابية بأنها الهيئات التى نيابة عن الشعب وضع
القوانين « والسهر على تنفيذها ومراقبة الحكام مراقبة
شديدة ومحاسبتهم على كل عمل يأتونه مخالفا لتلك
القوانين (١١٥) وان هذه المجالس « تستطيع ان تعدل
فى نظامها وتزيد من سلطتها وتنقص ما تشاء من سلطة
الحكومات ما دام أعضاؤها على جانب من الشهامة
والشجاعة وماداموا متضامنين فى القيام بواجب النيابة
عن الأمة » (١١٦) .

وعلى النائب فى هذه المجالس ألا يخضع الا لمبدئه
وضميره ولا يخضع لميول « المتظاهرين من الجماهير الا
إذا وافقت الحق ، لأن الجماهير المتظاهرة ليست محكمة
تحكم دائما بالعدل والانصاف وتزن الأمور بميزان
المصلحة الوطنية ، ولأن الجماهير الصامته قد تكون أكثر
عددا واستناد رأيا من الجماهير المتظاهرة » (١١٧) .

ومن منطلق خطورة الدور الذى تؤديه المجالس النيابية بشكل عام والأعضاء فى داخلها بشكل خاص كانت دعوة الزافعى بأن تحسن الأمة اختيار هؤلاء النواب فلا تختار الا من هو أهل للثقة والمسئولية ، ودعوته لكل من يشعر انه فى امكانه أن يخدم الجماهير ان يتقدم للانتخابات ، وان يستخدم كل ما أوتى من قوة فى الدعاية الانتخابية الشريفة كى يسد الطريق على كل من هو غير أهل للنيابة وان على جموع الشعب ان تعود أبناءها منذ نعومة أظفارهم الذهاب الى أماكن الانتخابات حتى يشبوا وقد تشبعوا بأهمية وخطورة العملية الانتخابية ، وأهاب بالطبقات المثقفة ألا تتخلف عن الادلاء بأصواتها ، وألا يعيشوا على هامش الحياة السياسية . بل يجب أن يكونوا عصب الحياة السياسية لانهم بمساهماتهم فى الحياة السياسية يحدوا من نزعة الحكم المطلق الذى يسيطر على الاحزاب والجماعات فهم أقدر من غيرهم على اقامة النظم الديمقراطية الحققة (١١٨)

ولم يقف الزافعى عند اظهار وظيفة وأهمية المجالس بل قيم بعض الهيئات النيابية التى شهدتها مصر فقد أشاد بالمجلس النيابى ابان الثورة العرابية وأشاد بنوابه كما اثنى على رجال الحكومة الذين لم يتدخلوا فى مسألة انتخابات هذا المجلس فظهر بصورة طيبة (١١٩) .

أما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وهما الهيئتان اللتان تكونتا بعد الاحتلال ، فلم تكونا من وجهة نظره الا هيئتين صنعهما الاحتلال ، مجردتين من كل سلطة تضمان نوابا لا يعرف التخصص اليهم سبيل آراؤهما استشارية لا تأخذ بها الحكومة بل تهزأ بها فى أحيان كثيرة ، ولم ينس الرافعى ان يجر معه فى نقده هذا مجالس المديرىات (١٢٠) .

أما الجمعية التشريعية فرغم انه تمنى أن تكون أحسن حالا من الهيئتين السابقتين وقد وضع ذلك من خلال المقالات التى كتبها قبل اجراء انتخابات هذه الهيئة فى ١٣ ديسمبر ١٩١٣ . الا انه ما لبث ان وضعها فى صف واحد مع الهيئتين السابقتين فهى الأخرى من صنع الاحتلال (١٢١) .

إذا انتقلنا بعد ذلك الى تقييمه للتجربة النيابية بعد ثورة ١٩١٩ فرغم الهجوم الذى شنه على اللجنة التى كانت تضع الدستور الجديد والذى عرف بدستور ١٩٢٣ (١٢٢) الا انه كما عرفنا دخل أول برلمان شهدته مصر بعد ثورتها ، ووقف ضد نظام صدقى الذى الغى هذا الدستور واستبدل به دستور ١٩٣٠ وظل يناوئ هذا النظام وهيئاته النيابية حتى رحل ورحل معه كل

الاستثناءات التى أتى بها ، وكان ابتهاجه بعودة الحياة النيابية بعد عودة دستور ١٩٢٣ ، ثم كانت مشاركته كعضو فى مجلس الشيوخ وهو ما سبق ايضاحه الا انه رغم هذه المشاركة ، فقد انتقد بحدة البرلمانات فى مصر سواء التى شارك فيها أم لم يشارك فهي واقعة تحت سيطرة الحزب الغالب أو الحكومة القائمة ، وانها رونق أكثر مما هي جوهر ، والأحزاب تخضع خضوعا مطلقا لزعمائها أو لحفنة من الأفراد الذين يسيطرون عليها ، والمعارضة مهما كانت على حق فهي مكروهة ومضطهدة سواء داخل البرلمان أو داخل الأحزاب أو خارجها ، وعضو البرلمان يتحسس فى الغالب اتجاه حزبه وينتظر ما يملئ عليه من توجيهات بها ولو خالفت ضميره أو خالفت الحق والعدل والاستقامة ، والرأى العام لا يزال عاجزا عن اصلاح هذه المساوئ وهو أيضا يخضع لتوجيهات الزعماء والأحزاب ، ويتبع الإيعاء الذاتى لا الموضوعى فيما يعرض عليه من مشاكل وأحداث ، وقسطه من التفكير الحر السليم فى أهم المسائل الجوهرية ضئيل ومحدود ، وانه لا أمل مطلقا فى اصلاح النظام النيابى فى مصر طالما ان الانتخابات التى تجرى واقعة تحت تأثير النظام الحكومى (١٢٣) .

ورغم هذا النقد الحاد لهذه البرلمانات ، إلا أن النظام النيابى الذى تحدث عنه الرافعى وأفرد له بضع صفحات من سفره عن ثورة يولية ١٩٥٢ ولم يتعرض له بالنقد (١٢٤) ولم يكن أحسن حالا من سابقه ، ورغم علمه بذلك فقد راودته فكرة ترشيح نفسه لأول مجلس نيابى تشهده مصر بعد ١٩٥٢ ليسجل على نفسه تعاونه مع نظام اتسم بالدكتاتورية التى قال عنها يوما انها نوع من أنواع العبودية وانه لا يقرها بأى حال « لأن الضرر الذى ينتج عن العبودية لا تعوضه المزايا المحتملة للنظام الدكتاتورى (١٢٥) » .

رأيه فى الحياة الحزبية :

لم يكن انضمام الرافعى الى الحزب الوطنى فى تلك الفترة المبكرة من حياته وفور الاعلان عن قيامه الا من منطلق اقتناعه بأن الغرض الأساسى من الأحزاب هو انها « وسيلة لتحقيق الأهداف القومية ورعاية المصالح العامة دون المصالح الشخصية » (١٢٦) ومن منطلق هذا الاقتناع كانت دعوته للشباب وغيرهم للانضمام للأحزاب والا يعمدوا الى الاستقلال عنها أو الحياد ، لأن هذه مسائل من وجهة نظره تتنافى مع التطور الصحيح للنهضة الحقيقية (١٢٧) .

ورغم هذا الاقتناع بالفرض الأساسى والسامى من قيام الاحزاب وتكوينها الا أن الرافعى لم يكن مبالغا عندما فتح النار على التجربة الحزبية التى عاشتها مصر بعد ثورة ١٩١٩ فوصفها بأنها جنت على وحدة الأمة وعلى أخلاقها وأضرت بمصالح البلاد الجوهريّة ، وحولت الجامعة من ساحة للعلم الى ساحة للتآمر الحزبى وحولت موظفى الحكومة الى أداة لخدمة أغراض الأحزاب بدلا من خدمة الجماهير وهى المهمة الأساسية لهذا القطاع من الشعب (١٢٨) ، فضلا عن انها - بشكل خاص - أحزاب « ليس لها مبادئ محددة صريحة واضحة ولا برامج مدروسة لنواحي الإصلاح ، بل ان معظم أعمالها ومشروعاتها يغلب عليها طابع الارتجال وكان من نتائج ذلك أن اصطبغت الخلافات بين الأحزاب بالصبغة الشخصية دون الخلافات على المبادئ والبرامج وأدى ذلك إلى تصدع الجبهة القومية وتراجع البلاد فى وقت يهرع فيه العالم الى الأمام » وان خير طريق للقضاء على هذه الفوضى هو أن « تطالب الأمة أحزابها بوضع مبادئ ، وبرامج مفصلة ومحددة لاتجاهاتها حتى تكون هذه المبادئ والبرامج أساس تأييد الرأى العام لها ومناصرته أياها فى نشاطها ونضالها » (١٢٩) .

ورغم هذه العيوب والمثالب التى سجلها على الأحزاب ،
ألا انه لم يكفر بها كظاهرة سياسية لأنه « من طبيعة
المجتمعات المتقدمة ان تتعدد فيها المذاهب والبرامج
السياسية فلا يمكن لمجتمع حر ان يتألف منه حزب واحد ،
الا اذا سادته روح الدكتاتورية التى لا تحتل حرية
الرأى فى السياسة والاجتماع » (١٣٠) وكان يبارك
دائما ما كان يحدث من ائتلاف فى بعض الأحيان بين
هذه الأحزاب لأنها تحقق للأمة كل آمالها فى الحرية
والاستقلال (١٣١) .

وعندما هبت على المجتمع المصرى فى يولية ١٩٥٢
تلك الرياح الجديدة لم يكن امام الرافعى الا أن يعيد
الكرة فى الهجوم على الأحزاب السياسية ونعتها بأسوأ
النعوت والأوصاف (١٣٢) ، الا انه فى ذات الوقت ظل
متعلقا بآمال أن تعيش مصر فى ظل النظام الجديد حياة
حزبية أفضل من السابقة ، وكان أفضل طريق من وجهة
نظره الا تزيد الأحزاب فى العهد الجديد عن حزبين أو
ثلاثة على الأكثر لأن كثرة الأحزاب كثرة لا ضابط لها
ولا رابط ولا خلاف بينها فى المبادئ تؤدى الى بلبلة
الأفكار وتشتيت القوة والتناحر والتنابد « (١٣٣) ،
ولكن هذه الآمال ما لبثت أن تبخرت بعد ان اتجه النظام
نحو سياسة الحزب الواحد والذى وصفه الرافعى يوما ما

بانه نوع من الحكم الدكتاتورى تتولاه فئة من الزعماء باسم الحزب الواحد ولا يقام فيه وزن لحرية الرأى والشورى . ولا يتفق مع الروح الديمقراطية » (١٣٤) .

رأيه فى الصحافة :

لعبت الصحافة دورا هاما فى تكوين الرافعى فقد تفتحت بصيرته وهو فى المرحلة الثانوية على صحيفة اللواء فقرأ منها وتشبع ، ولما تخرج من مدرسة الحقوق أفردت له صحف الحزب الوطنى بعض أعمدتها لكتابة ما عن له من أفكار ، وقد أوضحنا سابقا ان فكرة العمل بالصحافة واحترافها قد سيطرا على الرافعى الا انه غير مسار حياته ، فاحترف العمل بالمحاماة ، وأصبحت علاقته بالصحافة متمثلة فى تلك المقالات التى كان يبعث بها معبرة عن أفكاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ومن منطلق أهمية الصحافة فى بيان الحقائق وأظهارها ، كانت تلك المقالات التى نشرتها له صحيفة اللواء رد فيها على اتهامات الدون غورست المعتمد البريطانى للصحافة بانها توغر صدور العامة بما تنشره بما وصف بانها أكاذيب تفسد قلوب وعقول الشباب ،

وانها تقوض أركان وهيبة الحكومة ، وغيرها من الاتهامات التي أوردها في تقريره واستعرض الرافعي في تلك المقالات موقف الاحتلال من الصحافة وخاصة صحافة الحزب الوطني ، وكيف انه يستخدم كل أساليب التضييق لعرقلتها عن أداء دورها (١٣٥) .

وقد وضع مدى اهتمام الرافعي وأدراكه لدور الصحافة في تلك الخطبة الطويلة التي القاها في المؤتمر الوطني للحزب والذي عقد ١٩١٠ والتي استعرض فيها مركز الصحافة في مصر والادوار التي مرت بها في عهد الاحتلال (١٣٦) وكما شهدت صحف الحزب مدى اهتمام الرافعي بالصحافة ودورها ، شهدت له أيضا ساحات المحاكم وقوفه مدافعا عن أصحاب بعض الصحف ، ومن أشهر دفاعاته ، تلك التي دافع فيها عن عبد القادر حمزة وآخرين عندما اتهموا بنشر مقالات في حق مصطفى النحاس في قضية السواد الألماني ، وفي دفاعه المذكور وصف معارضة صحيفة البلاغ بانها تلك المعارضة الهادئة المتزنة المعتدلة ، ووصف تقديم صحف المعارضة للمحاكم بانه قضاء على المعارضة وصحف المعارضة معا ، الذي هو في حد ذاته قضاء على النظام الدستوري والبرلماني ، وأوضح في دفاعه أيضا ان

المعارضة الصحفية هي من العوائق الحائلة دون اقامة
النظم الدكتاتورية واقرارها وانها من أجل ذلك جديرة
بالعطف والمؤازرة لا بالاضطهاد والمصادرة حتى لا يحطم
الحصن الأخير من حصن الحرية (١٣٧) .

وكما شهدت له ساحات المحاكم ذلك الدفاع عن
صحف المعارضة ، شهدت له أيضا أروقة البرلمان وقوفه
مدافعا عن حرية الصحافة واعتراضه على حبس
الصحفيين ومطالبته بتضييق تلك الرقابة المفروضة على
الصحف ، وان يترك للصحافة الحرية حتى اذا ما بدر
منها ما يستوجب المساءلة كان اللجوء للقضاء (١٣٨) .
وعندما نشرت الصحف خبرا مفاده ان اللجنة القانونية
في مؤتمر حرية الأنباء المعقود في جنيف وافقت على
مشروع قرار بمراجعة قوانينها من وقت لآخر وتعديلها
على نحو يكفل حرية القول والرأى ، علق الرافعى على
ذلك موضعا بان معاملة الصحافة في مصر تحتاج الى
تعديل كبير لا فى النظم فحسب بل فى تطبيقها أيضا ،
وان الصحافة فى مصر لا تتمتع بمثل الحرية التى تتمتع
بها فى سائر البلاد الديمقراطية ما دام الحبس الاحتياطى
قد يتخلل التحقيق فى القضايا الصحفية وأوضح فى
ختام تعليقه أن « رسالة الصحافة جديرة بأن تحاط
بضمانات تكفل لها حرية التفكير والرأى » وانه لا يجمل

بالحكومة فى الوقت الذى تؤيد فيه اقتراح اللجنة المذكورة من خلال مندوبها فى المؤتمر ان تعمل على نقيضه داخل حدود بلادنا » اذ لا يليق أن تظهر أمام العالم بغير المظهر الذى تعلنه فى المحافل الدولية » (١٣٩) .

وايماننا منه أيضا بدور الصحافة كان اشتراكه بعد ١٩٥٢ مع آخرين فى اخراج صحيفة القاهرة التى صدرت فى أكتوبر ١٩٥٣ (١٤٠) ، الا انه لم يستمر طويلا فى العمل بالصحيفة المذكورة لانه على حد قول البعض كان يشعر فى قرارة نفسه ان ما يقوم به فى الصحيفة لا يوازى ما يتقاضاه من راتب (١٤١) .

اهتماماته العربية :

لم يهمل الرافعى فى غمرة اهتمامه بقضايا مصر ان يولى المنطقة العربية بعضا من اهتمامه ، وبدأت هذه الاهتمامات فى فترة مبكرة من حياته ، فعند اشتعال الحرب الطرابلسية سنة ١٩١١ نظر الى هذه الحرب من خلال ما سطره من مقالات فى صحيفة العلم نظرة اسلامية صرفة فصورها فى تلك المقالات على أنها حرب صليبية جديدة فالحرب الصليبية التى أعلنتها أوروبا على الاسلام

فى العصور الوسطى لا تزال مستمرة الى الآن وستظل
سجالا ما دام فى العالم الاسلامى اسلام ومسلمون
وما دام الهلال الممضى يخفق على كثير من بقاع المعمورة
وأوضح أيضا أن الهدف من هذه الحروب الجديدة التى
تشنها أوروبا هو ابتلاع « ممالك الاسلام ويقتسمونها
كلها و لا يتركون لها أثرا فى الوجود . . وما سكوت
الدول الأوروبية عن تدخل إيطاليا بالقوة فى شئون
طرابلس الغرب وغيره الا مظاهر متعددة ومتنوعة من
تلك الحروب الصليبية التى أعلنتها أوروبا المسيحية »
ومن ثم كانت دعوة الرافعى للالتفاف « حول الدولة
العلية فى هذه الأوقات الحرجة التى يظهر فيها شرف
العواطف وعلو النفس أو من يذكرنا بواجب بذل
ما نستطيع من أموال وأرواح لتأييدها فى رد عادية
المعتدين عليها » (١٤٢) .

وكما أوضحنا سلفا لم يقف الرافعى عند حد الكتابة
فى الصحافة عن هذه الحرب ، بل شارك مع البعض من
رجال الحزب الوطنى فى الدعوة لجمع التبرعات وأرسال
المتطوعين للحرب الى جوار جيوش الدولة العثمانية ،
وهو ما قدرته الدولة العلمية حق قدره فانعمت على
هؤلاء بالرتب والنياشين ولكن هذا المنظور الاسلامى

لقضايا بعض المناطق العربية بدأ يخفت رويدا رويدا وساعد على ذلك إلغاء الخلافة الاسلامية ١٩٢٤ ، وحل محل هذا المنظور الاسلامي آخر عربي ، وقد برز هذا المنظور بشكل واضح في بداية الثلاثينات بتفجر القضية الفلسطينية هذا التفجر الذي كان بداية لدق ناقوس الخطر لما يمكن ان تجابهه هذه المنطقة من مخاطر في المستقبل .

وعندما تولى الرافعي منصب سكرتير الحزب ، كانت القضية الفلسطينية من الموضوعات التي ركز عليها الحزب في بعض بياناته (١٤٣) .

ومع تأزم الموقف في فلسطين يوما بعد يوم أضحت الحاجة ملحة لاتخاذ موقف موحد لانقاذ فلسطين وكانت وجهة نظر الرافعي ان هذا يتم عن طريق عقد مؤتمر عام من ممثلي الدول العربية جمعاء ، وان تشترك فيه الحكومات العربية اشتراكا رسميا وفعليا لتقرير خطة حاسمة تجاه انجلترا في هذه المسألة الخطيرة ، وان انجلترا اذا انست من جانب الدول العربية اصرارا على الاحتفاظ بحقوقها وكيانها واتخذ هذا الاصرار شكلا عمليا فعندئذ ترى انجلترا ان مصلحتها ان تؤازر رضاء العرب على مطامع اليهود ، وان تكون مصر هي الداعية

الى عقد هذا المؤتمر وان يعقد في مصر لما لها من الزعامة
والمكانة في البلاد العربية (١٤٤) . أيضا كانت
القضية الفلسطينية سببا رئيسيا في طرح مفهوم الوحدة
العربية بشكل حاد وجاد خلال هذه الفترة وكانت وجهة
نظر الرافعي في هذا المفهوم « ان الوحدة العربية هي
جزء من النهضة الشرقية الاسلامية ومظهر جليل من
مظاهرها فاللغة العربية والدم العربي والماضي العربي
والآداب العربية كل هذه عوامل تجعل الوحدة العربية
حقيقة واقعة تجعل منها غاية شريفة يجب على الناطقين
بالضاد في مختلف البلدان أن يتعاونوا على تحقيقها ومن
الواجب ان توجه اليها جهودنا الى جانب الجهود القومية
التي تبذلها كل أمة داخل حدودها الجغرافية ، فالقومية
أولا ثم الوحدة العربية وكلتاها مكملتان للأخرى ومعززة
ومؤيدة لها ، اننى أدعو الى القومية والى جانبها أدعو
الى الوحدة العربية فالوحدة العربية لا تكون قوة
متماسكة الا اذا كانت مؤلفة من أمم قوية من جميع
النواحي السياسية والحربية والاقتصادية والاجتماعية
ولا ترقى الأمم الا بالقومية فاذا قويت القوميات العربية
كان ذلك دغامة ثابتة للوحدة العربية وهاجم الرافعي
دعوة البعض أن فرعونية مصر تقف حائلا دون
اندماجها » لأن الطابع العربى يغلب على الطابع

الفرعوني في القومية المصرية ، ان القومية المصرية تستمد حقا أصولها البعيدة والقريبة من تاريخها الفرعوني ومن تاريخها العربي معا ، ولكن كيانها القومي منذ نيف وألف سنة قد جعلها أكثر انسجاما في مجموعة الأمم العربية لاتحادها وأياها في اللغة والدين والآداب والحضارة حتى صارت مصر تمثل الحضارة العربية في ازدهارها وتعتز بها أكثر من أية أمة عربية أخرى فلا تعارض مطلقا بين ماضيها الفرعوني القديم وحاضرها العربي الحديث » (١٤٥) .

وفي فترة الأربعينات أضحت فكرة الوحدة العربية عند عبد الرحمن الرافعي أكثر وضوحا فبين في مقال لم ينل حظا من النشر ان « الاتحاد العربي هو غاية من الغايات السياسية التي تتطور اليه نهضة الأمم الشرقية الناطقة بالضاد فوحدة اللغة العربية جديرة بان تحفز هذه الأمم الى تأليف بنيتها ، وليس الفرض من تأليف هذا الاتحاد ان تندمج هذه الأمم وتتألف منها دولة واحدة ، وان هذا الاتجاه فضلا عن استحالة تنفيذه يضر هذه الأمم ويؤخر تقدمها - والاتجاه الصحيح أن تنمو القومية في كل أمة من الأمم العربية وان تصبح جميعها دولا مستقلة استقلالا صحيحا سليما من السيطرة

الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي ، فتتألف منها مجموعة دول عربية مستقلة ترتبط بروابط الصداقة أو التحالف وهذا هو الاتحاد العربي كما أفهمه . أما السعى الى ايجاد اتحاد بين دول بعضها مستقل خاضع للسيطرة الأجنبية فهو وضع لا أؤمن به بل أخشى أن يكون فيه اقرار لهذه السيطرة ومن ثم يكون ضرره أكثر من نفعه . . ان أساس الحياة القومية الصحيحة هو الاستقلال والتحرر من السيطرة الأجنبية ، هذا هو الهدف الذى يجب أن يتجه اليه الشرق وتسعى اليه الأمم الشرقية وتعمل على أن يكون حقيقة واقعة لأن كل بناء على غير الاستقلال هو بناء عقيم لا ينتج سوى العبودية والتأخر . . فالاستقلال أولاً لكل أمة عربية ثم الاتحاد على هذا الأساس » .

« ومن الآن الى أن يتحقق هذا الاستقلال التام يجب أن تنمو الصلات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين الأمم العربية المستقلة وغير المستقلة . . ويتصل بهذه الوسيلة عقد مؤتمرات يجتمع فيها مندوبون عن هذه الأمم ويتبادلون الآراء فى توكيد هذه الروابط وايفاد البعثات العلمية والاقتصادية من كل دولة الى أخرى وتبادل الانتاج الفكرى والأدبى بينهما ، فهذه الوسائل

وما شابهها من شأنها ان تبعث فى الأمم الشرقية روح التقدم والعزة القومية وتقوى الروابط بينها وتساعدنا على النهوض فى شتى النواحي وتوطد فيها دعائم الحياة القومية الراقية » (١٤٦) •

من هذا المنطلق كانت تلك التحفظات التى أبدتها الرافعى على ميثاق جامعة الدول العربية الذى وقع فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ عندما عرض على البرلمان رغم انه أبدى موافقته منذ البداية على الميثاق من منطلق « ان فكرة التعاون بين الدول العربية • أيا كان شكل هذا التعاون وأثره - هى فكرة تجول فى خاطرننا جميعا وأمنية كنا نتمناها من قديم اذا تحققت ولو بشكل متواضع فهذا ما نقره وما نوافق عليه كل الموافقة (١٤٧) ولكن بعد فترة وجيزة تحولت تلك التحفظات الى انتقادات حادة وجهها الرافعى للجامعة وساعده على ذلك ، تلك التطورات التى مرت بها القضية الفلسطينية والتى انتهت بتكوين دولة اسرائيل فى مايو سنة ١٩٤٨ - وهزيمة الجيوش العربية التى اشتركت فى الحرب ضد اسرائيل وحصر الرافعى نقده لهذه الجامعة فى انها « مكونة من حكومات لا شعوب ، وان معظم هذه الحكومات لا تزال واقعة تحت تأثير السياسة الاستعمارية وان

السياسة الاستعمارية هذه وكذا الحكومات العربية هما السبب الحقيقي وراء فشل الجامعة في انقاذ فلسطين وأوضح الرافعي ان خير علاج لذلك هو أن توجه الجهود أولا الى ان تستكمل كل دولة عربية نهضتها واستقلالها لكي تستطيع التعاون مع بقية زميلاتها في الجامعة بقوة نافمة واخلاص » (١٤٨) .

وقد تبني الرافعي وغيره وجهة نظر « لا صلح مع اسرائيل » وان قبول الدخول في مفاوضات مع اسرائيل هو بمثابة قبول « بقاء هذه القاعدة الاستعمارية التي من أهم أهدافها دق اسفين بين البلاد العربية وتهديدها سياسيا وحربيا واقتصاديا . . وان من مصلحة الدول العربية أن تبقى على عدائها لاسرائيل وأن ترفض أى تفاهم معها واذا لم يكن فى وسعها من الناحية العسكرية أو الدولية أن تتخلص من وجودها فلا أقل من أن تستمر على عدم اعترافها بها وأن تحكم حصارها الاقتصادى حولها ، فان هذا الحصار وحده كفيل باضعاف كيانها ومنعها من ترسيخ أقدامها ، هذا الى أن موقف العداء والحصار يذكى فى نفوس العرب روح المقاومة والكرامة وبهذه الروح يستطيع العرب أن يزيّدوا من قوتهم فى الكفاح ، وبهذه القوة يصلون مع الوقت والمثابرة والجهاد

الى تحقيق أهدافهم على الرغم من تحالف الاستعمار
والصهيونية (١٤٩) .

وبعد ١٩٥٢ استمرت القضية الفلسطينية تحتل
مكان الصدارة في قائمة القضايا العربية التي طرحت
خلال هذه الفترة فنالت هذه القضية نصيبا كبيرا أثناء
جلسات المؤتمر الثاني للمحاميين العرب الذي عقد
بالقاهرة في الفترة من ٣ الى ٨ مارس ١٩٥٦ ونالت
نفس النصيب من قرارات وتوصيات المؤتمر (١٥٠)
ونالت نفس الاهتمام في جلسات وقرارات المؤتمر
الثالث للمحاميين العرب الذي عقد بدمشق في الفترة من
٢١ الى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٧ (١٥١) وقد نالت هذه
القضية وغيرها من قضايا المنطقة العربية اهتماما كبيرا
من الرافعي سواء في الكلمات التي ألقاها في هذين
المؤتمرات (١٥٢) ، أو فيما سطره من مقالات نشرتها
له الصحف (١٥٣) أو فيما قامت به النقابة من دور في
التفاعل مع قضايا المنطقة العربية في الفترة التي تولى
فيها الرافعي مقاليد النقابة .

وعندما وقع ميثاق الوحدة بين مصر وسوريا لم يقف
الرافعي عند حد تأييده كنقيب للمحاميين لهذه الخطوة
بل تعداه الى تسطير المقالات في الصحف عن هذا الميثاق

وتلك الوحدة وكيف أنها تمت في هدوء وسلام نتيجة
تجاوب المشاعر والاتجاهات بين سكان الاقليمين ، وكيف
ان هذه الوحدة تركت تأثيرات واضحة ليس فقط على
البلدين بل على البلاد المجاورة (١٥٤) .

وعندما حدث الانفصال بين مصر وسوريا في سبتمبر
١٩٦١ كان أسف الرافعي لما حدث وكانت تعليقاته هي
نفس التعليقات السطحية التي كان يروج لها من أن
الاستعمار كان العامل الأوحيد في هذا الفشل لأنه على
حد قوله « لم يرض أن تقوم وحدة بين الشعوب العربية
التي اعتاد أن يجعل منها حقلا لأطماعه وشهواته ، وأخذ
يلاحق الوحدة بين مصر وسوريا بالدسائس والمؤامرات
التي لم تنقطع يوما واحدا ووجد له سنداً من الرجعية
في سورية فوقعت الحركة الانفصالية » (١٥٥) ونسى
الرافعي أن هناك عوامل كثيرة لا تقل عن الاستعمار
كانت وراء هذا الفشل ، ورغم هذا فقد ظلت الوحدة
العربية الشاملة أملا منشودا ود لو تحقق كي يتحقق
معها الرخاء الاقتصادي لكل البلاد العربية ولكل مواطن
عربي (١٥٦) ولكن هيهات فليس كل ما يتمناه المرء
يدركه .

هوامش الفصل الثاني :

- (١) اللواء ١٩٠٨/١٠/٦ مقال « آمالنا في الدستور » ، عدد ١٩٠٨/١٢/٣١
مقال « السياسة الاستعمارية » ، وعدد ١٩٠٩/٥/١٠ مقال « الرد على السير غورست » .
- (٢) اللواء ١ ، ١٧ ، ١٩٠٨/١٠/٢١ مجموعة مقالات بعنوان « آمالنا في الدستور » .
- (٣) ١٩٠٩/٥/١٧ مقال « الرد على السير غورست » .
- (٤) اللواء ١٩٠٨/٣/٩ مقال « تبدد الشعور الوطني » ١
- (٥) العلم ١٩١٠/٩/١٥ مقال « قضيتنا السياسية في المؤتمر الوطني » ، عدد ١٩١٠/٩/٢٣ مقال « انما نحيا بانفسنا » .
- (٦) العلم ١٩١٠/٩/١٦ مقال « الاحتلال ومصالح اوربا في مصر ١٩١٣/٥/١٠ .
- (٧) وحول هذه الأفكار انظر : اللواء ١٩٠٨/١٠/٢٤ مقال « التاريخ يعيد نفسه » .
- (٨) العلم ١٩١١/١٠/٦ مقال « الامم سيف واخلاق » ، عدد ١٩١١/١٠/٢٠ مقال « الوطنية والانسانية » .
- (٩) اوراق الرافعي مجموعة اوراق طرف حلمي شاهين شهادة البكوية التي حصل عليها الرافعي من الدولة العثمانية بتاريخ ١٥ جماد الاولى ١٣٣٢ - ١١ ابريل ١٩١٤ ، رسالة من عبد العزيز جاويز بتاريخ ١٠ ذي الحجة ١٣٣١ ديسمبر ١٩١٣ .
- (١٠) محمد حسين هيكل مذكرات في السياسة المصرية جا النهضة المصرية القاهرة ١٩٥١ ص ٦٠ - ص ٦٤ .
- (١١) اوراق الرافعي دوسية « من وثائق المرحوم امين الرافعي » منشور بعنوان الى الامة المصرية .
- (١٢) المصدر السابق دوسية « مراسلات ١٩١٥ - ١٩٢٠ » خطاب من عبد الملك حمزه للرافعي بتاريخ ١٩١٩/١٢/١٥ الخطاب من سويسرا .
- (١٣) عبد الرحمن الرافعي الجمعيات الوطنية صحيفة من تاريخ النهضة القومية

فى فرنسا وامريكا والمانيا وبولونيا والاناضول الطبعة الاولى النهضة القاهرة ١٩٢٢
ص ٣٨٨ .

(١٤) المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(١٥) اوراق الرافعى دوسية « مراسلات ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ » خطاب من
لجنة الخلافة الرئيسية بمديرية الدقهلية موقع باسم رئيس محكمة المنصورة الكلية
محمود خليل بتاريخ ١٩٢٤/١١/٢٩ ، كتب الرافعى فى نهاية الخطاب بخط يده كلمة
« موافقة » .

(١٦) الاخبار ، الاهرام ، السياسية يومية ١٩٢٥/٨/٢٤ .

(١٧) يشير الرافعى فى مذكراته الى انه لم يكن يتوقع وكثيرون غيره حدوث
هذه الثورة فى هذا الوقت ويمثل هذه الصورة انظر : الرافعى مذكراتى ص ٣٣ .

(١٨) الهلال يناير ١٩٥٣ مقال « ١٠ حوادث عظمى » .

(١٩) الاهرام ١٩٢٠/١/٧ مقال فلنحدر المناورات السياسية .

(٢٠) الاخبار ١٩٢١/٣/١ مقال كلمات فى الحالة الحاضرة .

(٢٠) الاخبار ١٩٢١/٣/١ مقال كلمات فى الحالة الحاضرة .

(٢١) الاخبار ١٩٢٢/٦/٩ مقال « نظرة فى الحالة الحاضرة » .

(٢٢) الاخبار ١٩٢٢/٦/١٢ مقال « مقاومة ومعارضة » ، عدد ١٩٢٢/٧/١٢

مقال « السياسة الرجعية فى مصر عدد ١٩٢٢/٧/١١ مقال « ذكرى ضرب الاسكندرية » .

(٢٣) الاخبار ١٩٢١/٢/١٨ مقال « كلمات فى الحالة الحاضرة - سياسة المقاومة

(٢٤) الاخبار ١٩٢٢/٧/٦ مقال « السياسة الرجعية فى مصر » ، عدد ١٩٢٢/٧/١٩

مقال « السياسة الرجعية فى مصر ، عدد ١٩٢٢/٧/١٤ مقال « عيد ١٤ يوليو » .

(٢٥) لمزيد من التفصيل انظر على سبيل المثال لا الحصر : الاهرام ، البلاغ

١٩٣٣/١/٥ الحزب الوطنى والموقف السياسى الحاضر ، البلاغ ١٩٣٣/٢/١٧ الحزب

الوطنى والموقف الحاضر ، البلاغ ١٩٣٣/٢/١٧ الحزب الوطنى والموقف الحاضر ،

الاهرام ١٩٣٣/٦/٢ الحزب الوطنى وذكرى ضرب الاسكندرية .

(٢٦) الاهرام ١٩٣٦/٩/٦ مقال « فواعد المعاهدة » .

(٢٧) الاهرام ١٩٣٦/٩/١٥ مقال « قواعد المعاهدة » بقلم راغب الهوارى ،
عدد ١٩٣٦/٩/١٠ مقال « ملاحظات على المعارضة » بقلم عبد الحليم الياس نصير ،
المصرى ١٩٣٦/٩/١١ مقال « المعارضة والمعاهدة » بقلم مكرم عبيد .

(٢٨) المصرى ١٩٣٦/١٠/١٣ مقال « الحزب الوطنى ومعاهدة ١٩٣٦ » رد الرافعى
على مكرم عبيد ، وعدد ١٩٣٦/١٠/١٦ « رد مكرم عبيد على الرافعى بعنوان « موقف
الحزب الوطنى من المعاهدة » .

(٢٩) الهلال نوفمبر ١٩٣٩ استطلاع رأى بعنوان « نتائج الحرب الحاضرة » .
(٣٠) أوراق الرافعى دوسيه « الحزب الوطنى دوسيه القسرات ١٩٣١ -
١٩٤١ » بيان بعنوان موقف الحزب الوطنى بازاء الحالة الحاضرة بتاريخ ١٣ سبتمبر
١٩٤٠ « وقد منعت الرقابة نشره » .

(٣١) المصور ١٩٤٠/٩/٢٧ تحقيق بعنوان « موقف مصر من الحرب - آراء
بعض رجال الاحزاب المصرية والمستقلين » .

(٣٢) أوراق الرافعى دوسيه « ما نشرته فى الصحف وما نشرته الصحف على
١٩٤١ » نص دفاع الرافعى عن عزيز المصرى فى جلسة المحكمة العسكرية بتاريخ
١٩٤١/١٠/٩ .

(٣٣) المصدر السابق دوسيه « الحزب الوطنى ١٩٤١ - ١٩٤٢ » قرار الحزب
الوطنى فى الموقف الحاضر .

(٣٤) المصور ١٩٤٢/٥/٢٢ تحقيق بعنوان « المحاكم المختلطة - هل من الحكمة
اختصار مدتها » .

(٣٥) المصور ١٩٤٤/٨/١١ تحقيق بعنوان « رئيس الاحرار الدستوريين يدعو
النحاس » .

(٣٦ - ٣٧) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد العشرين جلسة ١٩٤٥/٤/١٠
ص ٢٤٧ - ص ٢٥٣ .

(٣٨) المصدر السابق دور الانعقاد غير عادى جلسة ١٩٤٥/١٠/١١ ص ٩ -
ص ١٨ .

(٣٩) الاهرام ١٩٤١/٩/٢٥ بيان الحزب الوطنى فى الوقت الحاضر .

- (٤٠) البلاغ ١٩٤٦/٢/٢ الحزب الوطنى والموقف الحاضر ، الاهرام
- ١٩٤٦/٢/٣ بيان من الحزب الوطنى ، المظم ١٩٤٦/٢/٤ بيان من الحزب الوطنى .
- (٤١) مسامرات الجيب ١٩٤٦/٢/١٧ « معركة الطلبة فى رأى الزعماء » وحول
نفس المعنى انظر المصرى ١٩٤٦/٢/١٦ .
- (٤٢) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ الطبعة الثانية
دار الشروق القاهرة ١٩٨٣ ص ٩٢ .
- (٤٣) ولمزيد من التفصيل انظر : المرجع السابق ص ١٠١ ، ص ١٠٢ .
- (٤٤) الاهرام ، الوفد المصرى ١٩٤٦/٢/٢٤ بيان الحزب الوطنى .
- (٤٥) البلاغ ١٩٤٦/٣/٩ نداء من الحزب الوطنى .
- (٤٦) المصدر السابق ١٩٤٦/٣/١٩ عبد الرحمن الرافعى واستنكاره لموقف
الحكومة .
- (٤٧) الخبر ١٩٤٦/١١/١١ ، البلاغ ١٩٤٦/١١/٢١ الشيوخ ومشروع المعاهدة .
- (٤٨) يونان لبيب رزق . تاريخ السوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ص ٤٨٤ .
- (٤٩) المصرى ١٩٤٦/١١/٢٢ المصرى تستفتى .
- (٥٠) دمياط ١٩٤٧/٧/٢١ حديث بعنوان « عريضة الدعوة امام مجلس الأمن » .
- (٥١) المصور ١٩٤٧/١/١٧ « استطلاع رأى بعنوان » « الخطوة التالية من
جانبنا » وحول نفس المعنى انظر : مصر ١٩٤٧/٥/٢٢ فى الموقف السياسى .
- (٥٢) الاهرام ١٩٤٧/٢/٢٦ نداء اكتوبر للدعاية للقضية المصرية فى امريكا .
- (٥٣) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ النهضة المصرية القاهرة
١٩٥١ ص ٢٣٢ .
- (٥٤) اللواء الجديد ١٩٤٩/٢/١٥ مقال « الذين حفرُوا قناة السويس » بقلم
عبد الرحمن الرافعى ، المصرى ١٩٥٠/٢/٢٦ مصطفى كامل والاحتفال بذكراته ، الاهرام
١٩٥٠/٥/١٣ مقال « حياد القناة وحياد مصر » بقلم عبد الرحمن الرافعى .
- (٥٥) المظم ١٩٥٠/٥/١٠ حديث مع الرافعى بعنوان « الرافعى بك يستهجن
تأجير قناة السويس » .

(٥٦) المصدر السابق .

(٥٧) المصرى ١٨/١٠/١٩٥٠ نص عريضة المعارضة ، حسن يوسف القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام القاهرة ١٩٨٢ ص ٢٥٣ ، ص ٢٥٥ وعن تأثير هذه العريضة على الملك انظر : المصدر نفسه ص ٢٥٦ ، ٢٧٠ .

(٥٨) اخر ساعة ١٩٨٣/٨/٣ مقال « اسرار ملف الثورة » بقلم محمد وجدى

قنديل .

(٥٩) آخر لحظة ١٩٥٠/١٠/٢٧ رد المعارضة على رئيس الحكومة .

(٦٠) اشار احد المراجع الى ان الغاء الوفد لهذه المعاهدة لم يكن الا لكسب التأييد الشعبى حتى لا يلجأ الملك الى اقالة هذه الوزارة انظر :

Tom Little ; Egypt, London, 1958, p. 183.

(٦١) اوراق الرافعى مجموعة اوراق طرف حلمى شاهين منشورات بتوقيع الضباط الأحرار .

(٦٢) الاهرام ٣١/١٠/١٩٥١ مقال « الحق والقوة معنا » بقلم عبد الرحمن الرافعى

(٦٣) الاهرام ١/١١/١٩٥١ مقال « الحق والقوة معنا » بقلم عزيز فهمى .

(٦٤) المصدر السابق ٤/١١/١٩٥١ مقال « الحق والقوة معنا » بقلم عبد الرحمن

الرافعى .

(٦٥) المصور ٤/١١/١٩٥٢ اضواء على الموقف السياسى - المصور يسأل - هؤلاء

يجيبون والملفت للنظر أن معظم الذين تصدوا للإجابة ايدوا المقاومة السلبية عدا عزيز فهمى و ابراهيم شكرى .

(٦٦) المصدر السابق ٢٢/٥/١٩٥٣ « الخطوة التالية بعد توقف المباحثات

(٦٧) حول العالم ٢٧/١١/١٩٥٣ أحاديث سياسية . حديث مع الأستاذ

عبد الرحمن الرافعى .

(٦٨) التحرير ٢٧/٤/١٩٥٤ .

(٦٩) الاهرام ٩/٩/١٩٥٤ حديث مع الرافعى بعنوان « عبد الرحمن يشيد

باتفاقية الجلاء » .

- (٧٠) المصور ١٩٥٦/١/٣١ تحقيق بعنوان « لوعادوا الى الحياة - ماذا يقولون ؟ »
- (٧١) الجمهورية ١٩٥٦/٧/٢٨ « صدى العاصفة - آراء الناس في الخبر العظيم »
- (٧٢) اوراق الرافعي مجموعة اوراق طرف حلمي شاهين خطاب من الرافعي الى جمال عبد الناصر بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٣ .
- (٧٣) الاخبار ١٩٢٢/٦/١٦ مقال « ماذا يجري في السودان » ، عدد ١٩٢٢/٦/٢٠
- مقال « ماذا يجري في السودان » ، عدد ١٩٢٢/٦/٢١ مقال « تصرفات الانجليز في السودان » .
- (٧٤) البلاغ ، الاهرام ١٩٣٣/١/١٩ الحزب الوطني واتفاقية السودان ، الاهرام ١٩٣٤/١/١٩ الحزب الوطني واتفاقية السودان ، الاهرام ١٩٣٥/٥/٢٧ الحزب الوطني ومشروع خزان تانا .
- (٧٥) عبد الرحمن الرافعي قواعد المعاهد - استقلال أم حماية - الطبعة الثانية المطبعة الازهرية ١٩٣٦ ص ٤٨ وما بعدها .
- (٧٦) اوراق الرافعي دوسية « مجلس الشيوخ والحياة النيابية ١٩٣٩ - ١٩٤٤ » نص سؤال موجه الى وزير الدفاع بتاريخ ١٩٤١/٧/١٤ . لم أعثر على هذا السؤال في المضابط أو في كتاب اربعة عشر عاما ويبدو ان الرافعي قد عدل عن تقديمه .
- (٧٧) المصدر السابق دوسية ما نشرته في الصحف وما نشرته عنى ١٩٤٤ « احتجاج الحزب . اشار الرافعي الى أن الرقيب منع نشر البيان ، المصدر نفسه دوسية ما نشرته في الصحف وما نشرته الصحف عنى ١٩٤٥ مشروع كلمة اعدها الرافعي للرد على خطاب الوس وعدل عنها . ولزيد من التفصيل انظر :
- F.O. 371, 54930 Report No 106 Secret 16th Dec. 1944.
- F.O. 371, 5490 Report No 108 Secret 28th Dec. 1944.
- (٧٨) المصرى ١٩٤٦/٣/٢٣ مقال « ماذا يراد بالسودان » بقلم عبد الرحمن الرافعي .
- (٧٩) الاهرام ١٩٤٦/٩/١٢ مقال « وحدة وادي النيل .. » بقلم عبد الرحمن الرافعي .
- (٨٠) الاهرام ١٩٤٦/٩/٢٠ مقال « وحدة وادي النيل .. » بقلم عبد الرحمن الرافعي .
- (٨١) الاهرام ١٩٤٦ / ١١ / ٢٨ مقال « منطلق المقاومة الوطنية » - بقلم عبد الرحمن الرافعي .

- (٨٢) لمزيد من التفصيل انظر : الهلال يناير ١٩٤٧ مقال « حديث مع محمد علي الكبير » المصري ١٩٤٧/١١/١٩ مقال « الاسانيد الدولية والقانونية » .
- (٨٣) صوت الأمة ١٩٤٨/٧/٢٤ رأى رجال السياسة في مشروع السودان .
- (٨٤) الراجعي في أعقاب ج ٣ ص ٢٤٦ - ص ٢٥٠ ، المقطم اعداد ٢٦ ، ٢٧ ، ١٩٤٨/١١/٢٨ ، عدد ١٩٤٨/١٢/٣ .
- (٨٥) اللواء الجديد ١٩٤٩/٣/١٥ مقال « مأساة خمسين عاما في السودان » بقلم عبد الرحمن الراجعي .
- (٨٦) الشبان المسلمين ابريل ١٩٤٧ حديث بالراديو بعنوان - الاستفتاء وتقرير المصير .
- (٨٧) أوراق الراجعي دوسيه « ما نشرته في الصحف وما نشرته الصحف عني ١٩٥٢ » بيان بعنوان « الحرب الوطنى واتفاقية السودان » بتاريخ ١٩٥٢/١١/٥ .
- (٨٨) الراجعي ثورة ٢٣ يوليو ص ٧٦ - ص ٧٨ .
- (٨٩) السودان الحديث ١٩٥٤/٢/٢٨ مقال « فترة الانتقال » بقلم عبد الرحمن الراجعي .
- (٩٠) عبد الرحمن الراجعي حقوق الشعب مطبعة الهداية القاهرة ١٩١٢ ص ١٠ - ص ١٤ .
- (٩١) المرجع السابق ص ١٥ .
- (٩٢) المرجع السابق ص ٩ ، ص ٢٢ .
- (٩٣) المرجع السابق ص ٧ ، ص ١٣١ .
- (٩٤) الاخبار ١٩٢٢/٦/١٣ مقال « لماذا تصادر الحرية في مصر » .
- (٩٥) ١٩٣٣/٣/١٢ بيان الحزب الوطنى فى الموقف الحاضر .
- (٩٦) لمزيد من التفصيل انظر : أوراق الراجعي « مجموعة أوراق طرف حلمى شاهين » رسالة من الراجعي الى محمد نجيب بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٦ .
- (٩٧) ولمزيد من التفصيل انظر على سبيل المثال لا الحصر : المصور ١٩٥٣/٣/١٣ أفكار للقيادة ، القاهرة ١٩٥٣/١٠/٢٥ مقال « الاستعمار عذو السلام » بقلم عبد الرحمن الراجعي .

أفكار للقيادة ، القاهرة ١٩٥٣/١٠/٢٥ مقال « الاستعمار عدو السلام » بقلم
عبد الرحمن الرافعي .

(٩٨) الاخبار ١٩٢٢/٦/١٥ مقال « لماذا نطلب تحقيق سلطة الأمة » بقلم
عبد الرحمن الرافعي .

(٩٩) الرافعي حوق الشعب ص ١٠٥ .

(١٠٠) العلم ١٩١١/٧/١٢ مقال « ضمانات الحرية الشخصية » بقلم
عبد الرحمن الرافعي .

(١٠١) الاخبار ١٩٢٢/٦/٢٦ مقال « لماذا لا تحترم ارادة الأمة » بقلم عبد الرحمن
الرافعي .

(١٠٢) العلم ١٩١١/٧/١٢ مقال « ضمانات الحرية الشخصية » بقلم عبد الرحمن
الرافعي .

(١٠٣) مضايط جلسات مجلس الشيوخ دور الانعقاد الثان عشر جلسة
١٩٤٣/٤/٢٢ ص ٥٤٩ - ص ٥٥٢ ، وحول نفس المعنى انظر : البلاغ ١٩٤٦/١٠/٨
حديث مع الرافعي بعنوان « عبد الرحمن الرافعي يعلن » أجرى الحديث رافت يوسف .
(١٠٤) الاخبار ١٩٢٥/١٢/٢٦ مقال « بطلان القوانين المخالفة للدستور » بقلم
عبد الرحمن الرافعي .

(١١٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر : مضايط جلسات مجلس الشيوخ
دور الانعقاد الحادي والعشرين - جلسة ١٩٤٥/١١/٢٦ ص ٢٥ - ص ٢٩ ، دور
الانعقاد الخامس والعشرين جلسة ١٩٥٠/٣/٢١ .

(١٠٦) أوراق الرافعي دوسيه « ما نشرته في الصحف وما نشرته الصحف
عنى ١٩٤٤ » مسودة من صفحتين بعنوان « الحركة الوطنية في العشرين سنة الماضية
١٩٢٤ - ١٩٤٤ » .

(١٠٧) المصدر السابق دوسيه « مراسلات أدبية وخاصة ١٩٥١ - ١٩٥٨ »
مجموعة تعليقات بخط يد الرافعي على خطاب وصله من دار الهلال بتاريخ
١٩٥٢/١٢/٨ ، والخطاب عبارة عن دعوة وجهت للرافعي من دار الهلال لحضور الندوة
التي حدد لها شهر ديسمبر ١٩٥٢ والندوة عن الدستور المصري .

(١٠٨) الأهرام ، المصرى ، أعداد ، ١٠ ، ١٣/١/١٩٥٣ .

(١٠٩) ولزید من التفصیل انظر : أوراق الرافعی دوسیه « ما نشرته فی الصحف وما نشرته الصحف عنی ١٩٥٣ » مسودة حدیث أجراه أحد مندوبی الاذاعة مع الرافعی بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥ .

(١١٠) القاهرة ١٩٥٣/١٠/١٢ مقال « نحو حياة دستورية » بقلم عبد الرحمن الرافعی ، وعن نشاط هذه اللجان انظر الاهرام ١١ ، ١٩٥٣/٥/٢٦ ، ٣ ، ١٩٥٤/٣/١٨ .

(١١١) الجمهورية ١٩٥٤/٨/٦ مشروع الدستور الجديد وصياغته الجديدة .
(١١٢) الاخبار ١٩٥٥/٥/٣٠ مقال « نريد انتخابات بالقائمة » بقلم عبد الرحمن الرافعی .

(١١٣) وعد نصوص هذا الدستور انظر : الاهرام ، الاخبار ، الجمهورية ١٩٥٦/١/١٧ .

(١١٤) الرافعی ثورة ٢٣ يولية ص ٢١٢ - ص ٢١٦ .

(١١٥) الرافعی حقوق الشعب ص ١١ .

(١١٦) المرجع السابق ص ١٣٠ .

(١١٧) اللواء المضرى والاخبار ١٩٢٥/٦/١٢ خطبة الرافعی فی تابین عبد اللطیف الصوفانی .

(١١٨) الرافعی حقوق الشعب ص ٤٣ ، ص ٤٤ ، ص ٤٦ ، ص ٥٥ ، ص ٦٤ ، ص ٦٥ ، الهلال يولية ١٩٥٢ مقال « زعماء ومستولون عن الديمقراطية » بقلم عبد الرحمن الرافعی .

(١١٩) الهلال يولية ١٩٥٢ مقال « زعمائنا مستولون عن الديمقراطية » بقلم عبد الرحمن الرافعی .

(١٢٠) الرافعی حقوق الشعب ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ص ١٠٨ ، ص ١١١ ، ص ١١٤ ، ص ١١٥ ، ص ١١٧ ، ص ١١٨ ، ص ١٢١ ، ص ١٢٧ ، ص ١٢٩ ، ص ١٦٠ ، ص ١٦٢ ، ص ١٦٤ .

(١٢١) الشعب ١٩١٣/١٢/٨ مقال « يوم ١٣ ديسمبر » بقلم عبد الرحمن الرافعی ، عدد ١٩١٣/١٢/١٤ مقال « تكوين الراى العام والجمعية التشريعية » بقلم عبد الرحمن الرافعی .

- (١٢٢) الاخبار ١٩٢٢/٦/١٤ مقال « فى لجنة الدستور » بقلم عبد الرحمن الرافعى ، عدد ١٩٢٢/٦/٢٣ مقال « فى لجنة الدستور » بقلم عبد الرحمن الرافعى ، عدد ١٩٢٢/٧/١٥ مقال السياسة الرجعية فى مصر بقلم عبد الرحمن الرافعى .
- (١٢٣) الهلال يولية ١٩٥٢ مقال « زعماؤنا مسئولون عن الديمقراطية » بقلم عبد الرحمن الرافعى .
- (١٢٤) المصور يولية ١٩٥٧ عدد خاص عن ثورة يولية مقال « مجلس الأمة ثمرة جهاد الأمة » بقلم عبد الرحمن الرافعى ، الرافعى ثورة ٢٣ يولية ص ٢١٦ ، ص ٢١٧
- (١٢٥) آخر ساعة المصور ١٩٣٩/٦/١١ « متى تستقر الحالة السياسية » .
- (١٢٦) المصور ١٩٤٢/٦/١٩ تحقيق بعنوان « شبابنا السياسيون » .
- (١٢٧) منبر الشرق ١٩٥٠/٣/٣ محاضرة للرافعى بعنوان « واجب الشباب الوطنى » .
- (١٢٨) الاخبار ١٩٢٢/٧/١٨ مقال « السياسة الرجعية .. بقلم عبد الرحمن الرافعى .
- (١٢٩) المصور ١٩٤٥/٨/٣ مقال « امراضنا القومية » بقلم عبد الرحمن الرافعى
- (١٣٠) الهلال نوفمبر ١٩٥٠ مقال « الاستقامة السياسية » بقلم عبد الرحمن الرافعى ، وحول نفس المعنى انظر : الرافعى مذكراتى ص ١٤٤ .
- (١٣١) الاهرام ١٩٢٦/٢/١٣ خطبة الرافعى فى ذكرى مصطفى كامل .
- (١٣٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر المصور ١٩٠٣/٧/٢٣ مقال « اخطاؤنا فى خمسين عاما » بقلم عبد الرحمن الرافعى ، القاهرة ١٩٥٣/١١/٧ « حياتنا الحزبية » بقلم عبد الرحمن الرافعى .
- (١٣٣) القاهرة ١٩٥٣/١١/٢٨ مقال « نظام الحزبين » بقلم عبد الرحمن الرافعى
- (١٣٤) القاهرة ١٩٥٣/١٢/٢٠ مقال « حزب واحد أم أحزاب متعددة » بقلم عبد الرحمن الرافعى .
- (١٣٥) اللواء ١٩ : ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ١٩٠٩/٥/٣١ مجموعة مقالات للرافعى بعنوان « تقرير السير ثورست » .
- (١٣٦) العلم ١٩١٠/١٠/٢٥ خطاب الرافعى فى المؤتمر الوطنى .

- (١٣٧) أوراق الرافعى دوسيه « مانشرته فى الصحف ومانشرته الصحف عنى
١٩٣٧ » مرافعتى فى قضية عبد القادر حمزه ١٩٣٧
- (١٣٨) عبد الرحمن الرافعى اربعة عشر عاما فى البرلمان مطبعة السعادة القاهرة
١٩٥٥ ص ٤٤٨ ، ص ٤٤٩ ، ص ٤٧٨ ، ص ٤٨٤ .
- (١٣٩) الأهرام ١٩٤٨/٤/٢ مقال حرية الصحافة فى مصر بقلم عبد الرحمن
الرافعى .
- (١٤٠) المصرى ١٩٥٣/١٠/١٠ .
- (١٤١) مقابلة شخصية مع حافظ محمود فى ١٩٨٤/٧/٢٠ .
- (١٤٢) العلم ١٩١١/١٠/١٣ مقال « التعصب المسيحى » بقلم عبد الرحمن
الرافعى ، عدد ١٩١١/١٠/١٦ مقال « الاسلام فى افريقيا » بقلم عبد الرحمن
الرافعى .
- (١٤٣) الأهرام ، الدفاع الوطنى ١٩٣٣/١٠/٢٩ الحزب الوطنى وحوادث
فلسطين .
- (١٤٤) الرابطة العربية ١٩٣٧/١٢/٨ كيف ننقد فلسطين - استفتاء لمجلة
الرابطة العربية - رد عبد الرحمن الرافعى .
- (١٤٥) المصدر السابق ١٩٣٩/٣/٨ مقال « مصر والوحدة العربية » بقلم
عبد الرحمن الرافعى ، وحول نفس الفكرة انظر : المقطم ١٩٣٨/٥/١٣ ، رايان فى
الوحدة العربية » .
- (١٤٦) أوراق الرافعى دوسيه « ما نشرته فى الصحف وما نشرته الصحف عنى
١٩٤١ » مسودة مقال بعنوان « الاتحاد العربى - هل يتحتم انشاؤه وكيف يتم
تأليفه » .
- (١٤٧) مضابط جلسات مجلس الشيوخ دور الانعقاد العشرين جلسة
١٩٤٥/٤/٣ ص ٢٠٧ ، ص ٢٠٨ ، المصور ١٩٥٤/٤/١٣ الاسبوع فى سطور .
- (١٤٨) المصور ١٩٤٩/٥/٢٠ المصور يدعو أربعة من أقطاب العروبة .
- (١٤٩) الدفاع ١٩٥٣/١٢/٦ حديث مع الرافعى بعنوان « لا صلح مع
اسرائيل » ، المصور ١٩٥٢/١/٤ اضاء على الموقف السياسى .
- (١٥٠) كتاب المؤتمر الثانى للمحاميين العرب المنعقد بالقاهرة يوم السبت ٣

من مارس سنة ١٩٥٦ والايام التالية الى يوم الخميس ٨ من مارس ١٩٥٦ . طبع
باشراف نقابة المحامين بمصر يولية ١٩٥٦ ص ١٨٣ - ص ٢١٧ ، ص ٢٧٩ ،
ص ٢٨٢ ، ص ٢٨٤ - ص ٣٣٩ .

(١٥١) عن هذا المؤتمر انظر لمزيد من التفصيل : أوراق الرافعى دوسيه « المؤتمر
الثالث للمحامين العرب ١٩٥٧ » برنامج المؤتمر .

(١٥٢) كتاب المؤتمر الثانى المصدر المذكور ص ٤ ، ص ١٣ ، ص ٣٥ ، ص ٥٨ ،
ص ٢٧٧ ، الاهرام ١٩٥٦/٢/٢٨ خطبة الرافعى فى استقبال أعضاء المكتب الدائم
لاتحاد المحامين العرب .

(١٥٣) الهلال يونيه ١٩٥٧ مقال « قصة الوحدة العربية » عدد ديسمبر ١٩٥٧
مقال « الوطن العربى والاستعمار » المصور ديسمبر ١٩٥٧ عدد خاص مقال « او لم
تكن اسرائيل » .

(١٥٤) الهلال فبراير ١٩٥٩ مقال « فى عام واحد » .

(١٥٥) أوراق الرافعى دوسيه « مانشرته فى الصحف ١٩٦٤ » مجموعة أوراق
بعنوان « الدستور » .

(١٥٦) الجمهورية ١٩٦٣/٧/٣١ تحقيق بعنوان « فى العيد الحادى عشر للثورة
- ما هى أمنيتك » اعداد عيد أبو القاسم .

الفصل الثالث

آراء الرافعي الاقتصادية والاجتماعية

رغم أن القضية الوطنية وغيرها من القضايا التي عرضنا لها ، شغلت حيزا كبيرا من فكر الرافعي السياسي ، إلا أن بعضا من القضايا والظواهر الاقتصادية والاجتماعية نالت منه اهتماما لا بأس به ، صحيح أن هذا الاهتمام كما سيتضح لنا عند استعراضه ، أقل إذا ما قيس بالجانب السياسي ، وهذا مرجعه الى وجهة نظر الرافعي « . . في أن الزعامة يجب أن تكون لرجال السياسة ، لأن هدف السياسة في كل أمة ، هو تحقيق استقلال البلاد وسيادتها وكفالتها والذود عنهما في حالة تحقيقهما ، فهو الهدف الأساسي والأعم في حياة الأمم . وما من أمة مهما بلغت الذروة من الاستقلال والسيادة الا وهي أحوج ما تكون أولا الى الدفاع عن

هذا الاستقلال وهذه السيادة • لأنها اذا هى توانت فى ذلك يوما واحدا ، لا يلبث بناء استقلالها وسيادتها أن يتصدع ثم ينهار فتفقد الأمة وجودها وكيانها ، ولا تنفعها ، حينذاك زعامة اقتصادية الا بمقدار ما تساهم به فى النضال العام عن الاستقلال » (١) •

ورغم عدول الرافعى عن وجهة النظر هذه فى أحيان كثيرة بوضعه الاستقلال الاقتصادى فى مستوى الاستقلال السياسى بل قدمه عليه فى بعض الأحيان (٢) ، الا أنه لم يطبق وجهة النظر هذه تطبيقا عمليا ، وبقي الجانب السياسى طاغيا على سائر الجوانب ، وهو ما سوف يتضح لنا خلال هذا الجزء من الدراسة •

أولا : الآراء الاقتصادية :

الأطراف المسئولة عن المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى :

عندما تعرض الرافعى فى كتبه وكتاباتة للاقتصاد المصرى ، حمل أطرافا ثلاثة مسئولية أحداث المشكلات التى يعانى منها هذا الاقتصاد ، وكان طبيعيا أن يكون الاحتلال الطرف الأول فى تحمل مسئولية ما آلت اليه حالة الاقتصاد المصرى ، فمنذ أن منيت البلاد بالاحتلال

العسكري حتى نادى منادى الاحتلال فى الأمم الأوربية بأن شدوا الرحال الى مصر ، فكان اقبال الأجانب من كل حذب وصوب وفج زمرا وأفواجا ، وتحت حماية هذا الاحتلال كان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر ، ودارت على حد قوله حرب اقتصادية بين الأجانب وبين أصحاب الأرض ، تراجع فيها الأخيرون أمام هذا التيار الجارف ولا يزال التراجع ، وما من يوم تطلع شمسـه الا ويتسرب الى يد الأجانب أموال الأمة وتنقل الى الخارج (٣) .

ورغم عدم انكار الرافعى لأهمية بعض المشاريع التى نفذها الاحتلال فى الجانب الاقتصادى مثل مشروعات الرى وغيرها ، الا ان هذه المجهودات من وجهه نظره « لم تكن الا تنفيذا للحظة التى رسمتها الحكومة وسارت عليها قبل الاحتلال بزمن بعيد » وأن سياسة الاحتلال المالية التى شيدها بعد احتلال مصر ثبت أنها واهية ، ودلل على ذلك بتلك الازمة الاقتصادية التى تعرضت لها مصر فى العقد الأول من هذا القرن ، وكيف أن رجال الاحتلال يتصرفون بسوء نية عندما يغتربون من أموال مصر لاقامة مشروعات بالسودان الهدف منها خدمة مصالح الاحتلال بالدرجة الأولى أكثر من خدمة مصالح مصر والسودان (٤) .

ورغم عدم انكار الرافعى أيضا لبعض الآثار
الايجابية التى أحدثتها رؤوس الأموال التى وفدت على
مصر من الخارج ، إلا أنه أوضح أن الأموال الأجنبية
« تكون خيرا للأمة إذا كانت الأمة أو حكومتها الأهلية
تقترض تلك الأموال ، وتستخرج بها كنوز البلاد
الطبيعية ، وموارد الثروة فيها فتزداد قوة الانتاج فى
تلك البلاد ، وتصبح الثروة الجديدة فيها ملكا للأمة
وتدفع لدائنيها من تلك الثروة الناشئة فوائد أموالهم
ثم ترد اليهم رؤوس تلك الأموال تدريجيا فهناك يبتعد
الخطر من دخول الأموال الأجنبية فى البلاد » (٥) .

وأرسل الرافعى صيحة تحذير بأنه إذا استمر تدفق
رأس المال الأجنبى واستمر معه تغفل الأجانب فى كل
مناحي الحياة الاقتصادية ، فانه لن تمر سنوات قليلة الا
ويصبح المصريون غرباء فى بلادهم ويصبح الأجانب
هم سادة البلاد وأصحابها ، وأن لنا فى تاريخ بعض
الشعوب مثل أمريكا واستراليا لعبرة وعظة (٦) .

وإذا كان الاحتلال بهذا الشكل هو المسئول من وجهة
نظر الرافعى فيما اعتري الاقتصاد المصرى من مشكلات
فان الحكومة كانت المسئول الثانى فى احداث المزيد من
هذه المشكلات فقد ألقى على الحكومة بجزء من المسئولية

فى حدوث تلك الأزمة الاقتصادية التى مرت بها البلاد عام ١٩٠٧ لأنها من وجهة نظره لم تعمل على تطهير جو الحياة المالية من تلك المشاريع الاقتصادية الخيالية التى وقع فى شراكها البسطاء ، وكان عليها كذلك أن تقبض يدها عن مساعدة تلك المشاريع وتنشيطها حتى لاتقع عليها مسئولية الأزمة التى أصابت البلاد ، بل على العكس . . . كانت الحكومة تغرى المالىين والنصابين على تأسيسها وترويجها ، فكم من الشركات الخيالية صدقت على انشائها الحكومة وكم تساهلت فى ذلك حتى اضطرت المحاكم المختلطة الى وضع حد لوجود الشركات وجودا قانونيا « (٧) » .

وعندما علم أن وزارة المالية فى حكومة عبد الخالق ثروت تعد مشروعا يقرر فيه بدل اغتراب للموظفين الأجانب ومعظمهم من الانجليز ، هاجم الرافعى الحكومة لأنها فى الوقت الذى تقوم فيه بقطع العشرين فى المائة من اعانة الغلاء للموظفين بحجة الاقتصاد ، تقرر صرف بدل اغتراب مائتى جنيه سنويا لكل موظف أجنبى ، هو ما يكلف خزانة البلاد ما يقرب من نصف مليون جنيه ، وأوضح فى معرض نقده لهذا الاجراء أن الأمة يهملها « أن تعرف كيف تنفق أموالها ، لأن المال مالها والضرائب تجبى من أبنائها فيحقق لها أن تطالب الحكومة

بألا تثقل كاهلها بأعباء جديدة أو تكلفها دفع مبالغ
جسيمة دون أن تقررها الأمة وتبين وجه المصلحة
فيها (٨) » .

وهاجم نفس الوزارة على موقفها السلبي تجاه مصلحة
السكك الحديدية التي تروج للمصنوعات والبضائع
الانجليزية ، وعدم نجاح مسلكها في محاولة الاشراف
على هذه المصلحة بينما الذى يتحكم فى تسيير أمورهما
أحد الانجليز ، وتتشدق الحكومة بأنها « تتولى الأمر
بنفسها بلا شريك فى الحكم » (٩) .

وعندما صدر قرار المحاكم المختلطة بأن تدفع مصر
ما عليها من ديون « ذهبيا » ، كان ذلك البيان الذى
أصدره الحزب موقعا باسم الرافعى ، وأدان فيه موقف
الحكومة بطرحها هذا الموضوع على المحاكم المختلطة وأن
الحكومة لزمت الصمت ازاء حركة الاستياء التى قامت
فى البلاد على أثر هذا الحكم ، وأنها - أى الحكومة -
لم تعلن خطتها صراحة فى مسألة الديون ، ولا هى
شرعت فى إلغاء الامتيازات الأجنبية ، ولا شرعت كذلك
فى استعمال حقها المعترف به من الدول فى إلغاء المحاكم
المختلطة طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢١ (١٠) .

وعندما قرر مجلس الوزراء فى وزارة محمد توفيق

نسيم الثالثة تعيين خبير انجليزى لوزارة التجارة والصناعة بعقد لمدة ثلاث سنوات وبمرتب يعادل مرتب الوزير وتخويله حق الاتصال المباشر بالوزير ، أبدى الرافعى وجهة نظره فى بيان أصدره الحزب ، أوضح فيه استنكار الحزب لهذا الاجراء لأن فى ذلك القرار تمكين للسيطرة البريطانية فى وزارة لها أوثق الصلات بحياة البلاد الاقتصادية والمالية « ٠٠ » وليست تسمية هذا الموظف الكبير بالخبير الفنى سوى تعبير مخفف لا يمكن أن يخفى الحقيقة المؤلمة وهى أنه مستشار بريطانى جديد لوزارة جديدة « ٠٠ » وأن الحزب ليجتج « على هذه السياسة وما تنطوى عليه من العبث بحقوق البلاد ومصالحها والنزول على ارادة المحتلين » (١١) .

وأبدى الرافعى استياءه الشديد عندما صدر فى عهد وزارة حسن صبرى القانون القاضى بمد امتياز البنك الأهلى - وهو البنك الانجليزى أصلا وتكويننا - مدة أربعين سنة أخرى ، وكان مبعث هذا الاستياء أن يكون البنك المنوط به حق اصدار أوراق النقد المصرية بنكا أجنبيا ، وأنه ما كان يجدر بهذه الوزارة ولا الوزارات التى ساهمت فى وضع مشروع هذا القانون (وهى وزارة محمد محمود « الرابعة » ووزارة على ماهر « الثانية ») ان تسارع الى وضعه ، وتمديد

مدة امتياز البنك قبل انتهاء مدته الأصلية بأكثر من ثمان سنوات ، وان هذا المشروع يجعل مالية البلاد تحت رحمة بنك أجنبي (١٢) .

وأثناء مناقشة مشروع القانون الذى تقدمت به حكومة حسين سرى الثانية بالترخيص لها باصدار قرض تبلغ قيمته سبعة عشر مليون جنيه ونصف المليون ، لتمويل محصول القطن ، وقف الرافعى أثناء مناقشة الموضوع فى مجلس الشيوخ ، ليوضح ما أسماه بمقدار الغبن الفاحش الذى يقع على مصر لأن انجلترا جعلت سعر الشراء هذا العام بنفس سعر شراء العام الماضى ، فى الوقت الذى هبطت فيه قيمة العملة الى النصف ، ومن ثم يكون السعر المعروض فى هذه الصفقة قريباً من نصف السعر الحقيقى ، ووصف الرافعى هذه الصفقة بأنها « نوع من الضغط الاقتصادى على الشعوب الضعيفة ، أو بعبارة أخرى هو نوع من الضرائب غير المباشرة التى تفرض على الشعوب الضعيفة » ووصف دفع الحكومة لمبلغ ريالين زيادة على سعر الشراء من جيبها الخاص ، بأنها مثل البائع الذى يسترضى نفسه فيدفع من جيبه ريالين ، وانه اذا كانت الحكومة مصرة على السعر المعروض وعلى دفع مبلغ ريالين من خزائنها ، فانه من الواجب عليها ان تقلل « فوائد الديون العقارية

الزراعية لأن هذه الفوائد ما هي الا ريع المال وما القطن الا ريع الأطيان ، فاذا بيع القطن بثمن بخس فمن العدل أن تنقص الحكومة فوائد المال وأعتقد أن الحكومة لا تدخر وسعا في تقليل الخسارة » (١٣) .

أيضا تصدى لحكومة الوفد في جلسة ١٨ ابريل ١٩٤٤ أثناء مناقشة مسألة التضخم النقدي والأرصدة الاسترلينية ، واتهمها بأنها بسب اهمالها ومجاملتها لبريطانيا اشتد التضخم في عهدا ، وأنه من الأجدي للتغلب على المشكلتين أن يعاد النظر في الطريقة التي يصدر بها البنك الأهلي الأوراق المالية وأنه في تعاملنا مع انجلترا أو غيرها من الدول يكون من الأجدي مقابلة صادراتنا ومبيعاتنا الى هذه الدول بواردات من نفس هذه الدول ، لأن هذه من وجهة نظره الطريقة السليمة في السداد والطريقة التي تمنع التضخم المالي الذي يتزايد يوما بعد يوم (١٤) .

أيضا لم يباعد بين الحكومات المتعاقبة وبين مسئولياتها في تفشي موجات الغلاء بين حين وآخر ، ومناداته بأن توزع المغنم على جميع الطبقات فلا تستأثر طبقة بالغنم وتتحمل طبقات أخرى الغرم (١٥) .

وإذا كان الرافعي قد حمل الاحتلال والأجانب وكذا

الحكومات المتعاقبة المسئولية الأولى فيما يعانى منه الاقتصاد المصرى من مشكلات ، فانه لم ينف الشعب من تحمل جزء من المسئولية فى احداث المزيد من هذه المشكلات بانغماسه فى الكماليات التى يأتى بها الأجانب كل يوم ، وخاصة الأغنياء من هذا الشعب دون نظر فى العواقب، الى جانب عدم التعصب للانتاج المحلى وتشجيعه، وتفضيل الانتاج الأجنبى المستورد ، فضلا عن تفشى بعض الموبقات كالمضاربات والميسر والمسكرات ، التى تستنزف أموال الكبار والصغار على حد سواء ، والانصراف عن العمل بل وتعطيله ، وغيرها من الأمراض الاجتماعية التى تركت تأثيرها على اقتصاديات البلاد (١٦) .

كيفية اصلاح الاقتصاد المصرى :

لم يقف الرافعى عند حد تجزئ المسئولية بين الاحتلال والحكومة والشعب فيما يتعرض له الاقتصاد المصرى من أزمات وعوائق ، بل تعداه الى طرح الحلول التى ارتأها طريقا يتخلص به هذا الاقتصاد مما اعتراه من مشكلات .

وكما جزأ المسئولية فى احداث المشكلات والمصاعب جزأها فى الحلول ، وان كان قد حدد لها هذه المرة

طرفين هما الحكومة والشعب فقط ، أما دور الحكومة فقد شبهه الرافعى ونوعه ادراكا منه لأهمية وخطورة هذا الدور ، فكانت دعوته المباشرة للحكومة لكى تلغى الامتيازات الأجنبية لأنها على حد قوله « من النظم الهادمة لاستقلال مصر التام ولا يمكن أن يتحقق استقلال صحيح مع بقاء هذه الامتيازات التى تجعل من السلطات القنصلية حكومة مستقلة داخل الحكومة ، أما مساوئها فليست فى حاجة الى بيان لأننا نشعر بوطأتها كل يوم ونشاهد سوء أثرها فى حياتنا السياسية والدستورية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية ، وحسبها انها تخول للأجانب فى بلادنا حقوقا لا يتمتعون بها فى بلادهم ولا يتمتع بها أبناء البلاد » (١٧) .

أيضا كانت دعوته للحكومة بالسعى لتحرير العملة المصرية من التبعية للعملة الاسترلينية ، تلك التبعية التى اعتبرها أول مظهر من مظاهر الاحتلال الاقتصادى الذى يحمل فى طياته تبعية مصر المالية والاقتصادية لانجلترا ، ومطالبته بان تسترد مصر هذا الدين الاجبارى المائل فى الأرصدة الاسترلينية (١٨) .

ولم يقف الرافعى عند حد الدعوة للتخلص من التأثيرات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى ، بل كانت

دعوته كذلك لأن تقوم الحكومة بواجبها نحو استصلاح مزيد من الأراضى لمواجهة تلك الزيادة السكانية المستمرة لأن الأراضى الزراعية الكائنة أضحت غلتها لا تكفى هذا العدد ، وعلى الحكومة كذلك أن تبحث عن موارد أخرى غير الزراعة مثل تشجيع الصناعة والتجارة واستثمار الموارد المعدنية وأن تحد الحكومة من استيراد الكماليات لما لها من أثر سىء فى احتلال الميزان التجارى (١٩) .

ومن منطلق اقتناعه بأهمية دور الحكومة ، كانت مطالبته بالمزيد من القاء المسئوليات على عاتقها ، فكانت دعوته إياها بالاضافة الى ما سبق ، للاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية ، وحماية أسعار المحاصيل الزراعية وزيادة طرق المواصلات والبحث عن أسواق خارجية ، وترقية التعليم الاقتصادى وتشجيع البحوث العلمية والتوسع الصناعى فى مختلف المجالات وتمصير الصناعة ، والاهتمام بالصناعات الريفية والأهلية واستثمار الثروة المائية ، وتنمية مصائد الاسماك وإنشاء البنوك الصناعية والاهتمام بالصناعات الحربية والبحرية (٢٠) .

وبعد ١٩٥٢ ومع التغيرات الجديدة التى شهدتها

البلاد ، لم يتوقف الرافعى عن الدعوة لزيادة الانتاج
وأنها يجب أن تتمشى مع دعوة النظام الى العدالة
الاجتماعية لأن هذه العدالة لا تتحقق الا من خلال
زيادة الانتاج ، وأنه يجب على النظام الجديد أن يبحث
عن أسواق جديدة بدلا من التعامل مع كتلة واحدة
لأن ذلك أدعى الى تدعيم استقلال مصر اقتصاديا وبهذا
تسترد حريتها فى معاملاتها التجارية الخارجية (٢١) .

وكان اغتباط الرافعى شديدا عندما رأى بعض
المشروعات الاقتصادية ترى النور لأنها على حد قوله
« أداة فعالة للوصول بقدر المستطاع الى الاكتفاء
الذاتى ، وتحرير البلاد من الاستعمار الأجنبى الذى
سيطر على كثير من البلاد بالوسائل الاقتصادية » (٢٢) .

ولم ينس الرافعى فى غمرة حديثه عن دور الحكومة ،
أن يدعوها الى الاهتمام بالفلاحين وانتشالهم من تلك
الحالة السيئة التى يعيشونها بسبب وقوعهم فريسة
للمرابين والبنوك الأجنبية تحت سمع وبصر الحكومة
التي لم تفد اجراءاتها فى انتشالهم من تلك الهوة
السحيقة (٢٣) ، فضلا عن تفشى بعض الموبقات بينهم
بسبب تقليدهم للأغنياء والموسرين ، مثل شرب الخمر
والمسكرات وغيرها وهو ما يستنزف جهد ومال هؤلاء
الفلاحين (٢٤) .

وقد حدد الرافعى ما يجب على الحكومة فعله لاصلاح حال هذه الفئة التى تمثل الغالبية العظمى من سكان البلاد ، فعلى الحكومة « ان تعمل على اصلاح القرية وتنهض بها لتكون فى مستوى القرى فى البلدان الراقية وعليها الى جانب نشر التعليم والى جانب واجباتها الاقتصادية أن تنشئ المساكن الصحية للفلاحين وتساهم هى والسراة فى هذا الاصلاح ، وان تمدها بمياه الشرب الصالحة وتردم ما يتخللها من البرك والمستنقعات التى هى مصدر الأمراض الفتاكة بالأهلين ، وتعمم المجموعات الصحية فى القرى ، وتنشئ فيها الحمامات الصحية للرجال والنساء ، والمغاسل الشعبية للشباب ، وتنشئ أو توسع دورات المياه للمساجد ، وتتبع فى بنائها الأساليب الصحية ، وتعمم أسباب النظافة وتنشر الدعاية اليها ، وتيسر على الأهلين سبيلها ، وتحارب الآفات والأمراض الاجتماعية كالخمر والميسر والمخدرات وما يلحق بها لكى يرتفع المستوى الصحى والاجتماعى فى القرى ، فان اصلاح القرى هو أساس الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى العام » (٢٥) .

وكان الرافعى واقعيا عندما أوضح ان اصلاح جال الفلاح وقريته يتطلب تضافر الجهود الشعبية والحكومية فى آن واحد ، فضلا عن احتياج هذه الخطة الاصلاحية

لفترات زمنية طويلة يستلزم السير فيها على سنة التدرج
لا الطفرة (٢٦) .

وكم كان اغتباط الرافعى شديدا عندما صدر قانون
الاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ ، فقد اعتبره
اصلاح هام حققته الثورة ، وعلاج اقتصادى واجتماعى
لمحالة كانت تشكو منها البلاد ووسيلة تقلل الفوارق
الجسيمة بين الطبقات فضلا عن أنه « أوجد طبقة من
صفار الملاك تجعل المجتمع أقرب الى الديمقراطية
والتوازن الاجتماعى ، وأبعد عن تسرب الشيوعية » ،
الى جانب انه يمنع الشيوعية من التسرب الى بيئتنا
الزراعية لأنها تعتبر طبقة صفار الملاك من ألد أعدائها
ولا تجد لها أرضا خصبة الا بين طبقة المعدمين (٢٧) .

أيضا لم يهمل الرافعى فئة العمال ، شاهد على ذلك
دعوته للحكومة للارتفاع بشأنها ودفاعه عن حقوقها فى
تكوين النقابات ، وان تقوم الدولة بتنظيم العلاقة بين
العمال وأصحاب الأعمال والتدخل لتحديد الأجور بوضع
حد أدنى لها ، وان تعمل الدولة على تثقيف العامل
وتدريبه ورفع مستواه الفكرى والمهنى ، وان تراقب
الحالة الصحية بالمصانع ، وان توفر للعمال العمل
المناسب وتقيهم شر التعطل وان توفر لهم المسكن
والغذاء المناسبين (٢٨) .

ولم يقف عند حد الدفاع عن العمال والدعوة
للارتفاع بشأنهم بل نالت لجنة العمل والشئون
الاجتماعية من مجهوده أكثر من أى لجنة شارك فيها فى
مجلس الشيوخ الى جانب اشتراكه فى اخراج بعض
التشريعات العمالية .

وعندما أخرج نظام يوليو بعض التشريعات العمالية
الى النور ، كان سروره عظيما لأنه رأى فيها خطوة هامة
« لمنع تسرب الشيوعية الى طبقة العمال » (٢٩) .

ويستنتج من وجهة نظر الرافعى هذه انه كان فى
عداد المعادين للشيوعية فكرا ونظاما ، صحيح انه
استبشر فى فترة من الفترات خيرا بتلك الحركات
العمالية التى انتشرت فى عدة أماكن من العالم بعد
الحرب العالمية الأولى والتى كانت تحمل فى احشائها
تأثرا بالأفكار الشيوعية ، بل وعول عليها فى امكان
استفادة قضيتنا منها وخاصة تلك الحركات التى حدثت
فى انجلترا على اعتبار أن فيها اضعاف لانجلترا (٣٠) .
الا اننا بعد ذلك لم نشعر لا فى كتبه ولا فى كتاباته
أى تعاطف مع هذه الاتجاهات ، بل الملاحظ هو العداء
الواضح والصريح والذى تمثل فى دعوته للشباب بان
« لا يتورطوا فى اعتناق الأفكار والنظريات الشيوعية

الهدامة تحت تأثير الوهم بانها السبيل الى النهوض
بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا ، فان ثروة البلاد الحالية
اذا هي وزعت بالتساوى على جميع السكان ، كما ترمى
الى ذلك النظريات الهدامة ، لما خص كل مواطن شيء
يذكر ، ولبقيت مشكلة الفقر مضروبة على البلاد » .

« فالنظريات الشيوعية تسيء الى حياة البلاد القومية ،
وخاصة لأن لها طابعا خطرا ، اذ تقوم عليها هيئات
تتسم بالدولية ، وتعمل على اضعاف روح الوطنية في
نفوس الشعوب واحلال النزعات الدولية محلها بحجة
أن التعصب للوطنية هو من أسباب انتشار
الحروب ، وبالتالي من عوائق استتباب السلام ، وهي
دعوى باطلة ، يدخلها الشيء الكثير من التضليل
والمغالطة ويراد منها تفكيك الروابط الوطنية بين أبناء
الأمة الواحدة ، وبالتالي اضعاف روح المناعة فيها تمهيدا
للسيطرة الأجنبية عليها » (٣١) .

وأوضح الرافعي ان العلاج الناجح لتفادي انتشار
مثل هذه الأفكار هي « . . في زيادة موارد الثروة العامة
للبلاد ، لأن هذه الزيادة تعود حتما بالنفع على جميع
المواطنين بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، يجب
الى جانب ذلك تنظيم هذه الموارد وتطبيق النظم التي

تقلل الفوارق بقدر المستطاع بين الطبقات ، وتفرض
على الأغنياء الالتزامات التى تقتضيها العدالة
الاجتماعية » (٣٢) .

واذا كان الرافعى قد أبدى رأيه صراحة فى
الشيوعية الا أنه أبدى مرونة مقرونة بالتحفظ حول
مفهوم الاشتراكية عندما أوضح « . . ان المصطلحات
الحديثة عن النظم الاشتراكية لا تؤدى معانى محدودة الى
الآن وذلك لأن هذه النظم فى الواقع عرضة للتعديل
والتبديل يختلف تطبيقها فى كل بلد . . على انى أفهم
من الاشتراكية انها نظام يرمى الى تقليل الفوارق بين
طبقات المجتمع بحيث تسودها عدالة اجتماعية ومساواة
بقدر المستطاع فهذا المعنى الذى أفهمه هو الذى أويدته
وأرجو تطبيقه فى مصر لأن من علامات المجتمعات
الراقية ان تقل الفوارق بقدر المستطاع بين مختلف
الطبقات وهذا المعنى يمكن ان تصدر عنه البرامج التى
تدخل فى حدود الاشتراكية ، وأهم هذه البرامج زيادة
الضريبة التصاعدية على النحو المتبع فى انجلترا ثم
تحديد الملكية الزراعية العقارية والتأمين الاجتماعى ،
فان هذا يؤدى ولا شك الى تقليل الفوارق بين الاغنياء
والفقراء (٣٣) » .

كان طبيعيا بعد أن وضعت وجهة نظر الرافعى فى الشيوعية وكذا الاشتراكية ، أن يكون من مؤيدى حرية العمل والتجارة والصناعة وأن هذه الحرية يجب أن تحترم (٣٤) ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه اتجاهها رأسماليا ورغم وضوح هذا الاتجاه ، إلا أنه لم يكن يقبل استغلال الشركات الرأسمالية والرأسماليين ، وهو ما أكدته أثناء توليه منصب الوزير فى صراعه مع شركة السكر وأصحاب مصانع وشركات النسيج ، وما أكدته أيضا فى دعوته الصريحة بأنه لكى توقف موجة الغلاء فإنه يجب الحد من سيطرة الرأسماليين (٣٥) ، وعلى الحكومة « ألا تجامل الشركات على حساب الجمهور ، وإن تراقب حساباتها وتصرفاتها مراقبة قوية حازمة لتعرف مقدار أرباحها الحقيقية لأن كثيرا من بيانات الشركات يخالف ما تجنيه من الربح الحقيقى (٣٦) » .

على أية حال إذا تركنا دور الحكومة بالشكل الذى عرض له الرافعى ، وانتقلنا معه الى وجهة نظره فى دور الجماهير ، فأننا نجد قد ألقى عليها بجزء من المسئولية فى اصلاح المسار الاقتصادى « فعلى هذه الجماهير تشجيع المصنوعات الوطنية والمنتجات الأهلية وكل ما هو وطنى أسوة بالأمم الأوروبية التى تفضل انتاجها الوطنى

على أى انتاج آخر ، وعلى الشباب الا يتكالبوا على وظائف الحكومة باعتبارها من مصادر الثروة ، بل عليهم العمل فى الصناعة والتجارة والزراعة التى هى المصادر الحقيقية للثروة ، وان يؤلفوا المنظمات التى تدعو الى تشجيع المنتجات والمصنوعات والمنشآت الوطنية ، وعلى الاثرياء الا يبعثروا ثرواتهم فى قضاء أوقات الصيف فى أوروبا ، بل عليهم استثمار تلك الأموال فى المشروعات الاقتصادية القومية وعلى المرأة الاقتصاد فى المنزل (٣٧) » .

ولم يقف الرافعى عند حد اسداء النصيح والتوجيه ، بل آل على نفسه أن يكون القدوة فقد احتفظت لنا أوراقه الخاصة وبعض المصادر بصدق ما نقوله فهذه شركة مصرية لصناعة الصابون تضع فى صدر اعلان لها رأى الرافعى فى انتاجها الوطنى ، وهذا خطاب مرسل من احد العاملين بشركة المحلة الى الرافعى ومرفق معه قصاصات قماش من انتاج الشركة المذكورة لينتقى الرافعى منها ما يحلو له (٣٨) .

الرافعى ونظام التعاون :

كان نظام التعاون من الموضوعات التى أولاها الرافعى اهتماما كبيرا لما له من دور هام لا يمكن انكاره

فى حل جانب من المشكلة الاقتصادية بالنسبة للدولة بشكل عام وللأفراد بشكل خاص ، وقد ظهرت الحاجة ملحة الى هذا النظام عقب الأزمة الاقتصادية التى حلت بالبلاد ١٩٠٧ (٣٩) ، تلك الأزمة التى جعلت عمر لطفى يقتنع بأن التعاون هو المخرج « الذى يكفل للفلاحين ما يرجون من اصلاح فى نظامهم الاقتصادى لأنه يمد الفلاح بما يحتاج اليه من مال (٤٠) » .

ولكى يسير هذا الرجل سيرا صحيحا آل على نفسه أن يسافر الى ايطاليا صيف ١٩٠٨ ليدرس نظام التعاون دراسة علمية وعملية فالتقى هناك برائد التعاون ووزير المالية والاقتصاد فى ذلك الوقت « لويجى لوتزانى » فتلقى عنه التدريب النظرى وتجول فى أنحاء ايطاليا ليتلقى التدريب العملى باطلاعه على سير التطبيق التعاونى فى القرى والمدن (٤١) .

وكان اختيار عمر لطفى لايطاليا بالذات لدراسة نظام التعاون بها ، مرجعه الى انها « كانت أقرب البلاد الناهضة تعاونيا لطبيعة بلادنا من الناحية الزراعية ، فضلا عن انها كانت تطبق فى ذلك الوقت نظاما ناجحا لاقراض المزارعين أخذته عن النظام المطبق فى ألمانيا ثم طبقته بما يتلاءم وظروفها (٤٢) » .

وفى أواخر عام ١٩٠٨ عاد عمر لطفى الى مصر مزودا بالعلم والخبرة ، وكانت خطواته لوضع هذا العلم وتلك الخبرة موضع التنفيذ ، فكانت تلك المحاضرات التى ألقاها فى نادى المدارس العليا فى أول نوفمبر ١٩٠٨ وفى أندية المنصورة ودمياط والاسكندرية فى يناير ١٩٠٩ والتى بين فيها مزايا التعاون وفوائده حاضا على تأليف نقابات التعاون الزراعية (٤٣) .

وخلال هذه الفترة القصيرة نجح فى استقطاب الأعوان والأنصار ، وكان نصرا كبيرا أن يلقي عمر لطفى تأييدا من الجمعية الزراعية المصرية (الخديوية) التى كانت تعتبر احد مراكز القوة فى مصر لما كانت تضمه من شخصيات لها نفوذ كبير وعلى رأسهم حسين كامل (السلطان حسين كامل فيما بعد) . فقد اتخذت هذه الجمعية خطوات ايجابية فى سبيل دعم الدعوة عندما وافقت لجننتها التنفيذية فى جلسة ٢٩ يناير ١٩٠٩ على تشكيل لجنة لدراسة موضوع انشاء النقابات الزراعية فى القرى وتحديد معالم النظام الذى يمكن تطبيقه فى مصر ، وقد وقع الاختيار على عمر لطفى ليكون عضوا فى هذه اللجنة (٤٤) .

وبعد عدة أشهر من الدراسة والتمحيص قدم،

اللجنة تقريرها الذى اقترحت فيه انشاء نوعين من الجمعيات التعاونية الزراعية ، وكذلك توصلت اللجنة الى وضع مشروع قانون للتعاون ونموذج لللائحة والنظام الداخلى للجمعيات التعاونية الزراعية (٤٥) .

وقام رئيس الجمعية الأمير حسين كامل بتقديم مشروع اللجنة الى الحكومة بهدف استصدار قانون به ، ولكن الحكومة على حد قول البعض « قابلته بفتور ملحوظ ، وأسلمته عمدا الى دوامة التسويق والاهمال بحجة اعادة الدراسة حتى قضت عليه (٤٦) » .

ولم يفت ذلك فى عضد عمر لطفى ، ولم يفتر حماسه أمام هذه الصدمة ، بل بدل أسلوبه ولجأ على حد قول البعض « الى جماهير المنتفعين من أبناء الشعب ليستحثهم على انشاء الجمعيات التعاونية (٤٧) » . كانت النتيجة خروج عدد من شركات التعاون للتسليف والنقابات الزراعية ، وجمعيات التعاون المنزلى فى عدة مناطق من القطر الى النور (٤٨) .

وبعد ان نبتت البذرة التى وضعها عمر لطفى ، دفعه هذا النجاح ليخطو خطوة أكبر تتوج تلك النهضة التعاونية ، فكانت خطوة تأسيس نقابة عامة للتعاون الزراعى والمنزلى ، وقبل ان يتم هذه الخطوة الهامة وافته

المنية فى الرابع من نوفمبر ١٩١١ فحمل الراية من بعده شقيقه أحمد الذى نجح فى اتمام هذه الخطوة فتأسست النقابة العامة فى أوائل سنة ١٩١٢ والتي كان الهدف منها « توحيد التعاون بالبلاد وايجاد مكان مركزى له بمدينة القاهرة ليتمكن بوساطته من نشر الدعوة التعاونية فى انحاء البلاد وتوثيق العلاقات بين الشركات التعاونية (٤٩) » .

واستمر بعد ذلك انتشار النقابات فازداد عددها ، واتسع نشاطها ، يقف وراء هذا النشاط جهود الافراد لا الحكومة (٥٠) ، وعندما تحركت الحكومة لدفع الحركة التعاونية فقدمت مشروع قانون التعاون لسنة ١٩١٤ الى الجمعية التشريعية التى شكلت له لجنتان لدراسته وبعد تعديل فى نصوصه وموافقة على بعض ما ورد به الا أن عدم الاهتمام به اهتماما جديا ، ثم تعطيل الجمعية التشريعية بسبب ظروف الحرب أديا الى قبر هذا المشروع (٥١) .

وبينما كانت تسير خطة عمر لطفى مع الاتجاهات الجديدة للحزب ، ونعنى بها الاهتمام بالقضايا الاقتصادية للمجتمع . كان الرافعى يخطو أولى خطواته فى الحياة العملية فكما أشرنا فى فصل سابق فقد تخرج

من مدرسة الحقوق فى صيف ١٩٠٨ وفى أواخر هذا العام كان عمر لطفى يخطو أولى خطواته نحو نظام التعاون ، وهى الخطوات التى تأثر بها الرافعى فاقتنع بهذا النظام واعتنقه منذ مولده ١٩٠٨ (٥٢) .

صحيح انه لم يظهر للرافعى مجهودات فعالة فى هذا المجال خلال الفترة من ١٩٠٨ وحتى ١٩١١ ، الا انه عقب وفاة عمر لطفى دعا الأمة الى العمل على اتمام هذا العمل الذى بدأه عمر لطفى وان تكمل الأمة « عمل هذه المشروعات التى قام بها ودعا اليها ، وهى النقابات الزراعية والبنوك القروية ونقابات العمال وشركات التعاون المالية والمنزلية (٥٣) » .

وترجم الرافعى هذه الدعوة ترجمة عملية عندما رافق أحمد لطفى فى جولاته لتفقد الحركة التعاونية ومباشرة ما نفذ من مشروعاتها وما سينفذ (٥٤) ومشاركته فى انشاء عدد من النقابات وافتتاح عدد آخر (٥٥) .

وفى الفترة ما بين سعى الحكومة لوضع قانون للتعاون وحدوث تعديلات عليه وموافقة الجمعية التشريعية على بعض النصوص الواردة فى القانون ، تصدى الرافعى لهذا القانون مفندا نصوصه على

صفحات الشعب ، وانتهى الى انه يحوى من التقييد والتعقيد ما يعوق حركة النقابات بدلا من أن يساعدها على النمو والارتقاء ، وبه من النصوص ما يقيد حركة انشاء النقابات ويقيد أغراضها ويجعلها تحت رحمة الحكومة وانتهى فى نقده الى حقيقة « ان كل عمل لا يقوم على عزائم الأفراد هو عمل معرض لأن يتلاشى ويصبح فى يوم من الأيام كأن لم يكن » . ولتكن التقلبات التى تعاقبت على الحركة التعاونية فى أوروبا أكبر عظة لنا من ان نحافظ على استقلال الحياة التعاونية فى بلادنا . أما اذا أغفلنا تلك الحقيقة ولم نتعظ بتجارب الأمم التى تقدمتنا ستضيع كل مجهوداتنا سدى ولا نشعر بنتائج الخطأ الذى وقعنا فيه الا فى المستقبل البعيد حيث يكون الوقت قد فات والخطر قد استفحل ونكون قد اضعفنا أعواما طويلة بلا فائدة ولا ثمرة هنالك نضطر الى أن نبدأ فى اقامة بناء التعاون من جديد ، ومن يديرنا اذا كنا نجد فى المستقبل القوة والمال اللازمين لاقامة مثل هذا البناء ؟ (٥٦) » .

وتوج الرافعى نشاطه العملى خلال هذه الفترة عندما أصدر ثانى مؤلفاته وهو كتاب نقابات التعاون الزراعية الذى أوضح فيه أهمية التعاون بالنسبة لبلادنا بعد أن سبقتنا اليه أوروبا وأثبت نجاحه فى إيجاد حلول بجانب

من المشكلة الاقتصادية (٥٧) ، وهو الكتاب الذى اعتبره البعض فى طليعة المؤلفات التعاونية فى مصر وواحداً من المراجع الأساسية الهامة للباحثين فى هذا المجال (٥٨) .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ أصاب الركود النسبى حركة التعاون نظراً للظروف التى مرت بها البلاد بسبب ظروف الحرب ، وعندما وضعت هذه الحرب أوزارها سنة ١٩١٨ ، ظهرت الحاجة ملحة الى دعم هذا النظام بسبب المشكلات الاقتصادية التى حدثت أثناء الحرب واستمرت تأثيراتها بعد انتهائها وعلى رأسها مشكلة الغلاء .

وكان الرافعى واحداً من الذين لهم دور خلال هذه الفترة ففى يولييه ١٩١٩ أسس ولقيف من أصدقائه بالمنصورة جمعية لتعميم النقابات الزراعية بمديرية الدقهلية ووضعوا لها قانوناً ووزعوه وجعلوا من أهم أغراض الجمعية نشر الجمعيات التعاونية فى أنحاء المديرية ومساعدتها فى تحقيق أغراضها ، ووجه هو وأصدقاؤه نداءً دعوا فيه الجمهور للانضمام الى هذه الجمعية ، كما وضعوا نموذجاً لقانون جمعية تعاونية زراعية تنشأ الجمعيات على أساسه ، ووزعوا هذا

البرنامج فى ارجاء المديرية مما كان له صدى على حد قول الرافعى « فى تأسيس بعض الجمعيات التعاونية بها (٥٩) » .

وخطا الرافعى خطوة أخرى عندما فكر فى سنة ١٩٢٠ فى الاستعانة بالتعاون على مكافحة الغلاء فاتجه وآخرون معه بالتعاون الى ناحية خيرية واقتصادية فى آن واحد ، بانشاء جمعيات اطلق عليها اسم « جمعيات التمويل الخيرية » ولكى يهىء الرافعى الاذهان لهذه الفكرة نشر مجموعة مقالات فى صحيفة الاخبار شرح فيها وجهة نظره فى أهمية جمعيات التعاون المنزلية وكذا جمعيات التمويل الخيرية وأنه من الأجدى ألا ترتبط هذه الجمعيات بالحكومة لأن استقلال التعاون على حد قوله « هو أكبر ضماناً لنجاحه وأكبر عاملاً على ارتقائه (٦٠) » .

كما القى فى دار الأوبرا يوم ٥ مارس ١٩٢٠ كلمة دعا فيها الى انشاء مثل هذه الجمعيات ، وكانت باكورة نشاط الرافعى ومن معه انشاء جمعية التمويل الخيرية بالمنصورة ١٩٢٠ وأسس على شاكلتها جمعيات أخرى فى مناطق مختلفة من البلاد (٦١) .

وفى الوقت الذى كان يسمى فيه الرافعى وغيره

لأحياء الحركة التعاونية بعد الحرب تفجرت الدعوة
لإنشاء بنك مصر فى أغسطس ١٩١٩ على يد طلعت
حرب ، وهى الدعوة التى لقيت استجابة لا بأس بها من
جماهير الشعب (٦٢) ، ولم يتردد الرافعى فى أن يعضد
هذه الخطوة فكان من النشيطين فى هذا المجال فبالإضافة
الى مجموعة المقالات التى نشرها بالاخبار والتى كانت
بمثابة دعوة للجماهير للاقبال على أسهم البنك للتخلص
من استعباد البنوك الأجنبية (٦٣) ، كانت تلك اللجنة
التي شكلها فى أواخر ١٩٢١ بالمنصورة واسماها
« لجنة الدقهلية للاكتتاب فى أسهم بنك مصر » ، والتي
كانت على حد قول الرافعى « بمثابة دعاية للاكتتاب فى
أسهم البنك (٦٤) » ومن خلال هذه اللجنة استطاع
الرافعى القيام بدور فعال فى استقطاب أعداد لا بأس
بها للاكتتاب فى أسهم البنك الذى كان فى حاجة الى
مثل هذه الخطوات لدعمه (٦٥) .

وظل الرافعى طوال حياته يشيد بهذا البنك ويعتبره
من الأحداث الخالدة فى تاريخ مصر الحديثة ، وبطلعت
حرب ووضعه ضمن أعظم عشرة رجال فى تاريخ مصر
الحديثة فوضعه جنبا الى جنب مع على مبارك وعبد الله
النديم ومحمد عبده ومصطفى كامل ومحمد فريد

وسعد زغلول وأحمد شوقي وحافظ إبراهيم وعمر
لطفى (٦٦) .

وزعم انهم اك الرافعى فى الدعوة للاكتتاب فى اسهم
بنك مصر فانه لم ينس نظام التعاون فى اثناء عضويته
بمجلس النواب ١٩٢٤ نجح فى تأليف لجنة سميت بلجنة
التعاون والشئون الاجتماعية وكان أحد أعضائها ،
وكان هدفه من هذه اللجنة هو اعداد مشروع جديد
للتعاون يتفادى نقاط الضعف التى حواها قانون التعاون
رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ (٦٧) .

الا أنه بعد أن أعدت اللجنة المشروع الجديد وقدم
للمجلس للمناقشة ظل يؤجل من جلسة الى جلسة ، فلم ير
النور ، غير أنه لم تمر فترة طويلة حتى أخرجت الحكومة
قانونا جديدا للتعاون هو القانون رقم ٢٣ لسنة
١٩٢٧ (٦٨) ، وهو القانون الذى وصفه الرافعى بأنه
« قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه صالح فى أحكامه ،
جعل التعاون شعبيا حكوميا بمعنى انه صار قائما على
جهود الأفراد فى تأسيس جمعيات التعاون وادارتها مع
اشراف الحكومة على أعمالها وحساباتها وارشاد القائمين
بشؤونها الى السير بها فى طريق النجاح والتقدم
وتقديم المساعدات المالية والأدبية الى الجمعيات (٦٩) » .

وفي سبتمبر ١٩٣٩ ألفت وزارة الشؤون الاجتماعية لجنة من بعض المهتمين بالحركة التعاونية كان الرافعي أحدهم ، لبحث كافة الوسائل التي تؤدي الى النهوض بالحركة التعاونية ، وقدمت اللجنة تقريرها ومقترحاتها الى الوزارة في أكتوبر من نفس العام (٧٠) .

وشاءت الظروف أن يعود الرافعي الى البرلمان كنائب في مجلس الشيوخ في نفس العام ، وان تتاح له فرصة متابعة هذا التقرير ففي جلسة ١١ ديسمبر ١٩٣٩ وأثناء مناقشة خطاب العرش أهاب بالأعضاء الاهتمام بنظام التعاون وناشد الوزارة ان تولى هذا التقرير عنايتها ، والاسراع في العمل وعدم التراخي في الأخذ بما ورد في التقرير (٧١) .

وفي سنة ١٩٤٠ قدم تقريراً عن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية الى لجنة العمال والشؤون الاجتماعية وأقرته اللجنة المذكورة ، وكان ضمن ما ورد في التقرير جزء خاص عن مصلحة التعاون والفلاح حيث أهاب بالمسؤولين في التقرير زيادة الاعتمادات المخصصة لهذه المصلحة وزيادة عدد العاملين بها وان تعطى هذه المصلحة نوعاً من الاستقلال على غرار استقلال مصلحة الطب الشرعي أو مصلحة المساحة أو مصلحة السجون

حتى تمكن من انجاز أعمالها بالسرعة الواجبة (٧٢) .

وفى جلسة ١٥ مايو ١٩٤٠ وأثناء مناقشة ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية طلب فى حديثه أثناء المناقشة من وزارة الشؤون الاجتماعية زيادة المبالغ المخصصة للتعاون لأن تقهقر التعاون سببه قلة القوة التعاونية التى تعمل فى مصلحة التعاون ووجه النقد فى حديثه الى الوزارة لأنها الفت مجلة التعاون وحلت محلها مجلة الشؤون الاجتماعية ، وأهاب بالوزارة ، بانه لم تكن الظروف ميسرة لعمل صحيفة خاصة بالتعاون ، فانه على الأقل - يجب زيادة الجزء المخصص للتعاون فى الصحيفة المذكورة (٧٣) .

وفى جلسة ٢٠ مايو ١٩٤١ ، وأثناء مناقشة ميزانية ١٩٤١ / ١٩٤٢ انتقد الرافعى موقف وزارة الشؤون الاجتماعية لانها لم تزد عدد الموظفين العاملين بمصلحة التعاون ، وان المبالغ التى ترصد لا تكفى للوفاء بمتطلبات التعاون ، الى جانب ان مجلة التعاون التى اعادتها الوزارة ، لم تعد لنفس حجمها السابق وأهاب فى كلمته بزيادة عدد موظفى التعاون وزيادة المبالغ المخصصة للحركة التعاونية حتى ينهض التعاون ويتحقق للفلاح اليسر والرخاء والرقى (٧٤) .

وتوج الرافعى أثناء عضويته بمجلس الشيوخ
نشاطه التعاونى عندما ساهم فى اخراج القانون رقم
٥٨ لسنة ١٩٤٤ والمسمى بقانون الجمعيات التعاونية
من خلال التقرير الذى قدمه نيابة عن لجنة الشئون
الاجتماعية التى اختارته كمقرر لها وكلفته بعمل هذا
التقرير ، ومن خلال مساهمته فى المناقشات • التى
دارت حول هذا المشروع قبل ان يرى النور (٧٥) •

ولم يقتصر نشاط الرافعى تجاه الحركة التعاونية على
دوره كعضو فى مجلس الشيوخ ، بل شارك فى نشاط
العديد من الجمعيات التعاونية واللجان الحكومية
والمؤتمرات التى كانت تدعو الى التعاون وتشجعه وتشد
من أزره (٧٦) •

وبعد ١٩٥٢ سعد الرافعى باتجاهات النظام فى
الاهتمام بالحركة التعاونية ، عندما صدر القانون رقم
٣١٢ لسنة ١٩٥٦ والخاص بمسألة تنظيم الجمعيات
التعاونية والتيسير على المتعاونين ، وتمنى أن توفق
الحكومة الى وضع نظام محكم للرقابة على الجمعيات
والهيئات التعاونية ، وعلاج الانحراف والاعوجاج كى
تؤدى رسالتها للمجتمع على الوجه الصحيح (٧٧) •

ثانيا الآراء الاجتماعية

مثلا انعكست عليه القضايا والأفكار السياسية والاقتصادية فتأثر بها وانفعل فكانت مجموعة آرائه وأفكاره التي عرضنا لها ، انعكست عليه كذلك القضايا والأفكار الاجتماعية التي نأج بها المجتمع المصري والتي كانت ولا زالت دليلا على حيويته وحركته الدائبة فادلى بدلوه فيها بالصورة التي سنعرض لها .

وجهة نظره فى قضية المرأة

نالت المرأة فى كتابات الرافعى اهتماما لا بأس به ، هذا الاهتمام الذى كان مبعثه ادراكه لأهمية دورها كعنصر لا يمكن تجاهله مطلقا ، وقد أخذ هذا الاهتمام أشكالا عدة منها ما تضمنته مؤلفاته من ذكر بعض النساء ممن كان لهن دور فى فترة من الفترات (٧٨) ومنها أيضا أحاديثه عن دور المرأة كأم أو زوجة فى حياة بعض زعماء مصر وكيف كان لها تأثير وفضل على حياة هؤلاء الزعماء (٧٩) أو فى أحاديثه عن أمه وزوجته وكيف كان لهن تأثير كبير ظل يذكره ويتذكره طوال حياته (٨٠) .

الا أنه رغم هذا الاهتمام البادىء ، ورغم تأييده

لدعوة قاسم أمين ووصفه بأنه « مصلح اجتماعي كبير
وانه مجدد في علم الاجتماع » بمبادئه التي نادى بها
حول تحرير المرأة ، وانه لا يمكن تحميل هذا المصلح
ما حدث من خلاعة وخروج عن الحشمة لأن دعوته كانت
الى السفور المقرون بالاحتشام والتربية الصالحة
والأخلاق القويمة (٨١) ، ودعوته الى منع تعدد
الزوجات بقدر الامكان وحصره في أضيق الحدود وأن
الطلاق يجب أن يكون مقيدا بحكم القضاء لأن اطلاق
حق الطلاق يعرض الأسرة للانحيار والتفكك (٨٢) .
وهو ما يمكن أن تسميه دعوة لاصلاح ثغرات قوانين
الأحوال الشخصية ، ورغم تأييده لبعض الأنشطة التي
كانت تمارسها المرأة وتأييده للنهضة النسائية في
مصر (٨٣) وتقديره لدور المرأة السياسي خلال بعض
الأحداث السياسية مثل ثورة ١٩١٩ واعتباره اشتراك
النساء في هذه الثورة مظهرا للتقدم الاجتماعي (٨٤)
الا انه وقف عند دعوة اشتغال المرأة بالسياسة موقفا
متحفظا بعض الشيء ففي مقال أرسله لمجلة المصرية لم
تنشره ، أوضح أنه من الأفضل أن « نسمو بالمصرية الى
حيث تكون عاملا من عوامل النهضة الوطنية ولا تريد
ان تكون عنصرا من عناصر النضال السياسي ، ذلك أن
اشتراكها في هذا النضال يضطرها الى مساهمة نقائصه

وعيوبه ، وهذا ما لا نرضاه لها . أما تخصصها للوطنية فانه ينأى بها عن تلك النقائص ويسمو بها الى المثل الأعلى ، ويجعل لها فضلا كبيرا فى اصلاح الحياة السياسية ، فان الحياة السياسية لا تصلح ولا ترقى الا عن طريق الوطنية (٨٥) .

ولما طلب منه ابداء رأيه فى موضوع حق المرأة فى الانتخاب كانت وجهة نظره « . . انه قبل النظر فى اعطاء المرأة حقوقها أن نعمل أولا على حرية الانتخاب واصلاح قانونها فهذا هو الأصل والأصل الجدير بالبحث، أما ان تعطى المرأة حق الانتخاب ، والانتخابات على ما هى عليه الآن ، فهذا كمن يضع المحراث أمام الثور (٨٦) » .

أما عن الدور الحقيقى للمرأة فقد حدده الرافعى فى ادارتها لبيتها وما يمكن أن تؤديه من دور فى هذا البيت مثل المساهمة فى الانتاج المنزلى وممارسة صنع بعض أنواعه من مأكلا وملبس وشراب ، والتزام حدود الاقتصاد فى المنزل وتشجيع وتنشيط المنتجات والمصنوعات المصرية ، أما اذا كان ولا بد من نشاط خارجى ففى ميدان الخدمة الاجتماعية متسع لجهودها وأعمالها من خلال مشاركتها فى أعمال المنظمات والجمعيات الخيرية التى تتولى رعاية الأمومة والطفولة ورعاية أبناء

الفقراء ، وانه لا يوجد من هو أجدر من النساء بالعمل
فى هذا المجال (٨٧) .

ورغم ذلك فان تحفظ الرافعى تجاه حقوق المرأة
وخاصة السياسة منها ، لم يستمر طويلا فانه أمام
اكتساب المرأة لمزيد من الأنصار والمؤيدين لنيل المرأة
حقوقها كاملة وخاصة الحقوق السياسية لم يكن أمامه من
بد الا أن يساير هذا التيار فكتب فى مقدمة كتاب
« قصة المرأة المصرية » لانجى أفلاطون « . . أرى على
الرجال أن يعترفوا للمرأة بحقوقها كاملة فى الحياة
العائلية والحياة الاجتماعية والحياة السياسية ، وأن يكون
اعترافهم عن طواعية واقتناع لا عن تورط أو مجاملة » .

« ولعمري ان دراسة هذه المسألة دراسة بحث
وتمحيص ، جديرة بان تقنع كل مفكر بشرعية هذه
الحقوق وبان تقريرها يزيد الأمة تكتلا ومناعة . .
وقدرة على الكفاح والنضال . . وييسر لها سبل التقدم
فى كل شىء فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية
والسياسية (٨٨) » .

وعندما انضمت مجموعة من طالبات الجامعة الى
الحزب الوطنى سنة ١٩٥٠ وأطلق على هذه المجموعة
اسم « لجنة الوطنيات » كان تعليق الرافعى على هذا

الحدث إن « المرأة نصف المجتمع » حقيقة أزلية كانت ولم تزل أساس الانسانية منذ خلق الله آدم وخلق معه حواء وهى القاعدة الأولى فى اقامة صرح الحضارة وتكوين الأمم وتطورها ونهوضها ، ووجود حزبنا مستمد من هذه الحقيقة فليس ترحيبنا بانضمام المرأة المصرية اليها واعترافنا لها بحقوقها السياسية شيئاً جديداً على عقولنا .. (٨٩) » .

ولكن هذه المقولة التى أعلنها الرافعى لم تكن مترجمة داخل نطاق الحزب ترجمة عملية فتؤكد المصادر ان الحزب لم يبول «العنصر النسائى فى تنظيماته اهتماماً كافياً وهو ما جعل البعض من النسوة اللائى كن يتعاطفن مع الحزب أن يهاجمنه فقالت احدهن ذات مرة « أكاد أذوب خجلاً فان حزبنا الوطنى لم يقدم للنهضة النسوية أية مساعدة وأذكر يوم أن أقيم بالجامعة المصرية احتفال احتفاءً لذكرى قاسم أمين بك نصير المرأة فعنت بوصفه الجرائد كلها ولم أجد كلمة واحدة بنجريدة الاخبار وغيرها فسألت فقيلاً لى ما نقص على طوال يومى » .

« أقول والأسى يملأ نفسى أن أكثر الأعضاء رجعيون وكلما فكرت فى هذا بدا لى أن أثور عليهم وأتمرد ولكن

مهلا فانهم يجهلون ان المرأة ارتقت وتخورت وسنعملهم
كيف يجلوننا ؟ (٩٠) » .

ورغم هذه الصيحة . فلم يهتم الحزب لا بقضية المرأة
اهتماما كافيا ولا بايجاد تنظيم للمرأة ، وهى فى رأينا
أحد العوامل التى ساعدت فى ضعف الحزب خاصة اذا
وضع فى الاعتبار ان هناك تجمعات سياسية وغير
سياسية اهتمت بهذه القضية وجعلت للمرأة نصيبا فى
تنظيماتها .

ولكن يبدو ان قيادة الحزب فى بداية الخمسينات
شعرت بوجوب اعطاء هذا العنصر أهمية فكان الترحيب
بهذا الانضمام بالشكل الذى عرضنا له ، بل ان قيادات
الحزب بدأ كل منها ينسب لنفسه الفضل فى أنه صاحب
هذه الخطوة . وكان الرافعى واحدا منهم (٩١) .

ومع موجة التغيرات التى حدثت فى مصر بعد ١٩٥٢
استمر اهتمام الرافعى بهذه القضية ، فعندما دار
النقاش حول اعطاء المرأة حق الانتخاب كانت وجهة
نظر الرافعى ان يكون ذلك على مرحلتين الأولى « منحها
حق التصويت وتكون المرحلة الثانية منحها حق الانتخاب
لعضوية البرلمان بشرط ألا تشترك فى هاتين المرحلتين
الا المرأة المتعلمة (٩٢) » .

وعندما صدر دستور ١٩٥٦ معطيا المرأة في نص من نصوصه حق الانتخاب والاشتراك في عضوية مجلس الأمة ، كانت اشادة الرافعي بهذه الخطوة (٩٣) .

ووصل الرافعي بهذه القضية مع تطور الأحداث الى مداها عندما أشار في احد مؤلفاته الى أن أجدادنا القدامى كانوا سباقين في مسائل الأحوال الشخصية عندما ساووا بين المرأة والرجل ومنحوا المرأة حقوقا لم تتمتع بها المرأة اليونانية ولا الرومانية (٩٤) .

وما يمكن قوله في النهاية ان الرافعي رغم نزعته المحافظة بعض الشيء تجاه قضية المرأة ورغم استمرار هذه المحافظة لفترة من الزمن الا انه أستجاب ، بشكل طيب ومرن للمتغيرات والتطورات التي مرت بها هذه القضية وكانت وجهات نظره التي عرضنا لها دليلا على هذه الاستجابة وتلك المرونة .

وجهة نظره في التعليم

نال موضوع التعليم اهتماما طيبا من الرافعي ، هذا الاهتمام الذي كان مبعثه ما للتعليم من تأثير على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فلم تكن الثورة العراقية مثلا وما تبعها من أحداث من وجهة

نظره الا نتاجا لحركة التعليم التى تمت فى عهد محمد على « . » فالمدارس التى أسسها والبعثات التى أوفدها الى الخارج قد خرجت طبقة مثقفة نالت حظا موفورا من العلوم ، وليس يخفى ان العلم من شأنه أن يهذب النفوس وينير البصائر وينهض بالعقول والأفكار ويسمو بها الى التماس الرقى والتقدم « ويعرفها معانى الحرية والمساواة والحقوق الانسانية . » ويهيب بها الى محاكاة الأمم الحرة فى الثورة على الاستبداد فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر فى توجيه أنظار المثقفين الى التبرم بالاستبداد والتطلع الى الحرية والدستور ، واقرنت النهضة العلمية بنهضة فى الأدب قوامها الشعراء والكتاب من أدباء ذلك العصر والأدب بما يطبع فى نفس الأديب من التطلع الى المثل العليا يمهد للنهضات الوطنية ويغذيها ويحدو الأمم الى الاستمساك بالحرية والكرامة والانسانية والنفور من الذل وأبائ الضيم والمهانة (٩٥) . »

واذا كان هذا هو دور التعليم فى جانب من الجوانب، فانه من جانب آخر له دوره المؤثر فى حياة المواطن فهو من وجهة نظر الراقى « يجعل من المواطن عضوا منتجا فى الهيئة الاجتماعية ، يعتمد عليه فى خدمة

المجموع ، وبغير العلم يصبح عضوا عاما قليل الأثر بل قد يصبح عالة على المجتمع (٩٦) » .

وزاد الرافعى على ذلك بأنه بشكل عام « لا نهضة بلا علم ولا وطنية بلا علم ولا حرية ولا اشتراكية بلا علم ، فالعلوم والفنون والآداب هى طريقة الحرية والسعادة والرخاء للأفراد والجماعات (٩٧) » .

وإذا كان الرافعى قد ركز على أهمية وخطورة الدور الذى يؤديه العلم للمجتمع بشكل عام وللأفراد بشكل خاص ، فإن تركيزه كان أشد على أهمية الدور الذى يؤديه المواطن المتعلم بدعوته لأن يكون القدوة فعليه أن يتقدم الصفوف للانخراط فى سلك الجندية ليكون قدوة للعامل والفلاحين وأنه لا يجميل بنا أن نلوم الفلاحين على تفوزهم من الخدمة العسكرية « لأنهم اذا يرون المتعلمين يترفعون عن الخدمة العسكرية فلهم العذر أن يتوهموا أنها سخرة تبثلى بها الطبقات الفقيرة ، وهذا الوهم يفسد الروح القومية والحزبية فى طبقات الشعب (٩٨) » .

وفى أثناء عمل الرافعى فى لجان الدستور ١٩٥٣ ، كانت له وجهة نظر فى مسألة الانتخابات ومن يمارس هذا الحق ، فأوضح أنه اذا كانت التشريعات « تعتبر

الانتخابات وظيفية اجتماعية وسياسية يشترط فيمن يتولاها أن يكون مواطنا داعيا وصالحا ، فلا تثريب علينا اذا ميزنا المتعلم على الجاهل فى التصويت فيعطى للمتعلم مثلا ثلاثة أصوات مقابل صوت واحد للأمى ، والحامل للشهادة العالية ٥ أصوات أو أكثر مع جعل التصويت اجباريا بالنسبة للمتعلمين ، لأننا بهذه القاعدة نكفل تمثيل المتعلمين فى عملية الانتخابات على أوسع نطاق ممكن ، أما الأميون فلنتركهم أحرارا فى التصويت أو عدم التصويت (٩٩) » .

ورغم اعتراض البعض على وجهة نظر الرافعى هذه (١٠٠) وعدم أخذ النظام بهذا عندما قرر حق الانتخاب لكل المواطنين الا أنه يمكن القول بأن هذا الرأى رغم مصادرته لحق أكبر نسبة من الشعب حينذاك ، فانه مما يلفت النظر فيه هو ادراك الرافعى لخطورة ما يؤديه الإنسان المتعلم أثناء العملية الانتخابية فليس من السهل تضليله أو ممارسة الضغوط عليه اذا ما قيس بالشخص غير المتعلم .

ومن موقع ادراك الرافعى لأهمية التعليم ودور المتعلم فى المجتمع كانت تلك المشاركة الفعلية من قبله

فى نشاط بعض المؤسسات التعليمية مثل مدارس الشعب التى أنشأها وأدارها الحزب الوطنى فى أواخر ١٩٠٨ وكان الهدف منها على حد قول الرافعى تعليم الفقراء مجاناً ، عندما تطوع مع بعض رفاقه لالقاء المحاضرات والدروس بالمجان بهذه المدارس ومن خلال هذه المحاضرات والدروس كانت فكرة اخراج أول مؤلفاته « حقوق الشعب » (١٠١) .

أيضا وقع الاختيار على الرافعى ليكون عضوا مؤسساً لمعهد « فاروق الأول للثقافة العليا » والذي صدر مرسوم ملكى بإنشائه فى يناير ١٩٤٢ وكان الهدف منه « العمل على ايجاد ثقافة قومية تحمل طابع الجيل ، وتتفق مع روح العصر ومظاهر التقدم الحديث ، ودرس عبقرية الشرق وفلسفته وتاريخه وآدابه درسا واسعا منظما والعناية فى الوقت نفسه بدراسة عبقرية الغرب دراسة تحليل ومقارنة ، وتشجيع الباحثين والمؤلفين المصريين وذلك لمنحهم مكافآت مالية تقديرا لهم وبتتويج مؤلفاتهم ، وبصفة عامة انعاش الحركة الفكرية فى البلاد وضم شتاتها واستغلال المواهب المصرية بحيث يصبح المعهد مركزا جاذبية ونقطة ارتكاز لها ومبعث حياة وبركة ونماء فى رأس مال الأمة (١٠٢) » .

ومن منطلق ادراك الرافعى لأهمية وخطورة دور التعليم كانت دعوته الى أنه يجب أن يدخل فى خطة المصريين لمحاربة الاحتلال « الاضراب عن مدارسهم شيئاً فشيئاً والعمل على اقامة مدارس تكون أحرارا فى ادارة سياستها (١٠٣) » . وانه يجب على الحكومات العمل على نشر التعليم بكافة أنواعه وخاصة التعليم الإلزامى وجعله اجباريا ومجانيا ، والاهتمام بالتعليم الفنى ، وانه يجب تخصيص أكبر نسبة من الميزانية لهذين النوعين ، وانه يجب تطوير واصلاح برامج التعليم بحيث يساير النهضة الحديثة ويتفق مع حاجة البلاد ، كما كانت دعوته أيضا للنهوض بالتعليم الجامعى من خلال دعوته لاستقلال الجامعة لان « الاستقلال الجامعى هو عماد الرسالة التى تؤديها الجامعة ، وهو الذى ينشئ شباب الجيل نشأة استقلالية صحيحة تجمع بين العلم والاخلاق والفضيلة والمثل العليا العامة والخاصة » ، وأوضح أيضا انه « من أوجب واجبات الحكومة بالنسبة لىتعليم الجامعى توفير الأساتذة الأكفاء وهذا يقتضى ألا تقتنصهم الوزارات ولا تغريهم بالمزايا والمنافع فتنتزعهم من بيئة العلم والتعليم وتطوح بهم فى تيه الوظائف والتوظيف ان على الحكومة تقع تبعه حرمان الجامعة من وظائف الأساتذة

الأكفاء الذين أسندت اليهم وظائف غير جامعية ، بعد أن تخصصوا للعلم والتعليم ، فهذه الوسيلة فى الاغراء هى من أسباب تأخر التعليم الجامعى عندنا فلتقلع الحكومة عن هذه الوسيلة التى تعد سلاحا مصوباً الى كيان الجامعة والتعليم العالى (١٠٤) » .

وربط الرافعى بين الدعوة لنشر التعليم وتطويره وبين القيم والمثل العليا ، فكانت دعوته للاهتمام بالجوانب والنواحي الدينية والأخلاقية فى برامج التعليم ، وأن يكون لها شأن مذكور وملحوظ ، وأن على أولياء الأمور معاونة الوزارة فى هذه الناحية حتى ينشأ الجيل الجديد مزوداً بالعلم والخلق والدين (١٠٥) . ورغم اقتناع الرافعى بأهمية المعلم وخطورة الدور الذى يؤديه ، ودعوته لتطوير التعليم وتحديثه فى كافة مراحله ، كان الموقف الذى وقفه - واتسم بالحزبية الواضحة ، فى معارضته لوزارة الوفد الأخيرة عندما أعلن مصطفى النحاس فى خطبة العرش اطلاق المجانية فى التعليم الثانوى ، وكانت وجهة نظره فى معارضة هذا الاجراء « ان اطلاق المجانية فى التعليم الثانوى . . لا يقضد منه الا الدعاية للوفد ، وفيه ضرر بالتعليم وبالحالة الاجتماعية للبلاد ، اذ انه يصرف التلاميذ عن أن يحوزوا بجدهم واجتهادهم الستين فى المائة التى

كانت مشروطة للمجانية ، وفيه تبعاً لذلك هبوط
لمستوى التعليم » .

« كما أن تعميم التعليم الثانوى بالمجان دون
الاستعداد الكافى له فى المدرسين الأكفاء ، والأماكن
الصالحة يؤدى الى حشر الطلبة فى الفصل الواحد بأكثر
مما تحتمله قواعد التدريس وأصول التربية ، وبالتالى
الى هبوط مستوى التعليم والأخلاق بينهم ، وقد حدث
فعلاً أن زادت الوزارة عدد التلاميذ فى كل فصل عن
الحد الذى تقتضيه نظم التدريس الصحيح ، مما جعل
المدرسين لا يستطيعون أن يؤدوا واجبهم فى تعليم
تلاميذهم ، وتبين أن المستوى العلمى والخلقى لهؤلاء
التلاميذ قد هبط عما كان عليه ، فهذا النظام أدى الى
انحطاط مستوى التعليم الثانوى ، ويؤدى تبعاً لذلك
الى انحطاط مستوى التعليم الجامعى ، ويرجع بالتعليم
والأخلاق جميعاً الى الوراء » .

« على أن جعل التعليم الثانوى كله بالمجان قد صرف
التلاميذ عن التعليم الفنى الزراعى والصناعى
والتجارى الذى كان بالمجان من قبل ، وفى هذا ولا ريب
اضرار بنهضة البلاد الاقتصادية وتعطيل للإنتاج
الصناعى والزراعى فيها ، ولكن لا بأس فى نظر الوفد

من كل هذه العواقب السيئة الى جانب الدعاية للوزارة الوفدية بانها قررت جعل التعليم جميعه بالمجان ، فى حين انه لم يتقرر فى أرقى البلاد كانجلترا وأمريكا اذ توجد فيها مدارس ثانوية خاصة يدفع أولياء الأمور فيها مصروفات (١٠٦) » .

ورغم وجاهة بعض الملاحظات التى ابداهها ، الا انه لم يقف نفس الموقف مع نظام يوليو عندما جعل التعليم مجانا فى كل مراحله بما فيها التعليم العالى ، بل كانت اشاداته بما شيده النظام من مؤسسات تعليمية (١٠٧) .

وجهة نظره فى الفنون :

ربط الرافعى بين العلوم والفنون والأدب عندما أوضح كما قلنا سابقا بانه لا نهضة بلا علم ولا قوة بلا علم ولا وطنية بلا علم فالعلوم والآداب والفنون هى طريق الحرية والسعادة والرخاء للأفراد والجماعات . ومن هذا المنطلق شهدت بعض كتبه وكتاباتة الاهتمام بهذا الجانب فقد أوضح مثلا فى حديثه عن عهد اسماعيل أن « النهضة الفنية تشتمل على الظواهر المعروفة بالفنون الجميلة ، وهى الفنون التى تستثير فى النفس احساس الجمال وتنمى فيها ملكته ، ولامرأ فى انها من عوامل

نهضة الأمم لما تنتجه من تهذيب النفوس ونشاط العقول ، وترقية العواطف « وتوسيع المدارك وتفتح الالذهان الى دقة الملاحظة وصواب النظر » ، وكيف ان ميول الحكام الى الفن هى غذاء للنهضة الفنية وهو ما انطبق على اسماعيل (١٠٨) .

أما عن المسرح ولغته فكان رأيه « ان المسرح هو القصة الناطقة ، فهو من هذه الوجهة يجب ان يكون منسجما مع أدب القصة وأسلوبها ، وليس من شك ان القصة لا تكون قوية وجذابة ولها روعة فى النفس الا اذا كان أسلوبها أدبيا يجمع بين البلاغة والسهولة ولا توجد بلاغة فى اللغة العامية . فأول شرط لقصة القصة المسرحية وجاذبيتها النفسية والمعنوية ان تكون باللغة الفصحى على شرط ان تكون لغة فصحي سهلة مقبولة مفهومة لا بسط الناس المأما باللغة العربية (١٠٩) » .

أما عن فن النحت فشهد له تاريخه فى المحاماة ، دفاعه الشهير عن المثال محمود مختار فى الخلاف الذى حدث بينه وبين الحكومة حول تصميم تمثالين لسعد زغلول كان قد كلف بعملهما (١١٠) ، فقد وقف يوضح ان المحاكم لم يسبق لها ان نظرت مثل هذه القضية فى

ظروفيها وملايساتها . لأن هذه أول مرة فيما نعلم تقف حكومة موقف الخصومة والاساءة والتحدى تجاه فنان يعد بحق نابغة الفنانين في بلاده ولا نعرف حتى الآن حكومة وقفت من نوابغ فنانيتها مثل هذا الموقف الذي وقفته الحكومة من المثال « مختار » .

وبعد أن استعرض تطورات القضية منذ وفاة سعد زغلول ١٩٢٧ وحتى نظر القضية أمام الحاكم وموقف الحكومة حياله ، قال « . . » والحق أن هذا موقف مدهش ومؤلم معا فبدلا من أن تشجع الحكومة أول فنان رفع من شأن الفن المصري في معارض الفنون العالمية بدلا من أن تشجعه ماديا وأدبيا، بل بدلا من أن تحترم تعاقدها معه نراها على العكس تنقض عهدها معه وتضرب الفن في شخصه ضربات قاسية لا يقرها عدل ولا قانون ولعمري ليس بمثل هذه التصرفات تنهض الفنون الجميلة ، فالفن فكرة وقريحة والهام ، هو أبدا في حاجة الى رعاية الحكومات والجماعات وتعضيدها ، وإذا وقفت أي حكومة حيال الفن والفنانين موقف الاضطهاد والتشدد في الخصام ، كان ذلك نذيرا بالقضاء على النهضة الفنية في البلاد وهذا هو الموقف الذي تقفه الحكومة في هذه الدعوى » .

وبعد ان استعرض أيضا في دفاعه ما قالتها بعض
المجلات العالمية المتخصصة في الفن عن مختار قال في
نهاية دفاعه « فلننظر الآن كيف عملت الحكومة على قتل
هذه الروح الجديرة بالفخر والاعجاب والى ما اتبعته
من شتى الوسائل ومختلف الأساليب لمناهضة مختار
ومحاربة الفن في شخصه لأسباب سياسية لا ينبغي
التعرض لها هنا . ولكن مختار الذى أرادت الحكومة ان
تجعله من ضحايا السياسة لا شأن له فى الواقع ولا صلة
له بها فهو كرجل فن يسمو بنفسه عن كل هذا التطاحن
الحزبى وعن تلك المنازعات السياسية التى تكاد تقضى
على كل عمل صالح وفكرة طيبة (١١١) » .

أيضا حفظت لنا المصادر مساهمته فى بعض الأنشطة
التي لها صلة بالفن والثقافة منها اختياره عضوا فى
لجنة الاعلام التى كونتها مصلحة الاستعلامات وهى لجنة
كان الهدف منها وضع « مذكرات عن عيوب المجتمع
المصرى وتحليلها سيكولوجيا للاستفادة من ذلك فى
صناعة السينما ، مع تخصيص مكافأة مالية وجوائز
لأحسن الافلام المصرية (١١٢) » .

رأيه فى مشكلة الزيادة السكانية :

أثناء مناقشة الميزانية بمجلس الشيوخ لعام ١٩٤٠ / ١٩٤١ وقف الرافعى فى جلسة ٢٦ مارس ١٩٤٠ يبدى رأيه فى تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ فأوضح ان هناك مشكلة خطيرة يجب أن نوجد لها حلا ، والمشكلة هى زيادة عدد السكان فى نفس الوقت الذى لا تزيد فيه رقعة الأرض الزراعية بنفس النسبة ، فالزيادة السكانية تفوق بكثير الزيادة فى مساحات الأرض الزراعية ، وأوضح ان فقدان هذا التناسب من شأنه ان يؤدى الى انخفاض مستوى المعيشة « وبالتالى تقل مقدرة الأهالى على الانتاج الاقتصادى وعلى دفع الضرائب أو ترهقهم وتزيدهم عسرا وضنكا » .

« والفقر يجر من وراءه العجز عن الكسب واعتلال الأجسام وضعف البنية وانتشار الأمراض وبذلك تقل مقدرة النسل الجديد على العمل والكفاح وتنشأ أجيال ضعيفة هزيلة لاتعتمد عليها لا فى حياتها القومية ولا فى المعترك الدولى ولا فى الحياة الشخصية بل تكون فى الغالب عالة على المجتمع . يضاف الى ذلك ان ازدحام السكان يستتبع ازدياد الجرائم ولذلك لوحظ فى الاحصاءات الأخيرة ان المناطق الأكثر ازدحاما بالسكان

هى المناطق التى يزداد فيها عدد الجرائم بسبب شدة
التزاحم على الرزق » .

وبين فى حديثه أيضا ، انه رغم موافقته على الحلول
التي طرحها البعض لحل هذه المشكلة مثل زيادة الانتاج
الزراعى واستصلاح الأراضى وكذا زيادة موارد
الصناعة الا انه أوضح انها لا تكفى وحدها لعلاج الداء
بل يجب أن يقترن بها العمل على ضبط النسل بالدعوة
المجدية اليه بالوسائل المشروعة وابدئ اعتراضه على
ما رده البعض بأن موضوع ضبط النسل يتنافى مع
شريعة البلاد وعاداتها ، وبين ان هذا الاعتراض لا يتفق
والحقيقة » فليس فى الشريعة السماح أى نص يحول
دون ضبط النسل ما دام الأمر بتوافق الزوجين ، وهذا
هو الرأى المعول عليه بين ائمة الفقه وعلمائه .. »
وأوضح كذلك ان الشريعة حفلت الى جانب ذلك بقواعد
اجتماعية غاية فى الحكمة تضىء لنا الطريق نحو حل
هذه المشكلة .

وبعد ان أورد ما يؤكد به مقولته قال « فليس اذن
فى الشريعة الاسلامية ما يمنع ضبط النسل بالطرق
المشروعة .. أما اذا كانت عاداتنا القديمة لم تألف
ذلك فالعادات عرضة للتغيير والاصلاح والتهذيب

ولا يصح ان تقف العادات عقبة دون الوسائل التى يراد
بها انقاذ الشعب من خطر الضعف والانحلال ومن
الواجب علينا ان نعمل من هذه الناحية على درء الخطر
الذى يتهدد الطبقات العاملة فى الزراعة والصناعة
والطبقات المتوسطة اليسار فى الريف والمدن . لاننا
انما جئنا هنا لكى نرعى الطبقات جميعا لقد سبقتنا
أمم متحضرة راقية الى ضبط النسل فكان ذلك من
الوسائل الفعالة لرقى النسل فى البلاد واعداد أجيال
قوية صحيحة البنية سليمة من العلل والأمراض مستكملة
العدة للكفاح فى الحياة والاضطلاع بأعباء الواجبات
الشخصية والقومية » .

« فالمسألة تحتاج منا الى رعاية قومية صحيحة
 واجتماعية لضبط النسل لكى تعالج هذه المشكلة التى
يلزمها كثير من الحزم والاقدام (١١٣) » .

ورغم عدم اعتراض أعضاء الجلسة على ما قاله
الرافعى ، الا أن الاعتراض جاء من صحيفة مصر
الفتاة ، فبعد ان أوردت بعضا مما قاله الرافعى فى
الجلسة ، اعترضت على وجهة نظره كلها وأوضحت ان
الحل لا يكون « بضبط النسل وأحكام صمام عليه وهو
دم الأمة وشبابها المتجدد بل باستغلال مرافقها الطبيعية

وصناعة خاماتها الزراعية وكفاية كل استهلاكها من عملها محليا ، فما كان العدم وسيلة للوجود وما كان الفناء طريقا الى الحياة وما كانت الانانية سبيلا للايثار ، ، وهاجمت الصحيفة اعتماد الرافعى على الدين فى تأييد وجهة نظره فقالت « وكم يكون حسنا لو ان الاستاذ الكبير لم يعرض الاسلام فى هذه الناحية ويعلن رضاء الاسلام عنها ولكنه الموقف المرهف دائما والانتصار للفكرة والاندفاع خلف تحقيق ما يؤمن وينتصر له . . . والاستاذ الرافعى من اصحاب العقائد والمكافحين لأجلها وحسبه ان يظل طوال حياته مجاهدا مناضلا يعاف المناصب الحكومية ويؤمن بها شعبية مكافحة صحيح انها عقيدة اخطأت مكانها ولكنه سيعود بها وسيعمل للتحرى عنها حتى تأخذ مكانها من نفوس تلاميذه الى جوار أخواتها من بنات أفكاره وحقائقه العلمية (١١٤) » .

ورغم هذا الاعتراض ، الا ان الرافعى ظل مؤمنا ومتمسكا بما دعا اليه فلم يكن يتردد فى قبول أى دعوة لحضور أى مناظرة أو محاضرة تعالج هذا الموضوع (١١٥) ، واستمر الرافعى على ايمانه وتمسكه بوجهة نظره ، بل تتخولت المسألة فى أخريات حياته الى دعوة ليشن لضبط النسل بل لتحديد النسل فعندما اخرج

مؤلفه عن تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة
١٩٦٣ كان ضمن ما ورد به ثناءه على عمرو بن العاصي
لأنه دعا في إحدى خطبه الى ما تصوره الرافعي بأنه
تحديد للنسل (١١٦) .

وقد علق أحد الكتاب المعاصرين لنا على دعوة الرافعي
لضبط النسل وتبصيره بخطر الزيادة السكانية منذ
فترة ليست بالقصيرة ، فقال « لو أننا أخذنا بما قاله
الرافعي منذ ذلك التاريخ لما كانت لدينا أزمة سكان ،
ان ما قاله هذا الرجل يومئذ في مجلس الشيوخ جدير
بأن يكون مرجعا لدعاة ضبط النسل في هذا العصر . .
ترى لو أننا قد أخذنا برأى عبد الرحمن الرافعي منذ
أربعين سنة أو تزيد بالنسبة لضبط النسل منذ
الأربعينات . . هل كنا نواجه ما نواجهه الآن في
الثمانينات ؟ » .

« أريد أن أقولها صراحة بعيدا عن المعتقد السياسي ،
ان هذا البلد قد شهد أئمة من دعاة الإصلاح في كل
عصر ومن مصلحة أبناء هذا العصر ان يراجعوا آراء
أولئك الأئمة بما يناسب عصرنا منها » .

« وليس صحيحا ان كل ما كان ماضيا لا يصلح
للحاضر ، فهناك قضايا عامة لا تزال تسرى في ضمير
المجتمع وحياته من أقصى عصور الماضي الى اليوم وإلى

الفد ، وليس شك ان كل مصلح من المصلحين كان سابقا على عصره بحيث نستطيع ان نقول انه كان فى جيل سابق يوجه الخطاب الى جيلنا (١١٧) » .

رأيه فى مفهوم العدالة الاجتماعية :

قال الرافعى فى احد أسفاره « ان المجتمع الراقى السليم أقدر من المجتمع المتأخر السقيم على تحقيق أهداف البلاد وأقدر منه أيضا على احتمال اعباء الدفاع الوطنى ، ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية تلك الازمات التى لا تخلو منها الحياة الدولية والقومية » .

« فالصلة وثيقة بين الدفاع والجهد الوطنى عامة ، وبين حالة البلاد الاجتماعية ، ولا يمكن للحركة الوطنية ان تؤدى رسالتها الا اذا وجهت جانبا من جهودها لرفع المستوى الاجتماعى للشعب على اختلاف طبقاته » .

« وقد لقيت الحركة الوطنية العقبات والمتاعب فى مختلف مراحلها من جراء تأخر حالة البلاد الاجتماعية وكان هذا التأخر من أسباب ركودها حيناً ، وضعفها وتخاذلها أحيانا (١١٨) » .

ومن خلال المفهوم والمنظور الناضج للعلاقة بين الجهاد

الوطني وحالة البلاد الاجتماعية كانت وجهة نظره في مفهوم العدالة الاجتماعية التي يستقر من خلالها الكيان الاجتماعي فقال في تفسيرها انها « اقرار الانصاف والتوازن بين طبقات المجتمع وهي مهمة من أعظم مهام الحكومات ، لا تقل أهمية عن أهمية العدل بين الأفراد ، فكما ان من أوجب واجبات الحكومة تخصيص المحاكم لاقامة ميزان العدل بين الناس ، فمن أعظم واجباتها وضع النظم الكفيلة باقامة العدل بين الطبقات » .

« وأساس هذه المهمة الا تتحيف طبقة على حقوق طبقة أخرى ، وان تقل الفوارق الشاسعة بين الطبقات وان تعمل الدولة على تحسين حالة الطبقات الفقيرة ورفع مستواها من الوجهة الاقتصادية والصحية والثقافية والاخلاقية ، وبذلك يتحقق التضامن الاجتماعي بين أفراد الأمة ، وتتمكن الروابط بين الطبقات فتقوى الأمة في مجموعها وتزداد تكتلا ومناعة (١١٩) » .

وأوضح الرافعي بعد هذا التعريف ان العدالة الاجتماعية لا تتحقق الا من خلال التشريعات فعلى « المشرع ان يتدخل بين الطبقات لكي يقر العدل الاجتماعي بينها ، وهو واجب تقتضيه العدالة

والانصاف اذ لا يخفى ان ثراء أصحاب الأموال والملكيات الكبيرة لا يرجع الى جهد أصحابها فحسب بل يدخله الى حد كبير جهد المجتمع ذاته وطبقاته المختلفة وأفراده العديدين المجهولين ، فمن العدل أن ينال هذه الطبقات وهؤلاء الأفراد بعض ما يتمتع به الأثرياء ، لانهم لو استثمروا أموالهم فى أرض بلقع جرداء من حكومة منتظمة ومجتمع متعدد الطبقات لما ربحوا شيئا من هذا الثراء (١٢٠) » .

وبين الرافعى فى معرض حديثه عن مفهوم العدالة الاجتماعية ، السبل التى يجب أن يسلكها التشريع كى تتحقق العدالة الاجتماعية ، مثل تحديد الارباح التى يجنيها التجار والشركات وأصحاب المشروعات التجارية والصناعية حتى لا يرفعوا أسعار منتجاتهم ويرهقوا الشعب ، ولكن يجب أن يكون هذا التحديد معقولا فلا يرهق المستهلك ولا يغبن المنتج ، وعلى المشرع ان يتدخل أيضا لتحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، تحديدا لا غبن فيه للمالك والمستأجر وعليه ان يتدخل أيضا لوضع حد لزيادة الملكية الزراعية لان وضع حد لهذه الزيادة « هو تشريع اجتماعى واقتصادى واجب لعلاج الفروق الهائلة بين أبناء الأمة ، وسوء توزيع ملكية

الأرض وما يقترن به من ظلم واجحاف بالفقراء ، وهذا
التحديد أيضا علاج ناجح للانخفاض الجسيم في شئون
المعيشة للغالبية العظمى من الأهلين (١٢١) » .

وعلى الدولة الا تكتفى بما ينادى به البعض بحل
هذه المشكلة بالدعوة لاستصلاح الاراضى وتوزيعها على
صغار الملاك والمعدمين ، بل عليها « ان تعمل على خلق
ملكيات صغيرة ومتوسطة فى أوسع دائرة لأن المجتمع
يرقى بها ماديا وأديبا ، ما لم تتسع رقعة الملكيات
المتوسطة الصغيرة ، فان مشكلة الفقر تبقى مضروبة
على البلاد (١٢٢) » .

وأوضح أيضا ان العلاج الرئيسى لسوء توزيع الملكية
الزراعية « هو وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة ووقف
هذه الزيادة فهو السبيل لنشر الملكيات الصغيرة ، ثم
انه الوسيلة الفعالة لمنع استمرار الارتفاع فى أسعار
الاطيان ، فان تهافت كبار الملاك على زيادة ما يمتلكون
من شأنه ان يرفع اسعار الاطيان ارتفاعا لا يتناسب مع
اثمانها الحقيقية ، وارتفاع أسعارها يؤدى الى ارتفاع
الايجارات والى غلاء المعيشة وبالتالي الى ازدياد الضيق
فى البلاد .

وعلاج هذه الحالة يكون بتحويل اجبارى لرؤوس

الأموال الى الميادين الصناعية فتزداد ثروة البلاد ويرتفع
بالتالى تبعا لذلك مستوى المعيشة بين الأهلين (١٢٣) » .

أيضا كان ضمن ما طرحه لتحقيق العدالة الاجتماعية
« وضع نسبة تصاعدية للضرائب بنسبة تصاعد الدخل ،
فترتفع فئة الضريبة كلما ازداد الدخل ورأس المال ،
ومن هنا جاءت فكرة الضريبة التصاعدية على الايراد
العام للفرد الى جانب الضرائب النوعية » . فالضرائب
التصاعدية هى وسيلة لتحقيق هذه الفكرة هذا الى انها
مصدر عادل لزيادة الدخل في ميزانية الدولة وهذه الزيادة
ضرورية لمواجهة نفقات الدفاع الوطنى ومشروعات
الاصلاح وال عمران التى تعود على البلاد وأهلها بالتقدم
واليسر والرخاء (١٢٤) .

واذا كان الرافعى قد أقر الضريبة التصاعدية فانه
على الجانب الآخر أوضح ان العدالة الاجتماعية تقتضى
« أيضا اعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب » . وان
يكون حد الاعفاء مرتفعا فى الضرائب العقارية
والمنقولة ، والمشرع يحدده مستوحيا العدل والانسانية
ويجب أن يعفى الدخل الذى لا يتجاوز هذا الحد من أية
ضريبة سواء أكان مصدر الدخل عقارا أم منقولا أم
كسب عمل . لأن الهيئة الاجتماعية لا ينبغي ان ترهق

الطبقات الفقيرة بالضرائب ولأن الأساس العادل للضرائب هو القدرة على الدفع (١٢٥) وأوضح الرافعى كذلك ان « العدالة الاجتماعية تقتضى أيضا التفرقة بين الدخل الناتج من جهد الفرد والدخل الناتج من رأس المال من غير عناء أو من طريق الميراث ، ومن حق المشرع بل من واجبه ان يرفع فئات الضريبة مفرقة بين هؤلاء وأولئك ، وان يزيد فئات الضريبة تصاعديا كلما ازداد نصاب الثروة والدخل وليس يخفى ان ضريبة الموارد فى كثير من الدول قد تستغرق ثلاثة أرباع التركات الضخمة ، فيلزمنا ألا نتردد فى اتباع هذه السياسة فى تشريعنا الضرائبى (١٢٦) » .

ومع التغيرات الجديدة التى عاشتها مصر بعد ١٩٥٢ استمر الرافعى فى دعوته لأن تسود العدالة الاجتماعية فى المجتمع حتى يستطيع مواجهة الغاصب المحتل جبهة واحدة فأوضح أن الاصلاحات التى قررتها الحكومة كتحديد الملكية الزراعية وتحديد الايجارات ، وما الى ذلك لا يقصد منه تغليب طبقة على أخرى بل ترمى الى ايجاد التعاون بين الطبقات بين الملاك والمستأجرين ، بين الاغنياء والمتوسطين والفقراء ، فعلى هذه الطبقات كافة ان ينظروا اليها بهذه النظرة الصادقة السامية ولا يتخذوها وسيلة لأثارة العداوة والبغضاء بينهم .

« بل عليهم أن يتقبلوها بالرضا والاستبشار ، وأن يجعلوها أداة تعاون بينهم ، وعنوان تضافر وتضامن وتآخ بين الكبير والصغير والمالك والأجير والغنى والفقر . . . وعلى الأغنياء الذين قضى قانون الاصلاح الزراعى بان لا تزيد ملكيتهم الزراعية عن مائتى فدان ان ينزلوا عن رضا وطيب خاطر عما زاد على هذا القدر ، وان يتفاءلوا خيرا بهذا الوضع الجديد » .

« . . . أما بالنسبة للمتوسطين والفقراء الذين حدد قانون الاصلاح الزراعى علاقاتهم بمؤاجريهم ، الذين سينالهم نصيب من أملاكهم . فعليهم ألا يطمعوا أكثر مما رسمه القانون ، وان يظلوا على صلاتهم الطيبة بمؤجريهم ، فيؤدوا التزاماتهم التى فرضها عليهم القانون ولا يسعوا فى التحلل منها ، فانهم لا يكسبون بمناصبه الملاك العداء وانما الخير كل الخير لهم فى أن يظلوا على عهدهم مع الملاك، وان يسود التعاطف والتعاون بين هؤلاء وأولئك وتبتعد البلاد عن شبح العداء بين الطبقات (١٢٧) » .

وكم كان اغتباطه بما قام به نظام يوليو من اجراءات مست الاقتصاد الوطنى مثل تأميم القنساء وسياسة التمصير واستكمال قوانين الاصلاح الزراعى ،

وقوانين يوليو ١٩٦١ ، لانه اعتبرها من مجالات تحقيق
العدالة الاجتماعية (١٢٨) .

البيئة وتأثيرها فى الانسان :

رغم اعتراف الرافعى بان الاستعداد الفطرى للنبوغ
يولد مع صاحبه ، وأن هناك الهاما يودعه الله فى نفس
النابغة ، وأن هناك العناية الالهية ، الا أنه لم ينكر أنه
يجب أن يحسب حساب لتأثير الوسط والوراثة (١٢٩) ،
فنشأة المرء بلا ريب لها « دخل كبير فى مصيره »
فالوراثة والبيئة والتربية الأولى والعصر السياسى
والاجتماعى تؤثر فى شخصية الانسان وتوجيهه الوجهة
الأولى فى الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول فى
شخصية المرء فانها تطبعه بطابع يبقى فى الغالب على
مر السنين ويرتسم أثره فى أخلاقه وميوله واستعداده
وعقائده وآرائه وأعماله وأطواره فى الحياة (١٣٠) .

وقد انعكست وجهة نظر الرافعى هذه فى أحاديثه
عن الشخصيات البارزة التى لعبت أدوارا على المسرح
السياسى من أمثال على مبارك وأحمد عرابى وشريف
باشا ومصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهم ، فقد خرجت
هذه الشخصيات وغيرها وتأثير البيئة فاضح فى كل
سطر كتبه الرافعى (١٣١) .

ولما كانت الشخصيات السابقة هي شخصيات بارزة، أثرت البيئة في أخلاقها ومسالكتها فخرجت الى الحياة شخصيات سوية ، فان الرافعى لم ينكر ان عامل البيئة له دوره المباشر أيضا فى اخراج شخصيات غير سوية مثل المجرمين ومن على شاكلتهم وعليه كان الرافعى من المؤيدين لوجهة نظر ان المجرم ليس مجرما بطبعه ، وعليه فانه عند معالجة أسباب انتشار الجرائم ، فانه يجب دراسة الوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه المجرم أو بعبارة أخرى العوامل التى تؤدى الى وقوع الجرائم لانها عوامل اجتماعية أكثر مما هي عوامل شخصية (١٣٢) .

وجهة نظره فى بعض التقاليد والعادات :

كانت ظاهرة « التقليد » من الظواهر الاجتماعية التى تعرض لها الرافعى ، ركز الرافعى فى تناوله لهذه الظاهرة على بعض الخواص من آلامه وحكمته فى تعرضه لهذه الظاهرة « ان الخاصة من أمتنا هم المسئولون عما أصاب العامة من فساد لانهم قدوة الأمة فى الصالحات والسيئات (١٣٣) ومن خلال تعرضه لتصرفات بعض الخاصة ركز على عدة جوانب منها تقليد هؤلاء الخاصة للأوروبيين فى أزيائهم وعاداتهم ونظام حياتهم ،

وكيف أثر هذا بشكل مباشر على اقتصاد البلاد ففي شرائهم للمنتجات الأوروبية ، واحتقارهم للانتاج المحلى ، انما يقدمون خدمة كبيرة لرأس المال الأجنبى والمصنوعات الأجنبية على حساب المصنوعات المحلية ، وتزداد الخطورة عندما يقلد العامة الخاصة وما يتركه ذلك من اتساع مشكلات الاقتصاد وكيف يظل المصرى ، بذلك معتمدا على الأجنبى فى قضاء حاجاته ، وانه كان بالأولى ان يقلد هؤلاء الخاصة ، الأوربيين فى حرصهم على مصالح بلادهم وخوفهم عليها وتشجيعهم لانتاج بلادهم (١٣٤) .

وانتقل الرافعى بعد ذلك الى جانب آخر فى تحليله لفئة الخاصة والكبراء عندما وجه الاتهام اليهم بأنهم « لا يهتمون فى سيرتهم وأعمالهم بحكم أمتهم عليهم ، فنراهم يقدمون على المجاهرة بما يصادر رغائب الأمة ويعارض مصالحتها ، ومع ذلك لا يبالون أن يقال عنهم انهم أضروا بآمتهم أو انحازوا الى صفوف الاعداء . »

وكان تحليل الرافعى لذلك فى تحميله الشعب مسئولية ذلك ، فالوسط الذى يعيش فيه هؤلاء وهو الشعب لا يجد منه رقابة شديدة فاذا عمل عملا يخالف

ارادة الأمة لا يعاتب عليه ولا يناله منه أذى » فاذا غشى
المنتديات والمجتمعات قوبل بالحفاوة والاحترام ولا
يجد واحدا ينظر اليه بعين الاحتقار والازدراء واذا ذكر
اسمه فى المحافل أو بمناسبة ارتقائه فى وظائف
الحكومة شفعه الناس بآيات المدح والثناء فقل لى بربك
كيف يحس مثل هذا الرجل بفضاعة جريمة يرتكبها ضد
الأمة اذا كان لا يرى فيها ما يشعره بالأقل انها ساطة
عليه ؟ (١٣٥) » .

اذا إنتقلنا بعد ذلك الى الزواج ووجهة نظر الرافعى
فيه ، وجدناه قد وضع النقط على الحروف لما يمكن أن
نسميه حلولا لبعض المسائل التى تثار حول الزواج
فأولسح أنه يجب على الشباب ألا ينظروا للزواج على
أنه عملية تجارية ، بل عليهم أن ينظروا اليه نظرة
أسمى من هذا وأرقى » لأن الروابط بين الناس اذا
بنيت على المعانى الانسانية السامية كان ذلك باعشا
على نهوض المجتمع وتقدمه » وعلى الفتيات قبل التأهب
للزواج ان يضعن نصب أعينهن التوفير على أزواجهن
التكاليف التى لا قبل لهم بها وان يضعن لبيوتهن ميزانية
مقتصدة » لأن المرأة الفقيرة المدبرة انفع لزوجها من
(عزبة) أو (عمارة) أو ثروة موروثة فاذا ما تحقق
ذلك كان فيه تفريج لأزمة الزواج (١٣٦) » .

أيضا تعرض الرافعى بالنقد لظواهر كثيرة بالمجتمع
فقد أبدى استياءه الشديد مما حدث عندما تولى الوزارة
فقد انهالت عليه التهاني من كل المحيطين به ، فى وقت
لم يكن يشعر به كثيرون منهم وزاد على حد قوله احترام
الناس له أكثر ، قبل ان يخطو خطوة واحدة فى المنصب
الجديد ، وقد علق على ذلك قائلا « . . وأصبحت وزيرا
للتموين وفوجئت بفيض من احترام الناس ينهال على
رأسى . . الذين كانوا لا يعرفوننى . . والذين كانت
تربطنى بهم عداوة ارسلوا الى يهنئوننى بالوزارة . .
أو على حد تعبير برقياتهم يهنئون الوزارة بى ! » .

« ولم أحس اننى فعلت شيئا يبهر الناس فى حياتى
مثلا أحسست عندما أصبحت وزيرا . . وقد حز ذلك
فى نفسى !! (١٣٧) » .

وقال عن النفاق والمنافقين « انه من أخطائنا فيما
مضى . . اننا أفسحنا صدورنا للنفاق وشجعنا المنافقين
على الظهور وكافأناهم فى كثير من المواطن أو اتحنا لهم
ان يقولوا بالسنتهم ما ليس فى قلوبهم ، وان يتملقوا
كل دولة وكل عهد وكل نظام » .

« فكان انتشار النفاق من العوامل الففالة فى

استشراء الفساد وأغراء الحاكم بالتمادى فى غروره
وتحريضه على الطفيان » .

لقد اخطأنا كثيرا فى التساهل مع المنافقين وأغريناهم
بالتمادى فى نفاقهم وساهمنا فى الاكثار من عددهم
وكان لهذا النفاق أثره فى تزييف الحياة السياسية
والاجتماعية وتراجع الفضائل التى تمتاز بها المجتمعات
الحرّة الديمقراطية وفى مقدمتها الشجاعة الأدبية
والصدق والصراحة والاخلاص ومن ثم تبلّلت الأفكار
وتبدّلت الحقائق وساد التضليل والتمويه فعلىنا ان
نتجنب النفاق وأن نحارب محاربتنا للجهل والفقر
والمرض فهو لا يقل خطرا عن هذه الآفات الثلاث .
وعلىنا ان نحيط دولة المنافقين بسيّاج من التضييق
والتهوين من شأنهم واحباط تدابيرهم . فلعلهم يجدون
أن دولتهم آخذة فى الأفول فينفصلوا عنها وينضموا
الى جمهرة المواطنين الصادقين الصالحين (١٣٨) » .

وفى تصديده لبعض الظواهر والعادات والتقاليد ،
كان هجومه شديدا على الخمر والمسكرات فقد أوضح
انها » . . . جاءتنا من أوربا وبدأ دخولها مصر على
أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ثم سرت الى الطبقات
الجاهلة فعم الفساد وصارت من شر الآفات التى ابتلى
بها المجتمع المصرى وكان منها بريئا (١٣٩) » .

وترجم الرافعى وجهة نظره هذه ترجمة عملية أثناء عضويته فى مجلس الشيوخ فأثناء نظر مجلس الشيوخ لقانون المحال العامة وقف فى جلسة ١٥ ابريل ١٩٤٠ يطالب بأن « ننتهز فرصة نظر القانون لنحارب المسكرات بأن ينص فى المادة الرابعة على أنه لا يجوز ان تجدد اطلاقا رخص الحانات المخصصة لبيع المشروبات الروحية ، وان يضاف الى الفقرة الثانية من هذه المادة ونصها « ولا يجوز ان تعطى الرخص للمحال العمومية فى القرى » أن تضاف اليها « المحال التى فى الاحياء الوطنية فى العواصم والمدن » لأنه يجب أن نعمل على تضيق منع هذه الرخص بقدر الامكان بل وطالب أيضا بأنه يجب أن يكون المنع اجباريا وان تضاف فقرة أخرى بعدم بيع المشروبات الروحية بالنسيئة « أى بيعها بالأجل » لأن فى بيعها بهذه الكيفية تشجيعا على شربها، كما أرى أن تضاف الى هذه المادة فقرة تنص على سقوط الحق بالمطالبة بثمن هذه المشروبات اذا كانت بالنسيئة (١٤٠) .

وعندما عاد المجلس الى مناقشة هذا القانون بعد ان أحيل الى لجنة الداخلية ، لبحث التعديلات ، وقف الرافعى فى جلسة ٢٨ مايو ١٩٤٠ فأوضح ان التعديلات

التي طالب بها في جلسة ١٥ ابريل ، لم تضاف ، واعاد على مسامع الأعضاء ما قاله في الجلسة المذكورة ، وأوضح اننا بهذا الشكل لا نتقدم خطوة واحدة ، لأن المادة بعد تعديلها بالشكل المعروض لن تغير شيئاً فهدف القانون حماية العمال والصناع من ارتياد الخمارات التي تعطىهم السموم الفتاكة ، وانه لا ضرر من اضافة الفقرة المطلوب اضافتها لتصبح صيغة الفقرة « ولا يجوز أن تعطى هذه الرخص للحانات اطلاقاً ولا للمحال العمومية في القرى وفي الاحياء الوطنية بالعواصم والبنادر » - وهو ما لم توافق عليه الأغلبية وظلت الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون كما هي بالصورة التي وردت في تقرير لجنة الداخلية (١٤١) .

ولم يقف الرافعي عند الدعوة لمحاربة المسكرات كنائب في البرلمان ، بل يشهد تاريخه في المحاماة انه كان يرفض قبول قضايا المخدرات (١٤٢) . كما يشهد له تاريخ حياته الاجتماعية على حد قول البعض بانه « من المفاخر التي تستوجب كل اجلال واحترام ان الاستاذ (يقصد عبد الرحمن الرافعي) لا يشرب الخمر ولا يدخن ولا يخضع في حياته الخاصة لأي مكيف من المكيفات (١٤٣) .

وكما هاجم الرافعى الخمر والمسكرات هاجم كذلك
المحسوبية فأوضح ان شيوعها « فى التوظيف والوظائف
يقتل روح الاخلاص والجد فى نفوس الموظفين (١٤٤) »
وهاجم أيضا عادة الأخذ بالثأر فأوضح انه « لا توجد
طريقة لمقاومة هذه العادة سوى انتشار الثقافة ، ومع
انتشار التربية والتعليم وتطور المجتمع ستذيع بين
المواطنين كراهية هذه العادة المقيتة التى تأباهما
الانسانية ويحاربها الدين وتمقتها الأرض والسماء .
ان المسألة كلها تتركز فى ان هذه العادة محترمة وموضع
تقدير فى بعض البيئات الشعبية ، فلو حرصنا فى
تناولنا لكل جريمة من جرائم الأخذ بالثأر سواء فى
النشر أو غيره على ان نبرز معنى الجريمة ، ونؤكد
بشاعتها ، لكان ذلك عاملا مساعدا فى لباسها اللباس
الذى تستحقه من النفور وعدم الاحترام (١٤٥) » .

أيضا هاجم الرافعى ظاهرة التسول لأنها « تلحق
بالمجتمع أضرارا كبيرة اذ تساعد على العطل والبطالة
وانتشار الكسل والتواكل والنفاق فى فئة عديدة من
المجتمع » وطالب بانشاء الملاجىء لأنها نوع من أنواع
التأمين الاجتماعى ووسيلة فعالة لمنع التسول (١٤٦) .

نشاطه الاجتماعى :

لم يقف الرافعى عند حد ابداء وجهات نظره فى الظواهر والمشكلات الاجتماعية بالشكل الذى عرضنا له ، بل كان له نشاطه الاجتماعى ، فبالإضافة الى اشتراكه فى جهود لجنة العمال والشئون الاجتماعية أثناء عضويته فى مجلس الشيوخ وكذا لجنة التعاون والشئون بمجلس النواب ، فقد دخل عضوا فى المجلس الاستشارى لشئون الملاجىء والمؤسسات الاجتماعية الذى صدر قرار بتشكيله من قبل وزارة الشئون الاجتماعية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٣ (١٤٧) ، كما كان عضوا فى لجنة المبادئ الخلقية وهى إحدى لجان الدسبور التى تشكلت سنة ١٩٥٣ (١٤٨) .

أما أبرز نشاطاته الاجتماعية فكانت تلك الفكرة التى تلقفها الرافعى من خلال دعوة بعض أفراد العائلة الرافعية فى مطالبتهم برفع شأن هذه العائلة بمصر وتقديم المساعدات للمحتاجين من أفرادها ، تلقف هذه الفكرة وترجمها ترجمة عملية فكان ظهور الرابطة الرافعية الى الوجود ١٩٣٦ (١٤٩) .

كان الهدف من هذه الرابطة كما أوضح بعض المقربين الى الرافعى مساعدة أبناء الاسرة الرافعية

من كافة النواحي بدءاً من فض الخلافات العائلية أيا كان نوعها وعروجاً بتقديم المساعدات والقروض للأسر الرافعية المحتاجة ، وانتهاءً بإيجاد فرص عمل للمواطنين والمحتاجين من أفراد العائلة وعمل الحفلات للخريجين من أفراد العائلة وعمل الحفلات الترفيهية (١٥٠) .

وكان للرابطة مجلس إدارة مكون من الرئيس والوكيل والسكرتير وأمين الصندوق ، وستة أعضاء زيدوا بعد ذلك إلى عشرة ، وينتخب هذا المجلس كل عام في اجتماع الجمعية العمومية للرابطة ، وكان يشترط لمن يرشح نفسه أن يتقدم بالترشيح قبل ميعاد عقد الجمعية العمومية ، وأن يكون مسدداً لاشتراكات العضوية كاملة ، أما مقر الرابطة فلم يكن لها مكان محدد ، وكان بيت الرافعي في الغالب هو المكان المفضل لعقد جلسات واجتماعات الرابطة (١٥١) .

وظل الرافعي منذ تكوين الرابطة يتولى رئاستها إلى أن رحل عن الدنيا في ديسمبر ١٩٦٦ ، ولكن دور هذه الرابطة تقلص بشكل واضح بعد رحيله لأنها لم تجد من يحمل الراية بنفس كفاءة وحماس الرافعي لدرجة أنه يمكن القول أنها ماتت برحيله .

هوامش الفصل الثالث

- (١) الهلال ديسمبر ١٩٤٧ تحقيق بعنوان « لمن تكون الزعامة .. لرجال السياسة أم لرجال الاقتصاد ؟ » .
- (٢) عن ذلك انظر : الراجعي مذكراتي ص ١٥٣ .
- (٣) اللواء ١٩٠٩/١/١١ مقال « حياتنا الاقتصادية .. » بقلم عبد الرحمن الراجعي .
- (٤) العلم ١٩١٠/٩/٢٥ مقال « نحن وأوروبا » .
- (٥) الشعب ١٩١٣/١٠/٥ مقال « الميزان الاقتصادي » بقلم عبد الرحمن الراجعي .
- (٦) اللواء ١٩٠٩/١/١١ مقال « حياتنا الاقتصادية » بقلم عبد الرحمن الراجعي .
- (٧) اللواء ١٩٠٩/٦/٥ مقال « تقرير السير غورست » بقلم عبد الرحمن الراجعي .
- (٨) الاخبار ١٩٢٢/٦/٢٧ مقال « الى أين تذهب أموالنا » بقلم عبد الرحمن الراجعي .
- (٩) الاخبار ١٩٢٢/٦/٣٠ مقال « الى أين تذهب أموالنا .. » بقلم عبد الرحمن الراجعي .
- (١٠) الأهرام ١٩٣٣/٢/٣ الحزب الوطني ومسألة الديون العامة ، عدد ١٧/٢/١٩٣٣ الحزب الوطني والموقف الحاضر .
- (١١) الأهرام ١٩٣٥/٣/٣١ الحزب الوطني وتعيين الخبير الفني .
- (١٢) الراجعي في أعقاب ج ٣ ص ٩ .
- (١٣) مضابط جلسات مجلس الشيوخ دور الانعقاد السادس عشر جلسته ١٩٤١/٩/٢ ص ٧٦٨ ، ص ٧٦٩ .
- (١٤) المصدر السابق دور الانعقاد التاسع عشر جلسة ١٩٤٤/٤/١٨ ص ٧١٧ - ص ٧٢٠ .
- (١٥) المصدر السابق دور الانعقاد السادس عشر جلسة ١٩٤١/٩/٢٤ ص ٩٣٨ ، ص ٩٣٩ .
- (١٦) ولمزيد من التفصيل عن ذلك أنظر الراجعي حقوق الشعب ص ١٨٤ ، اللواء ١٩٠٩/١/١٤ مقال « حياتنا الاقتصادية » بقلم عبد الرحمن الراجعي ، عدد ٧/٣/١٩٠٩ مقال « الانقلابات الاقتصادية » بقلم عبد الرحمن الراجعي .

- (١٧) الصرخة ١٩٣٤/٥/٥ حديث مع الراجعى .
- (١٨) الكتلة ١٩٤٦/٥/٢٣ حديث مع الراجعى .
- (١٩) عبد الرحمن الراجعى فى أعقاب الثورة ج ٢ الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ .
- (٢٠) الراجعى فى أعقاب ج ٢ ص ٣٢١ - ص ٣٦٧ .
- (٢١) الحزب الوطنى ١٩٥٢/١٢/١٤ مقال « مشاكلنا الاقتصادية .. » عدد ١٩٥٢/١٢/١٨ مقال « مشاكل الساعة » المصور ١٩٥٣/٤/١٠ مقال « ٣ موارد جديدة .. » .
- (٢٢) الراجعى ثورة ٢٣ يولية ص ٣٩٢ - ص ٤١٦ .
- (٢٣) عبد الرحمن الراجعى نقابات التعاون الزراعية الطبعة الاولى مطبعة النهضة الادبية القاهرة ١٩١٤ ص ١٦١ - ص ١٧٤ .
- (٢٤) اللواء ١٩٠٩/١/٢١ مقال « حياتنا الاقتصادية » بقلم عبد الرحمن الراجعى عدد ١٩٠٩/٢/٢٤ مقال « مسئولية الخاصة .. » بقلم عبد الرحمن الراجعى .
- (٢٥) الراجعى فى أعقاب ج ٢ ص ٤١١ ، دعا أيضا الى أن تطبق الدولة نظام المعاشات على العامل الزراعى أسوة بموظفى الحكومة . انظر : المرجع نفسه ص ٤١٢ .
- (٢٦) مصر الفتاة ١٩٤٠/٤/١٥ تحقيق بعنوان « ماذا يقولون عن مقال الشاذلى بك .. » .
- (٢٧) الراجعى ثورة ٢٣ يولية ص ٤٩ ، ص ٤٣٦ ، ص ٤٣٧ .
- (٢٨) الراجعى فى أعقاب ج ٢ ص ٤١٢ ، الفجر الجديد ٥/٢٢ ، ١٩٤٦/٦/٥ .
- (٢٩) الراجعى ثورة ٢٣ يولية ص ٤٣٧ .
- (٣٠) للمزيد من التفصيل عن ذلك انظر : الاخبار ١٩٢٠/٢/٢٦ مقال « الثورة الاجتماعية فى أوروبا وتأثيرها فى مصيرنا السياسى » بقلم عبد الرحمن الراجعى ، عدد ١٩٢٠/٣/٣٠ مقال « مسألة العمال فى انجلترا » بقلم عبد الرحمن الراجعى .
- (٣١) الراجعى فى أعقاب ج ٢ ص ٣١٨ ، ص ٣١٩ ، أوراق الراجعى دوسيه

« ما نشرته في الصحف وما نشرته الصحف على » ١٩٥٠ مقال بعنوان « نحن والشيعية » .

(٣٢) الرافعي في أعقاب ج ٢ ص ٣١٩ .

(٣٣) مصر الفتاة ١٣/٣/١٩٥٠ كبار الزعماء يتحدثون عن الاشتراكية .

(٣٤) الرافعي حقوق الشعب ص ١٧٣ .

(٣٥) المصور ٥/١/١٩٥١ المصور يستفتي الأقطاب في أحوال مصر والعالم .

(٣٦) المصور ٨/٢/١٩٥٢ وسائل هامة للقضاء على الغلاء .

(٣٧) لمزيد من التفصيل انظر : اللواء ٢٠/٧/١٩٠٩ مقال « هل ضاقت سبل

الحياة في مصر ١٩٩ » .

(٣٨) المصور ١/٨/١٩٤١ اعلان صابون نابلسي ، أوراق الرافعي « مراسلات

١٩٤٢ » خطاب من أحد العاملين بشركة المحلة ومرفق طيه قصاصات من الاقمشة

انتاج الشركة الخطاب بتاريخ ١٦/٩/١٩٤٢ .

(٣٩) عن هذه الازمة انظر : د* يحيى أحمد الدرديري كتاب التعاون الطبعة

الخامسة المطبعة السلفية القاهرة ١٩٢٩ ص ١٤٣ وما بعدها ، مراد محمد علي

رواد تعاونيون كتاب التعاون مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر القاهرة ١٩٧٩

ص ٢١ ، ص ٢٢ .

(٤٠) أنور الجندى اعلام لم ينصفهم جيلهم الدار القومية للطباعة والنشر

القاهرة ص ١٣ .

(٤١) مراد المرجع المذكور ص ٢٢ ، ص ٢٣ الرافعي نقابات التعاون ص

١٨٧ ، ص ١٨٨ ، الشئون الاجتماعية والتعاون يولية ١٩٤٠ مقال « التعاون نشأته

وتطوره في مصر » بقلم عبد الرحمن الرافعي .

(٤٢) مراد المرجع المذكور ص ٢٣ .

(٤٣) الدرديري المرجع المذكور ص ١٥٧ ، الشبان المسلمين فبراير ١٩٤٠

« بدء التعاون وتطوره في مصر كلمة حضرة صاحب العزة عبد الرحمن الرافعي بك

المحامي » الرافعي نقابات التعاون ص ١٨٨ .

(٤٤) مراد المرجع المذكور ص ٢٤ ، ص ٢٥ ، الدرديري المرجع المذكور ص

١٥٨ ، الرافعي نقابات التعاون ص ١٩١ .

- (٤٥) مراد المرجع المذكور ص ٢٥ ، ولمزيد من التفصيل عن ذلك انظر : الرافعي نقابات التعاون ص ١٩١ وما بعدها .
- (٤٦/٤٧) مراد المرجع المذكور ص ٢٦ .
- (٤٨) المرجع السابق ص ٢٦ - ص ٣٠ ، الاذاعة المصرية ١٩٤٨/١٢/٤ حديث الرافعي بعنوان « عمر لطفي أبو التعاون » .
- (٤٩) الدرديري المرجع المذكور ص ١٦٠ ، ص ١٦١ ، الرافعي نقابات التعاون ص ٢٣٣ .
- (٥٠) وعن هذه النقابات ونشاطاتها انظر : الرافعي نقابات التعاون ص ٢٣٣ وما بعدها .
- (٥١) وعن هذا القانون انظر : المرجع السابق ص ٢٦٨ وما بعدها ، الشعب اعداد ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩١٤/٦ ، الاقتصاد والتجارة ديسمبر ١٩٢٤ مقال « تشريع التعاون الزراعي في مصر » بقلم عبد الرحمن الرافعي .
- (٥٢) الرافعي مذكراتي ص ١٠٣ .
- (٥٣) الرافعي حقوق الشعب ص ١٨٦ .
- (٥٤) أوراق الرافعي مجموعة أوراق طرف حلمي شاهين خطاب من الرافعي الى محمد فريد بتاريخ ١٩١٣/٥/٢٠ .
- (٥٥) الشعب ١٩١٤/٦/١٦ خبر عن افتتاح نقابة ميت العامل ، عدد ١٩١٤/٧/٢٦ خبر عن افتتاح نقابة « منزل جبان وضواحيها » .
- (٥٦) الشعب اعداد ١ ، ٤ ، ٦ ، ١٩١٤/٢/٨ أربع مقالات بعنوان « مشروع شركات التعاون » . عدد ١٩١٤/٦/٢٣ مقال « مستقبل النقابات الزراعية بعد القانون الجديد » بقلم عبد الرحمن الرافعي .
- (٥٧) الرافعي نقابات التعاون .
- (٥٨) مجلة التعاون يناير ١٩٤٧ « باب في المرأة » .
- (٥٩) الرافعي مذكراتي ص ٣٩ ، ٤٠ ، أوراق الرافعي دوسيه « مراسلات من ١٩١٩ - ١٩٢٣ » منشور بتاريخ ١٩١٩/٧/٢٩ موجه من أعضاء اللجنة التحضيرية .
- (٦٠) الرافعي مذكراتي ص ٤٠ ، الأخبار ١٩٢٠/٣/١ مقال « تطبيق مبادئ

التعاون » . عدد ١٩٢٠/٣/٣ مقال التعاون والتموين « . » ، عدد ١٩٢٠/٣/١٨
مقال » التعاون والتموين « . »

(٦١) الرافعي مذكراتي ص ٤٠ ، ص ٤١ ، رسائل.. وطنية المصدر المذكور
ص ٣ ، ص ٤ .

(٦٢) الهلال يناير ١٥٩٣ مقال « ١٠ حوادث عظمى » بقلم عبد الرحمن
الرافعي .

(٦٣) الاخبار اعداد ١٧ . ٢٠ ، ١٩٢٠/٥/٢٤ ثلاث مقالات بعنوان « بنك
مصر وبنوك بولونيا » .

(٦٤) الرافعي مذكراتي ص ٤١ . الثقافة أغسطس ١٩٧٧ مقال « عبد الرحمن
الرافعي في المنصورة » بقلم بهاء الدين عنوان .

(٦٥) وعن نشاط الرافعي في الدعوة للاكتتاب في أسهم بنك مصر . انظر :
أوراق الرافعي دوسيه « مراسلات ١٩١٩ - ١٩٢٢ » منشور بتاريخ ١٩٢٢/١/٢٣
موقع من عبد الرحمن الرافعي وحسين هلال والمنشور عبارة عن مناشدة لأهل
المنصورة للاكتتاب في أسهم البنك ، صور لايصالات تحمل اسم لجنة الدقهلية
للاكتتاب في أسهم بنك مصر لمجموعة من المكتتبين بتاريخ مختلفة .

(٦٦) الاثنين ١٩٤٢/٦/١ مقال « أعظم عشرة رجال » بقلم عبد الرحمن الرافعي .

(٦٧) عن هذا القانون انظر : الدرديري المرجع المذكور ص ١٦٣ - ص ١٦٥ .

(٦٨) عن هذا القانون انظر : الدرديري المرجع المذكور ص ١٦٥ .

(٦٩) الشبان المسلمين فبراير ١٩٤٠ مقال « بدء التعاون وتطوره » بقلم
عبد الرحمن الرافعي .

(٧٠) الرافعي مذكراتي ص ١٠٥ ، ص ١٠٦ .

(٧١) الرافعي أربعة عشر عاما ص ١١٧ - ص ١١٩ ، الطليعة ديسمبر ١٩٧١ .

(٧٢) الرافعي أربعة عشر عاما ص ١٣٨ - ص ١٤٢ .

(٧٣) المصدر السابق ص ١٦٥ - ص ١٦٨ .

(٧٤) المصدر السابق ص ١٨٩ وما بعدها .

(٧٥) المصدر السابق ص ٣٧٩ - ص ٣٨٥ . وعن هذا القانون انظر الرافعي

في أعقاب ج ٢ ص ٣٨٦ ، ص ٣٨٧ .

- (٧٦) أنظر لمزيد من التفصيل : الأهرام ١٣/٣/١٩٤٠ ، أوراق الرافعي دوسيه « مانشرته في الصحف ومانشرته الصحف عنى ١٩٤١ » خطاب الجمعية التعاونية المركزية للبترول بتاريخ ١٩٤١/١/٢ باقرار عضويته في الجلسة التي عقدت بتاريخ ١٩٤٠/١٢/١٦ .
- (٧٧) الرافعي ثورة ٢٣ يولييه ص ٤٤١ ، ص ٤٤٢ .
- (٧٨) الرافعي عصر اسماعيل ج ١ الطبعة الثالثة دار المعارف القاهرة ١٩٨٢ ص ٢٦٢ . ص ٢٦٣ ، ص ٢٨٠ .
- (٧٩) عبد الرحمن الرافعي . بطل الكفاح الشهيد محمد فريد كتاب الهلال القاهرة ١٩٥٧ ص ١٢ ، ص ١٣ .
- (٨٠) الرافعي مذكراتي ص ٥ ، ص ٣٧ ص ٣٨ ، المصور ١٩/٢/١٩٦٠ الأبناء الكبار يكتبون لامهاتهم ، بناء الوطن ١٩٦٣/١١/١ حديث مع الرافعي بعنوان « الجبرتي الجديد » .
- (٨١) الأهرام ١٠/٢/١٩٣٥ خطبة الرافعي في ذكرى مصطفى كامل ، الهلال يناير ١٩٤٩ مقال « ٤ زعماء أصلحوا وحددوا » بقلم عبد الرحمن الرافعي .
- (٨٢) المجتمع العربي فبراير ١٩٦٠ حديث الشهر «حديث مع الرافعي» عبد الرحمن الرافعي شعراء الوطنية في مصر الطبعة الثانية الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ ص ٤٨ .
- (٨٣) الأهرام ١٥/٢/١٩٣٧ حلقة شاي لمجلة المصرية كان الرافعي ضمن حضورها .
- (٨٤) الرافعي مذكراتي ص ٣٧ .
- (٨٥) أوراق الرافعي دوسيه « ما نشرته في الصحف وما نشرته الصحف عنى ١٩٣٧ » مقال « المصرية بين السياسة والوطنية » . وقد أرسل الرافعي هذا المقال الى صحيفة منبر الشرق فنشرته في عدد ١٦/٨/١٩٣٨ تحت عنوان « المصرية بين الوطنية والسياسة » .
- (٨٦) آخر ساعة ٩/٤/١٩٤٧ الحزب النسائي يستفتى في حق المرأة في الانتخاب .
- (٨٧) الرافعي في أعقاب ج ٢ ص ٣٦٩ ، ص ٤٢٠ .
- (٨٨) السوادى ٣٠/١/١٩٥٠ عرض لكتاب انجي افلاطون تحت عنوان « السيدة انجي افلاطون تثور على الأحزاب النسائية » قدم العرض كريمة سيد عثمان .

(٨٩) مسامرات الجيب ١٨/٣/١٩٥٠ تحقيق بعنوان « رئيسة الحزب الوطنى امرأة .. بعد خمس سنوات » .

(٩٠) الأخبار ٨/٣/١٩٢٥ الحالة الحاضرة واداء السيدات بتوقيع نائلة .

(٩١) المصرى ١٠/١٠/١٩٥٢ المرأة تطالب بعضوية الاحزاب .

(٩٢) الاهرام ٣١/١٠/١٩٥٣ ، عدد ٩/٩/١٩٥٤ حديث مع الرافعى بعنوان « عبد الرحمن الرافعى يشيد باتفاقية الجلاء .. »

(٩٣) الرافعى ثورة ٢٣ يوليه ص ٢١٥ .

(٩٤) عبد الرحمن الرافعى تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة الطبعة الاولى مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٣ ص ١٥٣ .

(٩٥) عبد الرحمن الرافعى الثورة العراقية والاحتلال الانجليزى الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٩ ص ٧٦ ، عبد الرحمن الرافعى عصر اسماعيل ج ٢ الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٨ ص ١٢٣ .

(٩٦) الهلال يناير ١٩٤٨ مقال « الشباب والوطن » وفى هذه مقاله ربط الرافعى بين العلم والأخلاق ربطا قويا .

(٩٧) أوراق الرافعى دوسيه « مانشرته فى الصحف وما نشرته الصحف عنف ١٩٦١ » نص الكلمة التى القاها الرافعى فى عيد العلم فى ١٨/١٢/١٩٦١ .

(٩٨) للرافعى عصر محمد على ص ٣٨٥ رابطه الشباب فبراير ١٩٣٧ مقال « النهضة الاجتماعية » بقلم عبد الرحمن الرافعى .

(٩٩) أوراق الرافعى ، ما نشرته فى الصحف وما نشرته الصحف عنى ١٩٥٣ . حديث مع مندوب الاذاعة بتاريخ ٥/٣/١٩٥٣ .

(١٠٠) المصدر السابق خطاب من محمد التهامى كاشف للرافعى بتاريخ ٦/٣/١٩٥٣ يعترض فيه على وجهة نظر الرافعى يقصر حق الانتخاب على المتعلم دون الأمى .

(١٠١) الرافعى مذكراتى ص ١٦ .

(١٠٢) أوراق الرافعى دوسيه « مجلس الشيوخ والحياة النيابية ١٩٣٩ - ١٩٤٤ » مشروع مرسوم ملكى بانشاء المعهد ومرفق به تقرير مرفوع الى صاحب

المعالى وزير المعارف العمومية عن مشروع المرسوم الملكى بإنشاء المعهد والتقارير بتاريخ
١٩٤٢/١/١٧ .

(١٠٣) اللواء ١٩٠٨/٧/١ مقال « مدرسة الحقوق ومستقبلها المظلم » بقلم
عبد الرحمن الرافعى .

(١٠٤) الرافعى فى أعقاب ج ٢ ص ٣٩٦ ، ص ٣٩٧ ، الرافعى حقوق الشعب
ص ١١٢ ، ص ١١٣ .

(١٠٥) العزيمة ١٩٤٠/٢/٢٩ تحقيق بعنوان « لو كنت وزيرا للمعارف »
وعن الحفاظ على كرامة المعلم انظر : الأخبار ١٩٥٧/٦/٣٠ محاكمة الطالب القاتل .

(١٠٦) الرافعى فى أعقاب ج ٣ ص ٣٠٦ ، ص ٣٠٧ .

(١٠٧) الرافعى ثورة ٢٣ يولية ص ٤٤٢ ، ص ٤٤٣ .

(١٠٨) الرافعى عصر اسماعيل ج ١ ص ٢٨٨ ص ٢٨٩ .

(١٠٩) المهرجان ١٩٣٩/١/١٥ مقال « لغة المسرح » بقلم عبد الرحمن الرافعى .

(١١٠) وعن تطورات هذه القضية أنظر لمزيد من التفصيل : محكمة مصر
الأبتدائية - مكتب عبد الرحمن الرافعى بك المحامى مذكورة بدفاع المثال محمود
مختار (مدع ومدعى عليه) ضد وزارة الأشغال العمومية (مدعى عليها ومدعية)
فى القضية المدنية رقم ٢٠٤ سنة ١٩٣١ كلى مصر المحدد لنطق الحكم فيها جلسة
٤ فبراير ١٩٣٣ مطبعة النهضة القاهرة .

(١١١) مذكرة بدفاع المثال محمود مختار المصدر المذكور ، البلاغ ١٩٣٣/١/٣١

(١١٢) الكواكب ١٩٥٥/١٠/١١ ، التحرير ١٩٥٥/٤/٢٧ .

(١١٣) مضابط جلسات مجلس الشيوخ دور الانعقاد الخامس عشر جلسة
١٩٤٠/٣/٢٦ ص ٣٢٣ - ص ٣٢٦ .

(١١٤) مصر الفتاة ١٩٤٠/٣/٢٨ مقال « ضبط النسل عند الاستاذ عبد الرحمن
الرافعى بك » بتوقيع عبد الحميد .

(١١٥) أوراق الرافعى دوسيه « مراسلات ١٩٤١ » دعوة للرافعى لحضور
مناظرة بكلية الآداب حول المؤيدين لتنظيم النسل كضرورة اجتماعية والمعارضين
والمناظرة ستعقد بتاريخ ١٩٤١/٢/١٨ .

- (١١٦) الرافعى تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة ص ٢٨١ .
- (١١٧) الجمهورية ١٩٨٣/١٢/١ مقال « الرافعى محامى ضبط النسل » بقلم حافظ محمود .
- (١١٨) الرافعى فى أعقاب ج ٢ ص ٣٧٥ .
- (١١٩) المرجع السابق ص ٤٠٠ البلاغ ١٩٤٦/١٢/٨ مقال « السلام الاجتماعى » بقلم عبد الرحمن الرافعى . والمقال هو مقدمة وضعها لكتاب بعنوان « السلام الاجتماعى » لعبد المجيد نافع .
- (١٢٠) فى أعقاب ج ٢ ص ٤٠٠ .
- (١٢١) المرجع السابق ص ٤٠١ - ص ٤٠٣ .
- (١٢٢/١٢٣) المرجع السابق ص ٤٠٥ .
- (١٢٤) المرجع السابق ص ٤١٦ .
- (١٢٥) الرافعى فى أعقاب ج ٢ ص ٤٠٠ .
- (١٢٦) المرجع السابق ص ٤١٦ ، ص ٤١٧ .
- (١٢٧) الحزب الوطنى ١٩٥٣/١/٤ مقال « نريد تعاوناً بين الطبقات » بقلم عبد الرحمن الرافعى .
- (١٢٨) المصور يوليه ١٩٦٢ عدد خاص مقال « ثورتنا العربية فى عشر سنوات » بقلم عبد الرحمن الرافعى .
- (١٢٩) الرافعى عصر اسماعيل ج ١ ص ٢١٦ .
- (١٣٠) الرافعى عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٠٩ .
- (١٣١) انظر لمزيد من التفصيل : الرافعى عصر اسماعيل ج ١ ص ٢١٦ ، عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٠٩ ، الرافعى الثورة العربية ص ٤٠ ، عبد الرحمن الرافعى مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية كتاب الهلال دار الهلال القاهرة - ٥٢ ص ١٢ ، ص ١٣ ، الرافعى بطل الكفاح ص ١٢ ، ص ١٣ ، عبد الرحمن الرافعى الزعيم أحمد عرابى كتاب دار الهلال القاهرة ١٩٥٢ ص ١٠ - ص ١٣ .
- (١٣٢) العلم ١٩١١/١/٥ « مقاومة انتشار الجراثيم » محاضرة القاها الرافعى

فى نادى المنصورة ، عدد ١٩١١/١/٩ استكمال المحاضرة التى ألقاها الرافعى بنادى
المنصورة .

(١٣٣) اللواء ١٩٠٩/٢/٢٨ مقال « مسئولية الخاصة من الأمة » بقلم
عبد الرحمن الرافعى .

(١٣٤) المصدر السابق .

(١٣٥) اللواء ١٩٠٨/١١/٢٥ مقال « رأى العام .. » بقلم عبد الرحمن
الرافعى .

(١٣٦) روز اليوسف ١٩٣٥/٤/٣٠ مقال « أزمة الزواج » بقلم عبد الرحمن
الرافعى

(١٣٧) عبد التواب عبد الحى عصير حياتى الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة
١٩٦٩ ص ١٤٨ .

(١٣٨) المصور ١٩٥٣/٧/٢٣ مقال « أخطاؤنا فى خمسين عاما » بقلم عبد الرحمن
الرافعى

(١٣٩) الرافعى عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٧٢ .

(١٤٠) لمزيد من التفصيل عما دار فى هذه الجلسة انظر : مضابط جلسات
مجلس الشيوخ دور الانعقاد الخامس عشر جلسة ١٩٤٠/٤/١٥ ص ٤٦٧ - ص ٤٧٨ .

(١٤١) المصدر السابق جلسة ١٩٤٠/٥/٢٨ ص ٨٢٨ ، ص ٨٢٩ .

(١٤٢) المساء ١٩٦٦/١٢/١٣ مقال « عبد الرحمن الرافعى » بقلم محمد جبر .

(١٤٣) البنان ١٩٣٥/١١/٢ مقال « عظمائنا فى حياتهم الخاصة » بتوقيع ع .

(١٤٤) الاهرام ١٩٣٩/٢/٢٢ ذكرى مصطفى كامل .

(١٤٥) المجتمع العربى فبراير ١٩٦٠ حديث مع الرافعى أعده خلاف عسكر .

(١٤٦) الرافعى فى أعقاب ج ٢ ص ٤١٥ .

(١٤٧) وعن أهداف هذا المجلس انظر : أوراق الرافعى دوسيه « ما نشرته فى
الصحف وما نشرته الصحف عنى ١٩٤٤ » نص القرار الوزارى بتشكيل مجلس
استشارى لشئون الملاجىء والمؤسسات الاجتماعية .

(١٤٨) الاهرام ١٩٥٣/٥/٧ اللجان الفرعية الست لمشروع الدستور .

(٢٤٩) أوراق الرافعي دوسيه « مراسلات مارس ١٩١٠ الى ١٩١٥ » خطاب من محمد حسن الرافعي المدرس بمدرسة عابدين بمصر الى الرافعي بتاريخ ١٢/٧/١٩١٤ يطلب صاحب الخطاب من الرافعي جمع تبرعات لمساعدة المحتاجين من أفراد العائلة ، المصدر نفسه دوسيه « مراسلات ١٩٣٢ » خطاب من عبد الرحمن الرافعي أمام جامع التل الكبير الى عبد الرحمن الرافعي بدون تاريخ يطلب فيه جمع التبرعات لمساعدة بعض أفراد العائلة الرافعية في مصر والشام ، المصدر نفسه صورة تذكارية لبعض أفراد العائلة الرافعية والصورة بمتحف مصطفى كامل بالقاهرة كتب تحت الصورة بخط الرافعي « الاجتماع الأول للرابطة الرافعية يوم الجمعة ٢٤ ابريل ١٩٣٦ » .

(١٥٠) أوراق الرافعي محاضر جلسات الرابطة الرافعية لسنوات ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ « جلسات ١٢/٥ ، ١٨/٦ ، ١٣/١٠/١٩٤٨ ، ٦/٥ ، ٢٠/٩/١٩٤٩ ، ١٣/٤ ، ١٢/١٠/١٩٥٠ ، مقابلة مع حلمي شاهين بتاريخ ٢٣/٩/١٩٨٣ ، العروة الوثقى ديسمبر ١٩٨١ مقال « عبد الرحمن الرافعي شيخ المؤرخين » بقلم محمد الطحلاوي .

(١٥١) أوراق الرافعي دوسيه « مراسلات ١٩٤٨ » نموذج لتذكرة دعوة من الرابطة للاعضاء ، والتذكرة موقعة باسم رئيس الرابطة وسكرتيرها .

الفصل الرابع

الرافعى وكتابة التاريخ

رغم كل هذا النشاط وتلك المواقف التى عرضنا لها، وكذا الأفكار ووجهات النظر التى كشفت لنا عن مدى انفعاله وتأثره بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فان الرافعى لم يصل الى ما وصل اليه من شهرة عريضة الا من خلال مجموعة كتبه عن تاريخ الحركة القومية ، تلك المجموعة التى قدمت له خدمة عظيمة عندما قدمته الى الأجيال المتعاقبة . وساهمت من خلال هذا التقديم فى تشكيل العقلية التاريخية لاعداد كبيرة من هذه الأجيال عبر حقبة ليست بالقصيرة من تاريخ مصر ، وهو ما سوف نحاول القيام الضوء عليه خلال هذا الجزء من الدراسة .

التاريخ والمؤرخون من وجهة نظر الرافعى :

لم ينظر الرافعى الى التاريخ كعلم ، نظرة شمولية بل حصر نظرته اليه عندما أوضح أنه « . . . وسيلة فعالة لتثقيف العقول وتوجيه المواطنين الى المثل العليا فى حياتهم القومية ، وعلينا نحن الذين أوتينا شيئا من العلم والمعرفة ، ان نعلم الشعب تاريخ بلاده ، فانه بذلك يقدرها حق قدرها ويستشعر بواجباته نحوها ، وكلما ازداد معرفة بتاريخها ازداد حبا لها واذا أحبها أخلص لها ، واذا اخلص المواطنون لبلادهم ، بذلوا كل ما فى مقدورهم وما يستطيعون لاسعادها ورفع شأنها ، وهذا هو معنى الوطنية ، ومن هنا قالوا ان التاريخ مدرسة للوطنية وهو من ناحية أخرى الوسيلة الناجحة لكى يفهم المواطنون الحقائق عن أحوالهم فى ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم . فالحاضر وثيق الصلة بالماضى وكذلك شأن المستقبل ، حقا قد يكون الحاضر والمستقبل خروجا على الماضى واصلاحا له ، وقد يكون انتقاضا عليه ، ولكن لا مندوحة عن فهمه حق الفهم لكى نتعرف نقائصه ونفتح عهدا جديدا من النهضة والاصلاح ، وهذا وذاك لا يكون الا اذا عرفنا تاريخ بلادنا على وجهه الصحيح ، ومبلغ صلته بحاضرها ومستقبلها

ولا غرو فالشعب كائن حى يتطور وينمو ويتسلسل فى حياة أجياله ، والأجيال فى حياة الأمم كمراحل العمر فى حياة الانسان ، مع هذا الفارق بينهما وهو ان الانسان مصيره الى زوال ، فالأمة باقية خالدة لا تزول، تتحدد على الدوام فى حياة أجيالها المتعاقبة (١) » .

ورغم هذه النظرة الضيقة من قبل الرافعى لأهمية ودور التاريخ كعلم ، الا انه كان واسع الأفق ومصيبا الى حد كبير عندما أوضح ان الشعب هو الصانع الحقيقى للتاريخ ، وان « . . التاريخ الصحيح هو تاريخ الشعب لا تاريخ الملوك » فالشعب هو ذلك الكائن الحى الذى يتطور ويتجدد فى حياة أجياله المتعاقبة والشعب باق والملوك الى زوال . والشعب المصرى هو الذى صنع تاريخ مصر فى جانبه الحسن ، صنعه بحيويته وجهاده وتضحياته ومواهبه وحسن استعداداته للتقدم وتعلقه بالحرية (٢) » .

كما كان مصيبا أيضا فى نظراته للجوانب التى يجب تناولها فى دراسة التاريخ فأوضح « ان التاريخ القومى لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسى منه بل يجب ان يتناول تاريخها الاقتصادى وتاريخها الاجتماعى ، ويدخل فيه التاريخ الدينى والعلمى والأدبى والفنى ،

وهذه النواحي وثيقة الصلة بعضها ببعض ، ومنها جميعا
يتألف التاريخ القومى (٣) » .

أما المؤرخ فقد حدد الرافعى الكيفية التى يجب ان
يكون عليها من يتصدى لكتابة التاريخ فأوضح ان
المؤرخ « . . يشبه ان يكون قاضيا فى الحوادث التى
يؤرخها وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى
يستلهمه فى قضائه فلا يجمال فى الحق أحدا ، ولا
يتعامل على أحد ، وعليه ان يعطى كل ذى حق
حقه (٤) » .

وبين أيضا « انه من الضرورى جدا بالنسبة لمن
يتصدى لكتابة التاريخ ان يكون أفقه ممتدا وواسعا ،
واصدار حكم مطلق على شخصية ما نتيجة لتصرف معين
صدر عنها ، وموقف معين كان لها ، أمر لا يخلو من
ظلم . والعمل العادل فى رأى ، هو ان نأخذ الشخصية
ككل بأعمالها الطيبة وأعمالها السيئة ، بتصرفاتها
الصغيرة وتصرفاتها الكبيرة على السواء ثم نصدر حكما
لها أو عليها مثل هذا الحكم وفى ضوء هذه الملاحظات
يكون أقرب الى الحق والى العدل من أى حكم آخر نصدره
على أية شخصية فى ضوء عمل صغير يكون قد صدر
عنها . . (٥) » .

كما أوضح أيضا « ان المؤرخ بالنسبة للأحداث التي يعيشها أشبه ما يكون بشاهد الرؤية بالنسبة للقاضي اذا كان أول شرط في شاهد الرؤية ان يحكى ما رأى وان يصدق فيما يحكيه كذلك ينبغي أن يكون الأمر بالنسبة للمؤرخ ، يجب أن يحكى ما رآه ويجب بالتالى أن يصدق لأنه شاهد رؤية ، وقعت على مشهد منه أحداث التاريخ وامتألت بها نفسه واحساساته (٦) » .

وبين كذلك ان « القاعدة الأساسية فى علم التاريخ هى استقراء الحوادث وتمحيصها وتدوينها على وجهها الصحيح فعلى كل باحث فى التاريخ ان يتوخى وجه الحق والصدق فيما يدون من هذه الحوادث ، وبغير هذه القاعدة يخرج التاريخ عن الغاية التى ينشدها وهى تفهم الحاضر على ضوء الماضى وربط الحوادث بأسبابها والنتائج بمقدماتها واذا التزم المؤرخون جادة الحق والصدق فيما يكتبون ويدونون فلا عليهم اذا اختلفوا فى تفسير الحوادث وتأويلها فالمؤرخ الاشتراكي يفسر الحوادث بغير التفسير الرأسمالى ، والمؤرخ الملكى ينظر اليها بغير النظرة التى ينظر بها المؤرخ الجمهورى والمؤرخ الاستعماري يختلف فى تقديره للحوادث عن المؤرخ القومى . وهلم جرا . وعندى ان خير ما يلتزم

به فى تفسيرنا لحوادث التاريخ المصرى ان ننظر اليها من الناحية الشعبية هى ولا ريب أصدق النظرات وأعدلها لها وأقربها الى الواقع وأحقها بالتقدم والأولوية فالشعوب هى التى على اكتافها تقوم النهضة الانسانية . . . والىها يرجع الفضل فى ظهور هذه النهضة وتطورها وعليها يقع العبء الأكبر فى ما تقتضيه من جهود وتضحيات فعلى ضوء هذه الاعتبارات يجب أن تفسر حوادث التاريخ (٧) » .

كما أوضح أيضا بأن على المؤرخ ألا « . . . يحجب عن الأجيال المتعاقبة أخطاء الأجيال الماضية والحاضرة ، بل عليه أن يشير اليها ويدل عليها فى رفق وهودة ، وفى ذلك تحقيق للفرض الأسمى من التاريخ وهو الاعتبار بالحوادث وتفهم للحاضر على ضوء الماضى (٨) » .

وأشار أيضا الى « . . . انه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ ان يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب وكل ما يملك اذا أراد أن يجامل أن يدع الفترة المحرجة ، ويرجىء تاريخها حتى حين ، ولكن الى أى أجل يرجئها ؟ ولماذا يرجئها ؟ واذا كان فى مقدوره ان يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها ، ففيم اذن يتنحى عن تأريخها ؟ (٩) » .

وبين كذلك « ان المؤرخ هو شخص يجب أن يكون واسع الاطلاع وعلى علم كامل بتاريخ العصور السابقة ولديه فكرة واضحة عنها لأن الحاضر هو استمرار للماضي والماضي يفسر الحاضر (١٠) » .

مؤلفات الرافعى :

رغم اقتناع الرافعى بأن التاريخ « ما هو الا صور لعلاقات الجماعات والأمم والأفراد بعضها ببعض (١١) » وان « فى التاريخ العام دروسا لا تقل قيمة عن الدروس التى يتلقاها الشباب عن التاريخ القومى ، وكثيرا ما تكون عوننا لهم فى تفهم أحوال بلادهم لأن كلتا المدرستين تمتزج بالأخرى ، وليس ممكنا ان ينفصل تاريخ أمة عن تاريخ غيرها من الأمم فالتطورات العالمية والدولية والحوادث المجاورة وغير المجاورة لها صداها المحتوم فى تطور التاريخ القومى (١٢) » رغم ذلك لم تنل هذه المقولة الاهتمام الكافى من الرافعى فخرجت مجموعة كتبه وقد تركزت تركيزا شديدا فى تاريخ مصر بعيدا عن المؤثرات الدولية ، ولم يشذ عن هذه القاعدة الا كتاب « الجمعيات الوطنية » .

ظهر أول كتاب للرافعى سنة ١٩١٢ وهو الكتاب المسمى «حقوق الشعب» وكان هدف الرافعى من اخراجه على حد قوله التباحث « فى حقوق الشعب والنظريات الدستورية ونظام الحكومات الصالحة وكيف تصل الأمم الى استرداد حقوقها وكيف تضمن تمتعها بها (١٣) » .

ولم يسر الرافعى فى وضع هذا الكتاب على نمط الكتب التقليدية ، بل جعله فى شكل محاورات على لسان فئة من طلبة المدارس يتباحثون فى مجتمع من سكان القرى فى حقوق الشعب (١٤) .

وفى سنة ١٩١٤ أخرج الرافعى مؤلفه الثانى عن « نقابات التعاون الزراعية » وكان الهدف منه على حد قول الرافعى المساهمة فى تنشيط الحركة التعاونية فى مصر حتى يضمن لها الثبات والرقى والسير الى الأمام (١٥) .

وفى عام ١٩٢٢ أخرج مؤلفه الثالث تحت عنوان « الجمعيات الوطنية - صحيفة فى تاريخ النهضة القومية فى فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا والأناضول » . وكان هدف الرافعى من اخراج هذا المؤلف هو أن نمعن النظر فى تاريخ هذه الجمعيات لأن تاريخها « جدير بان نتعرفه ونمعن النظر فى أسبابه

ونتأجه ونستخلص منه العبر لنستفيد من تجارب الأمم . فان خير الحقائق وأبلغ العظات ما تنطلق به حوادث التاريخ وجدير بنا ونحن أمة تجاهد في سبيل حريتنا واستقلالنا ان نتتبع خطوات الأمم التي سبقتنا الى تحقيق آمالها الوطنية (١٦) » .

وفي سنة ١٩٢٩ أخرج مؤلفه الرابع بعنوان « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر » الجزء الأول ويتضمن الكتاب على حد قول الرافعي الدور الأول من أدوار الحركة القومية وتاريخ مصر القومي أثناء الحملة الفرنسية (١٧) .

وفي أواخر ١٩٢٩ أخرج الرافعي مؤلفه الخامس بعنوان « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر » الجزء الثاني تناول فيه الرافعي تاريخ الفترة من اعادة الديوان في عهد نابليون ثم مروراً بباقي أدوار الحملة بمصر حتى خروجها من مصر ثم انهى الكتاب ببيان الظروف التي تولى فيها محمد علي حكم مصر (١٨) .

وفي أواخر عام ١٩٣٠ أخرج الرافعي سفره السادس بعنوان « عصر محمد علي » والكتاب استعراض للفترة التي تولى فيها محمد علي حكم مصر وكيف ان هذه

الفترة كانت دورا من أدوار الحركة القومية (١٩) .

وفي أواخر ١٩٣٢ أخرج الرافعي كتابه السادس في جزئين بعنوان « عصر اسماعيل » استعرض في الجزء الأول عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل ، وفي الثاني استعرض بقية عهد اسماعيل وانتهى في نهاية هذا الجزء الى حقيقة أنه الى عهد اسماعيل ترجع مقدمات الثورة العراقية (٢٠) .

وفي فبراير ١٩٣٧ أخرج الرافعي كتابه السابع بعنوان « الثورة العراقية والاحتلال الانجليزى » والكتاب استعراض للحركة القومية التى ظهرت فى مصر فى أوائل سنة ١٨٨١ والتى استمرت الى نهاية عام ١٨٨٢ (٢١) .

وفي يناير ١٩٣٩ خرج الى النور كتابه الثامن بعنوان « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » والكتاب استعراض لتاريخ مصر القومى منذ عام ١٨٩٢ وحتى ١٩٠٨ من خلال عرض لكفاح مصطفى كامل (٢٢) .

وفي يولية ١٩٤١ أخرج كتابه التاسع بعنوان « محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية » استعرض فيه تاريخ مصر من عامى ١٩٠٨ وحتى ١٩١٩ من خلال استعراض تاريخ حياة محمد فريد (٢٣) .

وفي يونيه ١٩٤٢ أخرج الرافعي كتابه العاشر بعنوان « مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال » والكتاب استعراض لتاريخ مصر القومي وبين عامي ١٨٨٢، ١٨٩٢ وهي السنوات الأولى للاحتلال الانجليزي لمصر (٢٤) .

وفي أبريل ١٩٤٦ ظهر مؤلفه الحادي عشر بعنوان « ثورة سنة ١٩١٩ » في جزئين استعرض فيهما تاريخ مصر القومي بين ١٩١٤ و ١٩٢١ (٢٥) .

وإدراكا من الرافعي لأهمية الحوادث التي أعقبت ثورة سنة ١٩١٩ ودورها المؤثر ، أخرج في يولية ١٩٤٧ سفره الثاني عشر بعنوان « في أعقاب الثورة المصرية » الجزء الأول منه تناول فيه تاريخ مصر القومي بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٧ أي توقف عند وفاة سعد زغلول (٢٦) . ثم توالى باقى الأجزاء فأخرج فى نوفمبر ١٩٤٩ الجزء الثانى استعرض فيه تاريخ مصر منذ وفاة سعد زغلول الى وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ (٢٧) . وأخرج الجزء الثالث فى أكتوبر ١٩٥١ استعرض فيه تاريخ مصر من ارتقاء الملك فاروق عرش مصر فى ٦ مايو ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١ (٢٨) .

وفي مارس ١٩٥٧ أخرج الرافعي كتابه الثالث عشر

بعنوان « مقدمات ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ » استعرض فيه الأحداث التي مرت بها مصر منذ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في الثامن من أكتوبر ١٩٥١ الى ان قامت ثورة ٢٣ يوليه (٢٩) وأعقب الرافعى هذا الكتاب بكتابه الرابع عشر الذى وضع له عنوان « ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ » عرض فيه لسبع سنوات من عمر مصر بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٩ (٣٠) .

وفى مايو ١٩٦٣ أخرج الرافعى مؤلفه الخامس عشر بعنوان « تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة » استعرض فيه بشكل سريع لتاريخ مصر منذ فجر التاريخ وحتى الفتح العربى الاسلامى (٣١) .

وقبل ان يرحل الرافعى عن الدنيا كان قد دفع الى المطبعة كتابه عن « جمال الدين الافغانى » ، وهو الكتاب الذى رأى النور فى يناير ١٩٦٧ وهو على حد قول الرافعى « يسجل مراحل كفاح الرائد الأول لنهضة الشرق (٣٢) » .

وقد دعم الرافعى كتاباته عن أحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد باخراج ثلاثة كتيبات أولها حمل عنوان « الزعيم أحمد عرابى » الذى صدر فى مارس ١٩٥٢ وهو تلخيص وتجميع لما كتبه الرافعى عن أحمد

عرايى فى كتابه عن الثورة العرابية (٣٣) وثانيها حمل عنوان « مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية » وهو ايجاز لكتابه عن « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » هذا الايجاز الذى فسرہ الرافعى بانه ادعى الى تعميم تاريخ مصطفى كامل ونشره وتيسيره للقراءة « ويكون فى الوقت نفسه لافتا الانظار الى تاريخه المفصل لمن يريد الاسهاب » (٣٤) وثالثها حمل عنوان « بطل الكفاح الشهيد محمد فريد » وهو كسابقيه ايجاز للكتاب الذى أصدره عن محمد فريد (٣٥) .

وفى سنة ١٩٥٧ حدثت اتصالات بين الرافعى ووزير التربية والتعليم كمال الدين حسين لبحث مشروع اعداد كتب مبسطة للتاريخ تكون فى متناول أيدي الطلبة وكلف الرافعى بهذه المهمة وتحققت رغبة كانت تجيش فى صدر الرافعى يوما ما فى أن يقوم باقتباس بعض ما فى مجلداته منذ الحملة الفرنسية وحتى ثورة ١٩٥٢ (٣٦) .

وفى سنتى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ أخرج الرافعى الى النور مقتبساته من الجزء الأول والثانى من تاريخ الحركة القومية وفى الحلقة الثانية اقتبس مختارات من كتاب عصر محمد على والجزء الأول من عصر اسماعيل ، وفى

الحلقة الثالثة اقتبس مختارات من كتاب عصر اسماعيل
بجزئية ، وفي الحلقة الرابعة اقتبس مختارات من كتابي
الثورة العراقية ومصر والسودان ، والحلقة الخامسة
مقتبسة من كتابي مصطفى كامل ومحمد فريد وفي
الحلقة السادسة كانت مختاراته من كتب ثورة ١٩١٩
وفي أعقاب والمقدمات (٣٧) .

ويضاف الى كل ما ذكرناه مجموعة كتب أخرى أولها
بعنوان « مذكراتي ١٨٨٩ - ١٩٥١ » وهي مذكرات
دون الرافعي على حد قوله بعض فصولها في حينها ،
والبعض الآخر بعد وقوع حوادثها ، وهي في مجموعها
عبارة عن مشاهدات وخواطر توقف بها الرافعي عند
عام ١٩٥١ فقط (٣٨) .

والكتاب الثاني بعنوان « أربعة عشر عاما في
البرلمان » ويضم الكتاب بين دفتيه أعمال الرافعي
ونشاطه في البرلمان أثناء عضويته بمجلس النواب
١٩٢٤ ومجلس الشيوخ بين عامي ١٩٣٩ ،
١٩٥١ (٣٩) .

أما الكتاب الثالث فهو بعنوان « شعراء الوطنية في
مصر » وهو يضم بين دفتيه نماذج من أشعار بعض
المشاهير من الشعراء في مناسبات وأغراض معينة ،

وكان هدف الرافعى من اخراج هذا الكتاب من منطلق أهمية الدور الذى تؤديه القصائد الوطنية والتي رأى الرافعى انها « قطعة من تاريخ الحركة الوطنية ، وعنصر من عناصر بعثها وتطورها * * والشعر بما يطبع فى نفس الشاعر من التحليق فى سماء الخيال ، والتطلع الى المثل العليا ، يمهد للنهضات الوطنية ويبعثها ويغذيها ، اذ يهيب بالأمة ان تتمسك بالحرية والكرامة ويستحثها على النفور من الذل ، وابعاء الضيم ، ويحبيب اليها الثورة على الاستعمار والاستبداد (٤٠) » .

وقبل رحيل الرافعى عن الدنيا ١٩٦٦ ترك مقدمة وخطوطا عريضة وأفكارا متناثرة عن كتاب كان ينوى اخراجه عن تاريخ مصر منذ الفتح العربى وحتى الفتح العثمانى ، ولكنه رحل قبل ان يبدأ فى وضع اللمسات الأولى لهذا الكتاب .

وبعد وفاته حدثت اتصالات بين الورثة والدكتور سعيد عاشور فى محاولة لاجراج ما سطره الرافعى الى النور فكان كتاب « مصر فى العصور الوسطى - من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى » .

والكتاب لا يمكن ضمه بأى حال الى مجموعة كتب الرافعى فالأسلوب مختلف والمنهج أكثر اختلافاً وأسلوب

المعالجة أيضا وهو ما أكدته الدكتور سعيد عاشور نفسه عندما أوضح ذلك فى مقدمة الكتاب (٤١) بل زاد على ذلك فأوضح لنا فى مقابلة شخصية ان وضع اسم الرافعى على غلاف الكتاب بجوار اسمه لا يخرج عن كونه نوعا من أنواع التكريم للرجل بعد رحيله (٤٢) .

أيضا ترك الرافعى قبل رحيله كتابا آخر بعنوان « مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والاسلام » والكتاب لا يخرج عن كونه تجميعا لنماذج من أشعار البعض من شعراء الجاهلية والاسلام فى موضوعات مختلفة .

يقع الجزء الأول من الكتاب فى ثلاثمائة وخمس عشرة صفحة ، مقسم الى أربعة أبواب ، الأول بعنوان « فى الأخلاق » وهذا الباب مقسم الى خمسة وعشرين فصلا عناوينها على التوالى « فى ابناء الضيم والنفور من الذل » « فى المعنى السابق وفى ايثار الموت الشريف على الحياة الذليلة » ، « المعالى محفوفة بالمكاره والشدائد خير مرب للرجال » ، « فى النفوس الكبيرة » ، « فى الشجاعة وامتداحها » ، « فى ذم الجبن » ، « فى الافتخار بالشجاعة وشدة البأس » ، « السجن لا يضير الكرام » ، « الهجرة من دار الذل » ، « فى عزه النفس والعفة

والأنفة » ، « فى الاقدام والمخاطرة » ، والطموح الى
المجد والشهرة » ، « مغالبة الدهر » ، « الحرص على
الحياة » ، « فى المثابرة » ، « فى الحذر » ، « فى الاعتماد
على النفس والتوكل على الله » ، « الاضطلاع بعظائم
الأمر » ، « العفو عند المقدرة » ، « كتمان السر
وافشاؤه » ، « المرء أسير طبعه وعاداته » ، « على المرء
ان يسعى » ، « الاناء ينضح بما فيه » ، « مداراة عيوب
الناس » ، « متفرقات فى الأخلاق والحكمة » (٣٤) .

أما الباب الثانى فعنوانه « فى العواطف » مقسم الى
ستة فصول هى على التوالى « محبة الوطن والحنين
اليه » ، « تحبه مصر عند القدوم اليها » ، « الحنين الى
الأهل والصدىق - وفيه ما قيل فى المطوقات وسجع
الحمام » ، « مناجاة الاطلال ومخاطبة الآثار » ، « فى
الغزل والنسيب » ، « الفراق وآلامه وما قيل فى
الوداع » (٤٤) .

والباب الثالث بعنوان « فى الزمان وأحواله » مقسم
الى ثمانية فصول هى على التوالى ، « فى شكوى الزمان » ،
« الكرامة عرضة لنوائب الزمان » ، « العظيم المجهول
قدره » ، « الصبر على المصائب واطراح الهم » ، « ذم

الدهر وغرور الدنيا - والزهد فيها فى السفر
والغربة ، « تقلبات الأيام » ، « لا مرد لقضاء الله » ،
« حبوط الآمال » (٤٥) .

أما الباب الرابع فعنوانه « فى الفخر » وغير مقسم
الى فصول أو موضوعات (٤٦) .

أما الجزء الثانى فيضم الأبواب الخامس والسادس
والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر والثانى
عشر ، والأبواب جميعها غير مقسمة الى فصول بل
مقسمة الى موضوعات . الباب الخامس بعنوان « فى
الاخوانيات » ، ويضم موضوعات هى « العتاب ومسامحة
الاخوان » ، « الشكوى من قلة الانصار والاخوان » ،
« مظاهر الاخاء والصداقة » (٤٧) ، والباب السادس
بعنوان « فى الاستعطاف والتشكى » وغير مقسم الى
موضوعات (٤٨) . والباب السابع بعنوان « فى المديح
والتهانى » ويضم الموضوعات « امتداح السيادة
والتفوق » ، « كرم المحتد » ، « امتداح الشباب » ،
« امتداح البلاغة والافتخار بها » ، « مدح الكرم
والجود » ، « مدح العدل وذم الظلم » ، « مدح العظماء » ،
« فى التهانى » (٤٩) والباب الثامن بعنوان « فى
الهجاء » ويتناول موضوعات « فىمن حياتهم جناية على

الناس » ، « لوم الجاهل » ، « ذم الانانية » ، لا يكرم اللئيم » ، « ذم النفاق » ، « فى الحسد » ، « مخاطبة الشامتين » (٥٠) .

أما الباب التاسع فعنوانه « فى الرثاء » وبه موضوعات « الحكمة والفلسفة فى معرض الرثاء » ، « التوجع فى الرثاء » ، « رثاء الزعماء والابطال » ، « رثاء العزيمة » ، « رثاء أهل بيت النبوة » ، « رثاء الأمم » (٥١) ، والباب العاشر بعنوان « فى الوصف » وغير مقسم الى موضوعات (٥٢) .

أما الباب الحادى عشر فعنوانه « فى الاجتماعيات والارشاد والزجر والتقريع والتهديد » وهو أيضا غير مقسم الى موضوعات (٥٣) . والباب الثانى عشر عنوانه « فى الاجتماعيات » ومقسم الى موضوعات « الحق للقوة - السيف القلم » ، « اجتماع الكلمة والدعوة للوئام » ، « شذور متفرقة فى الاجتماع » ، « فى الشعر السياسى » (٥٤) .

بعد ذلك وضع عنوان منفصل عن الأبواب والموضوعات السابقة هو « طبقات الشعراء والأدباء والعلماء فى الجاهلية والاسلام » (٥٥) . وختم الجزء الثانى والكتاب ككل بالفهرس (٥٦) .

أما عن انطباق الأسلوب والمنهج العلمى على هذا الكتاب بجزئيه ، فغير مطبق ، فقلما نجده يشير الى المصدر الذى استقى منه الشعر ، وعندما كان يشير الى المصدر فى بعض الأحيان نجده موضوعا فى يمين الصفحة ، وكان يضع فى أسفل بعض الصفحات تفسيراً لبعض غوامض الكلم (٥٧) .

كذلك يلاحظ ان كثيراً من صفحات الكتاب غير مكتوبة بخط الرافعى ، والتي يتضح منها انه كان يساعده فى الكتابة شخص آخر (٥٨) ، كما توجد صفحات عديدة فى الجزءين وقد خلت تماماً من أى كلمة (٥٩) .

ولا توجد بعد ذلك أى كتب مجهولة للرافعى اللهم الا احدى عشر كراسة اطلعت عليها بعضها يضم رؤوس موضوعات تاريخية متفرقة وبعضها الآخر يضم أبيات منتقاة من الشعر ، وثالثة تحوى بعضاً من الآيات القرآنية وتعليقات عليها .

أما ما أشارت اليه بعض المصادر بأنه ترك كتاباً عن القومية العربية (٦٠) ، وأنه كان يعد آخر ليستكمل به ما كتبه عن ثورة ٢٣ يولييه (٦١) ، فلا أساس له من

الصحة فلم أعثر بين أوراق الرافعى على ما يمكن ان
يوصل الى صحة ما نشر .

تأثيرات مجموعة الرافعى التاريخية :

لم تحظ أى مجموعة كتب تتحدث عن تاريخ مصر
الحديث بالشيوع والانتشار بل والشهرة لفترة طويلة ،
مثلا حظيت به مجموعة الرافعى عن تاريخ الحركة
القومية فى مصر ، وهذه الشهرة لا ترجع بالأولى الى
مقدرة علمية أوتيتها الرافعى عن غيره من كتاب التاريخ
المحترفين وغير المحترفين ، الذين عاصروه أو أتوا بعده ،
بقدر ما ترجع الى عوامل بعيد بعض الشيء عن هذا .

أول هذه العوامل هى شهرته كسياسى حظى باحترام
الكثيرين ، وهو ما ترك تأثيرا كبيرا على هذه المؤلفات
والتي لم يخرج أى منها الا وانبرى له الكتاب
والصحفيون فأفردوا لها الصفحات العراض الطوال
والأعمدة فى الصحف والمجلات التى كانت تؤيده فى
اتجاهاته أو كانت تعارضه بدءا من كتاب حقوق الشعب
ونقابات التعاون والجمعيات الوطنية ، وعروجا على
باقى المؤلفات ، لتشكّل أحاديث الصحف والمجلات
عن هذه الأعمال قوى دعائية ضاغطة ، كان لها تأثيرها

المباشر والفعال في الترويج لهذه الكتب ، ومن ثم كان
الاقبال عليها ، وكذا كان تأثيرها في تشكيل وصياغة
العقول ، خاصة اذا وضعنا في الحسبان ان معظم
التعليقات أو المقالات التي كتبت في الصحف عن هذه
المؤلفات لم يلحظ بين ثناياها أى جوانب نقد الا فيما
ندر ، وحتى هذه الندرة لم تصل الى مستوى النقد بل
كانت وجهات نظر مست مسا رفيقا رقيقا بعضا
من الهنات التي وردت في بعض هذه المؤلفات (٦٢)
وهو ما كان كافيا لتقبل الكثيرين ما بهذه الكتب على
انها مسلمات وحقائق غير قابلة للحوار أو النقاش .

أما ثانى هذه العوامل فتمثل في تلك الاهداءات
وبسخاء ليس لأفراد (٦٣) بل لهيئات (٦٤) أيضا ،
واذا كان الأفراد لديهم القدرة على التمييز وفهم ما بهذه
الكتب ، فان الأمر جد مختلف بالنسبة للهيئات والجمعيات
التي كانت أشتاتا من الأفراد ليس لجميعهم القدرة
على التمييز والفهم وعدم الانسياق ، فتجرعت اعداد
من روادها ما بهذه الكتب خاصة وان الرافعى كان يحدد
في بعض الأحيان الكتب التي كان يرسلها لبعض من
هذه الهيئات والجمعيات (٦٥) .

أما ثالثا هذه العوامل فيتمثل في التصاق الرافعى

بالأنظمة السياسية ، صحيح ان هذا الالتصاق كان على نطاق ضيق قبل ١٩٥٢ (٦٦) الا أنه بعد ١٩٥٢ أضحي هذا الالتصاق واضحا وضوح الشمس فأفاء عليه نظام ١٩٥٢ بالنعم الظاهر منها والباطن منها منحه جائزة الدولة فى العلوم الاجتماعية ١٩٥٣ عن الجزئين الثانى والثالث من كتابه فى أعقاب الثورة المصرية ومنها جائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية لعام ١٩٦١ (٦٧) ، فضلا عن تلك الوظائف التى قلدها أياها النظام - والتى كان لها علاقة مباشرة بالتاريخ منها اشراكه فى عضوية المجلس الأعلى لدار الوثائق (٦٨) ، واشراكه قبل ذلك فى عمل سجل كبير يؤرخ الحركة التحريرية منذ الثورة العراقية وحتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (٦٩) ليشكل احتواء النظام السياسى له خاصة بعد ١٩٥٢ عاملا ثالثا له تأثيره وفعاليته .

أما العامل الرابع وهو لا يقل عما سبقه في الأهمية
فتمثل في تكليف الرافعى بتدريس مادة التاريخ
وخاصة تاريخ مصر الحديث فى بعض المعاهد العالية
وبعض الكليات ، ومن ثم كان افراغ الرافعى لما احتوته
كتبه فى عقول هؤلاء الطلاب والمتمثل فى توجيه ابحاثهم
وجهة معينة من خلال كتبه التى كان يمد بها هؤلاء

الطلاب لاختراج أبحاثهم التي كلف بالاشراف عليها (٧٠) .

أما خامس هذه العوامل فيرجع الى الرافعي نفسه ، فرغم ان مؤلفاته عن الحركة القومية كما أوضح لم تقابل في السنوات الأولى مقابلة طيبة رغم انه بذل جهدا في اخراجها (٧١) ، الا انه استمر في اخراج بقية المجموعة رغم ما في هذا من خسارة مادية بالنسبة له الى أن حدث ذلك التحول الكبير خلال الحرب العالمية الثانية عندما حدث اقبال كبير على هذه الكتب علمه الرافعي بثناء بعض أساتذة التاريخ وكذا ذوى العلم والخبرة على هذه المجموعة الى جانب تقدم الوعي القومى والثقافى بين الجمهور (٧٢) ، وتبع ذلك الرواج اقدم الرافعى على اعادة طبع بعض كتب مجموعة تاريخ الحركة القومية أكثر من مرة وما تركه ذلك من تأثير فى أغراق الأسواق بهذه المجموعة وكذا مكاتب المدارس والمعاهد العلمية وغيرها فى مختلف أنحاء البلاد (٧٣) .

ولا أدل على صدق ما قلناه وعرضنا له سابقا فى الأسباب التى كمنت خلف رواج كتب الرافعى ، ان الساحة لم تكن خالية للرافعى وحده ، ولكن كان الى جواره أساتذة المدرسة الاكاديمية فى كتابة التاريخ

من أمثال سليم حسن ، ومحمد شفيق غربال ، ومحمد رفعت وصبرى السوربوني وعبد الحميد العبادى وعزيز سوريال عطية ومحمد فؤاد شكرى وحسن ابراهيم حسن وأحمد عزت عبد الكريم ، ورغم اتساع دائرة الموضوع فى دراسات هؤلاء وطلابهم وضيق دائرة الذات فهى فى مجموعها على حد قول البعض غير معروفة الا على مستوى المتخصصين والمثقفين ، على عكس مجموعة الرافعى « عن تاريخ الحركة القومية » الذى بلغ من شعبيته انه أثر وما زال فى أجيال متعاقبة من المصريين على كل المستويات منذ الأربعينات فنجد مرجعا ثابتا فى هوامش المتخصصين ونجد فهماء وفكرا وسلوكا فى أدمغة العديدين من رجال السياسة والصحافة والتعليم والاجتماع والمشتغلين بالحياة العامة فى مصر * بل ونجد جزءا لا يتجزأ من الثقافة التاريخية عند شريحة لا بأس بها من الطبقات المتعلمة بصفة عامة منذ الأربعينات (٧٤) *

مدى التزام الرافعى بالمنهج العلمى فى مؤلفاته :

يقول حسن عثمان فى تعريفه للمنهج العلمى فى كتابه التاريخ وهو ما يطلق عليه منهج البحث التاريخى انه « .. المراحل التى يسير خلالها الباحث حتى يبلغ

الحقيقة التاريخية - بقدر المستطاع - ويقدمها الى المختصين بخاصة والقراء بعامة (٧٥) « وانه على من يتصدى لكتابة التاريخ ان يتحلى بصفات الصبر والمجد والشجاعة والأمانة وعدم الكذب والبعد عن منافقة أصحاب الجاه والسلطان ، وان تتوفر لديه ملكة النقد ، وان يكون بعيدا عن حب الشهرة والظهور ، ذا عقل واع مرتب منظم ، والا ينحاز بأن « يحرر نفسه بقدر المستطاع من الميل والاعجاب أو الكراهية لعصر خاص أو لناحية تاريخية ، وان يكون صاحب احساس وذوق وعاطفة وتسامح وخيال (٧٦) » .

ومن خلال ما سوف نعرض له عن مدى التزام الرافعى بالمنهج التاريخى فى مؤلفاته وخاصة مجموعته عن تاريخ الحركة القومية ، يمكننا القول بانه لم يلتزم التزاما كاملا فقد طغت الحزبية التى أثرت على الحيادة التاريخية على معظم كتب هذه المجموعة ، فلم يكن متوقعا من رجل انتمى للحزب الوطنى فى فترة مبكرة من حياته وارتبط بهذا الانتماء ونتج عنه تعصب شديد لهذا الحزب وبشكل مثير منذ فترات مبكرة (٧٧) ، لم يكن متوقعا ان يخرج ما كتبه على غير هذه الصورة .

والرافعى نفسه يعترف بأنه منذ أن جال بخاطره أن

يكتب تاريخا وهو يفكر ان يكتب عن تاريخ وحياة مصطفى كامل ، ولكن تسلسل الحوادث وارتباط بعضها ببعض قاده الى أن الحركة القومية لا ترجع بداياتها الى مصطفى كامل ولكن ترجع الى قدوم الحملة الفرنسية الى مصر سنة ١٧٩٨ (٧٨) .

رغم رجوع الرافعي الى الوراء حتى مجيء الحملة الفرنسية واستمراره في الكتابة متبعا لتسلسل الزمنى ، الا أن تحزبه جعله يخل بهذا التسلسل فيبعد اخراجه كتاب الثورة العرابية ، ترك فترة ما بعد الاحتلال (١٨٨١ - ١٨٨٩) فكان كتابه عن مصطفى كامل ، ويوم ان أخرج هذا الكتاب جسم تاريخ الفترة من ١٨٩٢ الى ١٩٠٨ في شخص مصطفى كامل فخرج الكتاب بعنوان « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » (تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨) وأفاض في الكتاب على مصطفى كامل كل صفات العبقرية والعظمة (٧٩) فخرجت الشخصية من بين سطور الكتاب مبرأة من كل العيوب بيضاء من غير سوء ، ويوم ان أخرج كتيبه عن مصطفى كامل الذى هو تلخيص لكتابه السابق وسع من دائرة تأثير وقدره مصطفى كامل فحمل الكتاب عنوان « مصطفى كامل

باعت النهضة الوطنية « و فرق واضح بين باعث الحركة
وباعث النهضة .

ولكى يضخم الرافعى من دور مصطفى كامل انهال
بمعاوله على الفترة السابقة (١٨٨٢ - ١٨٩٢) فرماها
بكل نقيصه وجردها من أى جانب ايجابى (٨٠) ، كما
غض الطرف كذلك عن أى مؤثرات فى فترة مصطفى
كامل (١٨٩٢ - ١٩٠٨) حتى تظل لمصطفى كامل
الريادة .

ولم يقف الرافعى عند هذا الحد بل ساق التبريرات
بعضها تلو بعض للدفاع عن حقائق و ثوابت لا تقبل
الجدل منها تبريره لموقف مصطفى كامل من الدولة
العثمانية (٨١) وهو موقف أكده الواقع وأكدته بعض
الدراسات التى قصدت لهذا الموضوع (٨٢) ولم ينكره
مصطفى كامل ذاته (٨٣) .

وكما تعامل مع شخصية مصطفى كامل ، تعامل بنفس
القدر مع شخصية محمد فريد فرغم أن محمد فريد على
حد قول البعض كان أقل فى حجم التأثير وقيادة الحزب
من مصطفى كامل (٨٤) ، الا أن الرافعى عندما أخرج
كتابه عن محمد فريد سنة ١٩٤١ قدم اسم محمد فريد
على تاريخ مصر فخرج عنوان الكتاب « محمد فريد رمز
الاخلاص والتضحية » (تاريخ مصر من سنة ١٩٠٨ الى

سنة ١٩١٩) واسبغ فيه على محمد فريد الكثير من الصفات (٨٥) ناهيك عن تأييده مسلك محمد فريد والذين أيدوه فى الخروج من مصر ووصفه لذلك بأنه هجرة تارة وأنه نفى تارة أخرى (٨٦) ، وهو على حد قول البعض « تجوز فى التعبير من غير شك (٨٧) » .

فاذا أضفنا الى ذلك ان الرافعى لم يتناول فى كتابه الذى وصلت صفحاته الى الخمسمائة والستين تفاصيل حياة محمد فريد فى أوروبا وهو الذى كان يرأسه بشكل شبه متواصل مثل علاقته ثم زواجه من مدام روشبرون وغيرها من التفاصيل (٨٨) ، فإنه يتأكد لنا مدى خروج الشخصيتان من ثنايا كتبه وهى على غير الحقيقة .

وكما أفرغ الرافعى كل شحنة حبه وهيامه وولاهه بكل من مصطفى كامل ومحمد فريد ، فإنه أفرغ كل غضبه على أحمد عرابى والثورة العرابية ، بسبب تأثره بوجهة نظر قيادات الحزب الأولى بشكل خاص (٨٩) والحزب كله بشكل عام فى هذه الثورة ، فتشير كتاباته المبكرة جدا الى ما يؤكد هذه الحقيقة ، ففى مقال نشر باللواء اتهم الرافعى أحمد عرابى والذين شايعوه بأنهم « بضعة أفراد مشئومين شاء نحس طالع الأمة المصرية ان يوقعها فى أيديهم (٩٠) » ، وعلى هذا المنوال وتلك

الوتيرة سار الرافعى سواء فيما كتبه من مؤلفات قبل اخراج كتابه عن الثورة العرابية (٩١) أو ما سطره من مقالات فى الصحف (٩٢) الى أن حط الرحال ووضع كتابه عن الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى .

بالاضافة الى الربط المتعمد بين الثورة وبين الاحتلال ، يطفح الكتاب بالكثير من التناقضات ولوى الحقائق (٩٣) لتنصاع وراء الأفكار الحزبية التى تزود بها فخرج الكتاب وبه ادانة للعرابين أكثر مما فيه للخديو والانجليز رغم قول الرافعى بانه بحث فى الثورة وحوادثها دون تحيز أو محاباة أو حكم سابق عليها (٩٤) ورغم وضوح بعض الحقائق أمامه فى كتابه عن الثورة وفى بعض كتبه التى سبقت هذا الكتاب (٩٥) .

واستمر الرافعى على هذه الوتيرة فيما سطره من مقالات نشرتها الصحف عقد فى احداها مقارنة ظالمة بين فرار مراد بك فى معركة أمباية أمام جيوش الحملة الفرنسية ، وبين أحمد عرابى فى معركة التل الكبير (٩٦) أو فيما أورده ثانية فى كتابه عن « الزعيم أحمد عرابى » وهو الكتاب الذى لم يغير فيه ما كتبه عن الثورة العرابية باعتباره تلخيصا له رغم انه أورد فى أوله أنه سيتبع فى منهج الترجمة لعرابى أن يذكر

ما له وما عليه (٩٧) . ولكن كل ما بذله له هو تلك
الإشارة المقتضبة في آخر صفحة به إلى أن العوامل
الخارجية كانت أقوى من العوامل الداخلية في اخفاق
الثورة (٩٨) .

وظل تحامله على أحمد عرابي واقعا وملحوظا ،
فعندما صادرت وزارة الداخلية في شهر مارس ١٩٥٢
كتاب الزعيم أحمد عرابي فور صدوره ارسل الرافعي
خطابا إلى وزير الداخلية أحمد مرتضى المراغي ،
ويوضح له فيه أن ما بالكتاب لا يستدعي المصادرة وإن
ما قيل إن نشره لا يتفق والظروف الحاضرة غير صحيح
لأنني :

« أولا : خطأت عرابي وسياسته في توسيع هذا الخلاف
مع الخديو توفيق وقلت إن هذه السياسة أضرت بالبلاد
وقضيتها وكان واجبا على العراقيين أن يقربوا بين
الشعب والعرش تفاديا من الانقسام الذي لا يستفيد
منه إلا الاستعمار » .

ثانيا : عندما طلبت إنجلترا وفرنسا في يناير
١٨٨٢ قبل استفحال الحوادث ، إبعاد عرابي عن القطر
المصري خطأته في عدم الاستجابة إلى هذا الطلب رغم
ما فيه من التدخل في شئون البلاد ، وقلت إن مغادرته

لمصر فى ذلك الوقت كانت تعد توضحية منه تفادى البلاد
شر الأحداث التى وقعت بعد ذلك .

ثالثا : انى خطأت عرابى والعرابيين فى اقحام الجيش
.. (جملة غير كاملة فى الأصل) .

رابعا : اننى خطأتهم فى اتباع سياسة التطرف فى
معالجة الأزمات السياسية ، وقلت ان تنحياتهم شريف
باشا عن الوزارة لسلوكه مسلك الاعتدال قد أضر
بالبلاد ضررا جسيما لأن شريف باشا كان يريد مواجهة
الأزمات بالاعتدال لدرجة أنه رأى تأجيل إصدار
الدستور حتى تعالج أزمة مارس ١٨٨٢ بالمفاوضة مع
الدولتين ، فرفض العرابيون طلبه . وقلت انه كان على
حق وكانوا هم على خطأ وضلال » .

خامسا : انه اخطأ فى زج البلاد فى حرب مع انجليز
دون استعداد أو تقدير للموقف أو نظر فى العواقب ،
ووصفت هذه السياسية بالطيش والرعونة مما أدى الى
وقوع الاحتلال » .

وقال فى نهاية خطابه . « فلو أن كتابا يصح أن
يكون قواما للظروف الحاضرة لكان هذا الكتاب » فأرجو
من معاليكم ان تخصصوا جزءا من وقتكم الثمين لمطالعة

الكتاب لكى تتحققوا من هذه المسائل ، ومن ان مصادره
لا تتفق مع المعنى الذى وضعت له . راجيا ان تعيدوا
النظر فى أمر المصادرة فانه يعز على كثيرا ان يصادر
كتاب لى فى عهد معاليكم ولم يسبق ان صودر أى كتاب
لى فى أى عهد من المهود لانى أقدر ما أكتب تقديرا
يجنبها مواضع المصادرة بل المؤاخدة » (٩٩) .

وفشلت جهود الرافعى للافراج عن الكتاب الى أن
كلل هذا الجهد بالنجاح فى ضوء المتغيرات الجديدة بعد
يوليو ١٩٥٢ وبعد اتصالات قام بها مع قيادات نظام
يوليو (١٠٠) .

الا أن اللهجة التى كان يتحدث بها الرافعى عن أحمد
عرايى تبدلت بشكل واضح وبشكل ملفت للنظر بعد
١٩٥٢ يؤكد ذلك ما نشر له من مقالات فى بعض
الصحف والمجلات عن عرايى والثورة العرابية (١٠١)
وتعديله لعنوان كتابه عن أحمد عرايى عندما أعاد طبعه
فأصبح عنوانه « الزعيم الثائر أحمد عرايى » بدلا من
« الزعيم أحمد عرايى » وفرق واضح بين العنوانين
وهو ما يؤكد مقولة البعض من أن قيادات نظام يوليو
رغم اقتناعهم « بموسوعة الرافعى التاريخية وتبنيهم
لكل ما ورد فيها من أوصاف وأحكام تتصل بشخصيات

مصر التاريخية من الحملة الفرنسية حتى نهاية عهد الملكية ، رفضوا تقييم الرافعى لعرايى رغم ان أكثرهم تربى فى مدرسة الحزب الوطنى وما نبع منه من حركات شمولية كجماعة مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين . . الخ نجدهم قبلوا تمجيده لعمر مكرم ومصطفى كامل ولمحمد فريد وقبلوا تنديده بسعد زغلول ومصطفى النحاس أما تنديده بعرايى فقد رفضوه ! (١٠٢) .

وكما انعكست الروح الحزبية فى كتاباته عن القيادات الأولى للحزب الوطنى وكذا عن الثورة العرابية كان نفس الانعكاس على سعد زغلول وحزب الوفد سواء فيما أخرجه من كتب أو ما سطره من مقالات .

ففى كتابه الذى أخرجه عن مصطفى كامل كان الغمز واللمز الواضحان فى التهوين من شخصية سعد وكيف انه فى الوقت الذى كان يبذل فيه مصطفى كامل عسارة جهده وشبابه ، كان سعد زغلول يؤثر المنصب الحكومى على الاضطلاع باعباء الجهاد الوطنى ، وتعرض فى الكتاب أيضا للخلاف الذى حدث بين سعد ومصطفى كامل بسبب انسحاب سعد من لجنة مشروع الجامعة المصرية ، فضلا عن النبش فى تاريخ سعد وكيف انه

كان واحدا من الذين ودعوا اللورد كرومر عند رحيله من مصر والقى خطبة في حفل وداعه ، وكيف انه من الخطأ التاريخي ان تنسب الوحدة الوطنية التي حدثت في سنة ١٩١٩ الى سعد لان مصطفى كامل سبقه في هذا المضممار (١٠٣) .

وفي كتابه عن محمد فريد كان اتهامه لاعضاء الوفد جميعا بانهم عناصر يشك في اخلاصها وثباتها على النضال ، كما يشك أيضا في تمسكها بحقوق البلاد ، وكيف أن سعد زغلول عمل على اقضاء محمد فريد عن ميدان الجهاد بعد أن رفض الرد على ذلك التلغراف الذي أرسله له محمد فريد الى باريس في ابريل ١٩١٩ يهنئه فيه ويرجو له التوفيق والنجاح (١٠٤) .

وعلى نفس المنوال كان حديثه عن سعد في كتابه عن ثورة ١٩١٩ في محاولة منه للتقليل من دوره في هذه الثورة من خلال اعادة النبش في تاريخه أيضا وكيف انه كان واحدا من المحتفين بمقدم السير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني وكيف أن سعد تعهد وصحبه في مقابله ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مع السير وينجت باعطاء انجلترا الضمانات التي تكفل مصالحها في مصر - وكيف أن الوفد بعد ذلك تزعم وقاد أسلوب

التساهل فى قضية الجلاء ، وغيرها من الوقائع التى
أثارها وعرض لها الرافعى والتى كان رائده فيها فى
الغالب الأعم تحميل الحوادث والوقائع أكثر مما
تحتمل (١٠٥) . أيضا سار على نفس الطريقة من خلال
ما نشر له من مقالات أو أحاديث عندما حمل سعد
المسئولية الكاملة فيما حدث من انقسام بعد الثورة
وما ترتب على ذلك من تطورات سياسية اضررت ضررا
بالغا بقضية البلاد (١٠٦) .

وعلى نفس الدرب سار فى هجومه على الحزب
وقياداته الجديدة والمتمثلة فى مصطفى النحاس .
فمعاهدة ١٩٣٦ التى وقعت بين مصر وانجلترا حماية
قاسية وعندما اثنى على اتفاقية مونثرو - التى لها
لها صلة مباشرة بالمعاهدة - وكيف ان الغاء الامتيازات
الأجنبية بمقتضاها كان له تأثيره الكبير على مصر ، لم
يشأ ان يربط بين هذه الاتفاقية وبين معاهدة ١٩٣٦ ،
بل زاد على ذلك فأرجع الفضل فى الغاء هذه الامتيازات
الى ثورة ١٩١٩ (١٠٧) .

ووصل الهجوم على الوفد الى قمته فى الجزء الثالث
من كتابه فى أعقاب الثورة ، فبالإضافة الى عقد تلك
المقارنة الظالمة بين الحركة الوطنية فى ثورة ١٩١٩ وبين

الحركة الوطنية التي حدثت بعد ١٩٤٥ وكيف ان الثانية تفوق الأولى لان الوفد وحده كان السبب في حدوث نكسة ما بعد ١٩١٩ (١٠٨) . كان هجومه على حكومة النحاس السادسة عندما وقع في عهدها ميثاق الجامعة العربية فقال « عني النحاس في أواخر عهد وزارته بالمساهمة في انشاء جامعة للدول العربية تضم شملها وتوحد بينها ، وكان انشاء هذه الجامعة بايعاز من بريطانيا » وانه « كان الاجدر بالنحاس أن يعمل على توحيد جبهة مصر الداخلية لتكون يدا واحدة أمام الاحداث التي واجهتها خلال الحرب العالمية وبعد انتهائها ، ولكنه ترك الوحدة الداخلية جانبا ورفض ان يمد يده الى المعارضة بل الى المستقلين وسار على سياسة حزبية ممقوته مما جعل الانقسام والمرارة يتزايدان في البلاد ، واهتم بالتوحيد بين الحكومات العربية ، وقد تبين مع الزمن ان لا خلاص ولا تضامن بين هذه الحكومات وان معظمها تسيره السياسة الاستعمارية البريطانية أو الأمريكية أو الأنواع الشخصية ، وان جامعة الدول العربية لم تفد مصر بل جلبت عليها الخسائر » وأنه « لو أن النحاس عمل على توحيد الصنفوف في مصر لاستطاع بغير شك ان يخدم البلاد أعظم خدمة ولخدمت مصر القضايا العربية

فى سائر الاقطار بأكثر مما أفادتها جامعة الدول العربية» (١٠٩) ، رغم انه صرح عقب استقالة وزارة النحاس فى السادس من أكتوبر ١٩٤٤ قائلاً « لقد كان تأليف الجامعة العربية وتصريح النحاس باشا الأخير عن السودان من مميزات الوزارة السابقة (١١٠) » .

وعندما الفت حكومة النحاس السابقة معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية السودان فى أكتوبر ١٩٥١ كان ذلك الفتور الذى واجه به هذا القرار عندما أفرد له بضع سطور فى نهاية كتابه فى أعقاب (١١١) وكانت حجته فى ذلك عندما وجه اليه البعض اللوم ، بانه كان قد انتهى من طبع الكتاب عندما الفى الوفد المعاهدة (١١٢) .
الا انه عندما أخرج كتابه عن مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ومع تلك المتغيرات الجديدة ، كان للرافعى وجهة نظر فى الدوافع التى كمنت خلف خطوة الغاء المعاهدة ، فحواها « ان الوفد أراد أن يوارى سوءة اخفاقه فى المفاوضات وتساهله فيها بعمل يكون له دوى وفرقة ينال فى ذاته تأييد المواطنين ، ويصرف أنظارهم عن محاسبة الوفد ومساءلته عن تساهله فى المفاوضات واخفاقه فيها ، وذلك بالغاء المعاهدة ومن ناحية أخرى ، أرادت الوزارة ان تستر سياستها الحزبية الجامعة فى الحكم بعمل يتسم بطابع الجرأة والاقدام

ويحول الرأى العام عن نقد لتصرفاتها الى قضية وطنية خارجية وتسكت السنة المعارضة حيناً عن هذه التصرفات » .

« وقصدت الوزارة أيضاً تقوية مركزها امام الرأى العام ومنع الملك السابق فاروق من اقالتها ، فقد ترمى اليها أنه يشكر في هذه الاقالة ، ويعد العدة لذلك ، فأرادت بالغاء المعاهدة أن تحول دون انفاذ تدبيره باكتساب تأييد جديد للشعب فى كفاحها ضد الاحتلال ، فيضطر الملك الى العدول عن فكرة الاقالة ، وقد انكمشت السراى فعلاً مؤقتاً بعد الغاء المعاهدة وتركت الوزارة تمضى فى الحكم (١١٣) » .

وعلى نفس الوتيرة كان هجومه على الوفد وكان الهجوم هذه المرة حول الكفاح فى منطقة القناة ، فاتهم الوفد صراحة بأنه استغل الموقف لصالحه بأنه عندما انسحب العمال من المعسكرات الانجليزية فى منطقة القناة حشد الوفد اشياعه ضمن هؤلاء لتوظيفهم فكانت الأوامر لمصالح الحكومة بتشغيل هؤلاء فى هذه المصالح ، وان حكومة الوفد استغلت الكفاح فى القناة أيضاً فاستمرت فى سياستها القائمة على الفساد والحزبية فاستمرت فى فصل العمدة والمشايخ الذين كانت ترى

فيهم عدم الولاء للوفد ، وفى الوقت الذى كان يتساقط فيه الشهداء فى ميدان الجهاد كان الكثيرون من نواب الوفد وشيوخه يتغلغلون فى المصالح والدواوين عاملين على تحقيق مطالبهم ومطالب اشيائهم (١١٤) .

وعندما حدث حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، لم يبعد الرافعى بين هذا الحادث وبين مسئولية الوفد فى تحمل جزء من مسئولية حدوثه عندما قال فى بداية حديثه عن هذا الحريق « فى يوم السبت ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وقع حادث مشئوم فى تاريخ مصر لم يسبق له مثيل فى نوعه وهو حريق القاهرة وكانت هذه أول مرة أضرم فيها النار فريق من أبنائها تحت سمع الحكومة وبصرها ، وباهمالها وتهاونها (١١٥) .

واذا كان الرافعى قد شن هذا الهجوم على الوفد بالشكل الذى عرضنا له وشن هجوما أقل على بعض الأحزاب الأخرى مثل الأمة وحزب الاصلاح وحزب الاحرار وحزب الاتحاد (١١٦) ، فإنه تجنب وبشكل واضح الخوض فى الحديث عن حزبه الالاما ، ولم يتوقف طويلا عند بعض سقطات للحزب مثل مؤازرته لنظام اسماعيل صدقى فى الثلاثينات .

وعليه ونبعد هذا السرد عن الحيدة التاريخية فى

بعض مؤلفات الرافعى يمكننا القول بان الرافعى حاد كثيرا عن هذا الطريق فخرجت بعض كتب مجموعته وهى متشحة برداء الحزبية ولتصدق مقولة البعض بان كتب الرافعى لا تعدوا ان تكون من مطبوعات الحزب الوطنى (١١٧) .

اذا انتقلنا بعد ذلك الى الأمانة العلمية التى هى من واجب ما يتصف به المؤرخ وكاتب التاريخ ومن لزوميات المنهج العلمى ، فاننا نجد أنفسنا أمام حقائق عدة :

أولها : ان تاريخ الحركة القومية (١١٨) فى جزئه الأول اثرت حوله عند صدوره فى طبعته الأولى سنة ١٩٢٩ قضية على جانب كبير من الأهمية ، فقد اتهمت صحيفة كوكب الشرق من خلال ما نشرته من مقالات لصاحبها وبعض القراء ، اتهمت الرافعى علنا بانه استعان بكتاب أحمد حافظ عوض « فتح مصر » فى اخراج كتابه عن تاريخ الحركة القومية دون اشارة من الرافعى لا من قريب ولا من بعيد فى كتابه الى ذلك ، وقرنت كوكب الشرق هذا الاتهام بالادلة من خلال ايراد بعض فقرات واسطر منقولة عن كتاب أحمد حافظ عوض وموجودة بنصها فى كتاب عبد الرحمن الرافعى (١١٩) . فى نفس الوقت شكلت صحيفتنا

السياسة اليومية والأسبوعية وانضمت اليهما الأهرام
جبهة قوية مع الرافعى فى مواجهة كوكب الشرق من
خلال نشر المقالات التى برأت فيها ساحة الرافعى مما
وجه اليه وكيف انه أى-الرافعى-تعرض لحوادث بالتحليل
والدراسة وهو ما لم يوفق فيه أحمد حافظ عوض ، وان
كتاب أحمد حافظ عوض ملئ بالأخطاء التاريخية اذا
ما قورن بكتاب الرافعى (١٢٠) .

وأمام استمرار الموقف على وتيرة تأييد البعض
للرافعى والبعض الآخر لأحمد حافظ عوض ، كان قرار
أحمد حافظ عوض بعرض الأمر على لجنة تحكيم تضم
من يعملون فى مجال كتابة التاريخ وهو ما لم يتردد
الرافعى فى الموافقة عليه (١٢١) .

ولكن يبدو ان الطرفين قبلا عدم الاستمرار فى اثاره
الموضوع لأننى لم اعثر على صفحات السياسة اليومية
والأسبوعية أو الأهرام أو كوكب الشرق ما يستشف منه
حدوث تحكيم .

واذا كان لنا كلمة يمكن قولها هنا ، فانه بعيدا عما
اثير فى الصحف حول هذا الموضوع ، فهناك حقيقة هامة
هى ان الرافعى اطلع على هذا الكتاب الذى صدر
سنة ١٩٢٥ أى قبل كتابه باربع سنوات واستحسن

الرافعى بعض مواضع به ولم يستحسن البعض الآخر من خلال ما تثبته النسخة الموجودة من هذا الكتاب فى مكتبة الرافعى الخاصة .

ثانيها : ان تعصب الرافعى لحزبه ، كان له صداه فى أن يقدم الرافعى على حذف بعض أجزاء من بعض مراسلات تمت بين مصطفى كامل ومحمد فريد ، وبطريقة غاية فى الدقة ، والأجزاء التى حذفها اما أنها تتصل بعلاقة مصطفى كامل بالقوى الخارجية تلك العلاقة التى كانت تمثل جزءا من كفاح مصطفى كامل ، أو تتصل بطلب مساعدات مالية من محمد فريد ، أو تتصل بوجهة نظر مصطفى فى بعض الأشخاص (١٢٢) وهو ما كان يهدف الرافعى من وراءه الى اضعاف طابع من المثالية على شخصية مصطفى كامل .

والطريقة التى كان يتبعها الرافعى لتنفيذ هذه المهمة هى انه كان يقوم بتصوير الخطاب الأصيل ويقوم بعد ذلك بتقسيم النسخة المصورة الى شرائح ، ويقوم برفع ما يريد حذفه ثم يعيد ترتيب الشرائح ويقوم باعادة التصوير من جديد بحيث يشعر من يقرأ بصعوبة وجود حذف (١٢٣) .

ولاعطاء صورة مثالية عن محمد فريد فعل نفس

الشيء فلم يشر في كتابه عن محمد فريد الى بعض حقائق وردت في مذكرات محمد فريد - والتي ظلت طرفه منذ عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٤٠ - عن مصطفى كامل وهو ما أميط اللثام عنه عندما نشرت بعض أجزاء من هذه المذكرات (١٢٤) وتفجرت معها قضية هدم بعض تلك المثاليات التي نسجت حول شخصية مصطفى كامل .

وكانت حقيقة حول ما بالمذكرات والتي تفجرت عام ١٩٦٤ كافية لأن تمتد أيادي الباحثين والمهتمين بتاريخ مصر الحديث الى هذه المذكرات والتي رجعت ان ما بالمذكرات من تعديلات تم جزء منها بيد الرافعي لكي يخدم الصورة المثالية التي رسمها في مؤلفه عن محمد فريد (١٢٥) .

أيضا لم يقف الرافعي عند حد اعمال قلمه في مذكرات محمد فريد بل امتد هذا القلم الى بعض المراسلات التي كانت تصله من محمد فريد فحذف بعضها مما ورد بها خاصة تلك التي تتصل بعلاقة محمد فريد بالدولة العلية أو بدول أخرى أو تتصل بوجهة نظر محمد فريد في بعض الأشخاص (١٢٦) .

وبهذا الشكل ، وفي ضوء ما سبق عرضه تسقط مقولة الرافعي بان « الملوك وكذلك الزعماء ، هم

أشخاص عامون — أى انهم — ملك للمجتمع ، فمن حق من يكتب عنهم أن يتعرض لخصياتهم ، وإذا وجد في حياة أى منهم فضيحة شخصية ، فهى ملك للتاريخ ، ولا يصح مطلقا التجاوز عنها . وذلك بشرط واحد هو أن يتحرى الحقائق ولا يقصد الكاتب الى مجرد التشهير (١٢٧) » :

ثالثهما : انه رغم نزعة الرافعى الحزبية فى كتاباته والتي أشربنا الى جانب منها وعززها البعض معنا (١٢٨) ، فان الرافعى أبدى تعصبا شديدا نحو ما كتبه وما سطره عن تاريخ مصر ، صحيح ان الرافعى كان يشير فى بعض الأحيان الى انه لم يوف بعض الموضوعات حقها (١٢٩) ، الا أن هذه الاشارات تتوارى كثيرا امام اصرار الرافعى فى معظم مقدمات كتبه عند اعادة طبعها على أن يذكر انها لا تختلف عن الطبعات التى سبقتها رغم مرور سنوات على اعادة الطبع (١٣٠) ، بل ويصر على ان يثبت ان الدراسات التى خرجت بعد ذلك لم تأت بجديد فقال فى مقدمة الطبعة الثالثة من كتاب « عصر محمد على » : « ظهرت بعدها بحوث ودراسات قيمة عن عصر محمد على لمناسبة الذكرى المئوية لابراهيم باشا سنة ١٩٤٨ والذكرى المئوية لمحمد على الكبير سنة

١٩٤٩ وراجعتها جميعا فلم أر فيها تعارضا مع ما كتبت ورأيت فيها تفصيلا لما أجملت ، أما الخطوط الرئيسية فهي هنا وهناك متطابقة متماثلة ، وهذا ما جعلني أحرص على أن لا أزيد شيئا على الطبعة الثانية اللهم الا اضافات يسيرة حرصت على اثباتها في هامش الكتاب تحت عنوان « هامش الطبعة الثالثة (١٣١) » .

وعلى نفس الوتيرة كانت مقدمة الطبعة الثانية لكتابه عن عصر اسماعيل عندما قال « . . ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في ديسمبر ١٩٣٢ ، وشغلت بعدها باخراج الحلقات التالية من هذه المجموعة وقد أفدت من الانتظار هذه السنين قبل اخراج الطبعة الثانية اذ تسنى لى أن اطلع على ما ظهر من كتب وتراجم ومؤلفات ووثائق عن عصر اسماعيل ، يتفق بعضها مع وجهة نظري في الكتابة عنه ، وبعضها يعارضها ، وقد يكون ردا عليها ، ثم أمعنت النظر أيضا في البحوث والمقالات والخطب التي ألقيت سنة ١٩٤٥ في دار الأوبرا الملكية وفي غيرها من المحافل والمعاهد لمناسبة مرور خمسين عاما على وفاة الخديو اسماعيل ، وأعدت النظر فيما كتبت عنه سنة ١٩٣٢ لعل أكون قد أخطأت في موضع من المواضع ، فأصحح خطئي ، أو انحرفت عن الرأي

الصواب ، فاعدل عن رأيي ، ولا غضاظة على الانسان
في أن يعدل عن رأيه اذا تبين له خطؤه فالحقيقة بنت
البحث ، والعظمة لله وحده ، واعتقدت أكثر مما اعتقدت
أنى لم أتجاوز فيما ذكرت له أو عليه ، وهذا هو واجب
المؤرخ في التراجع ، فعليه أن يذكر ما للمترجم وما عليه
أما ان يذكر الحسنات دون السيئات ، أو يقتصر على
هذه ويفضل الحسنات ، فهذا ليس التاريخ الصحيح ،
وما لا ينبغي أن يكون أساس البحث والتدوين ، والتاريخ
الصحيح يقتضى ذكر الحقائق بأكملها لتكون الصور التى
يعرفها المؤرخ عن الحوادث الشخصيات صوراً صحيحة
لا تشويه فيها ولا ابهام » .

« وعلى ذلك فانى أعيد طبع الكتاب دون ان أغير أو
أنقص منه شيئاً (١٣٢) » وعلى هذه الوثيرة كانت
مسيرة الرافعى فى كل كتبه عندما كان يعيد طبعها .

يرتبط بهذه النقطة شىء على جانب كبير من الأهمية
هو أن تعصب الرافعى لما كتب جعله يصمم أذنيه عن تلك
الآراء التى كانت تعارض بعض ما كتب ، فلم يناقش
مثلاً بعض الآراء التى وردت فى كتاب جورج يانج
أبدى فيها المؤلف والمترجم معا اعتراضهما على بعض ما
جاء فى كتاب الرافعى عن عصر اسماعيل وان الرافعى
اعتمد فى كتابه على كتب مغرضة (١٣٣) ، وهو ما أفقد

كتب الرافعى مزية التعامل مع الحدث التاريخى
بمرونة .

أيضا يدخل فى اطار هذه النقطة ، موقف الرافعى
من قضية اعادة كتابة التاريخ والتي طرحت نفسها بعد
١٩٥٢ ، فلم تمر شهور على قيام النظام الجديد فى مصر
حتى نشر فى الصحف أن وزارة المعارف تبحث تقريرا
هاما بشأن اعادة كتابة التاريخ المصرى من جديد
وتنقيته من الأكاذيب ، وأن فى مقدمة المرشحين للقيام
بهذه المهمة عبد الرحمن الرافعى (١٣٤) .

ورغم أن الرافعى لم يعلق على ما نشرته الصحف
خاصة وأنه كان للرافعى رأى سابق بأنه من الأجدى
كتابة التاريخ بعيدا عن تدخل الحكومة حتى لا يؤدى
ذلك الى اخراج تاريخ رسمى للبلاد (١٣٥) الا ان
الموضوع استمر طرحه على الساحة من خلال دعوة البعض
للرافعى بأن يساهم فى اعادة كتابة تاريخ مصر خاصة
وأن مقتضيات السياسة وملايساتها أسدلت ستارا كثيفا
على الحقائق وعليه ان يمزق هذا الستار (١٣٦) .

ثم توقفت هذه الدعوة الى حين ، ثم عادت وطرحت
نفسها تبارة أخرى عندما نشرت بعض الصحف ان
الدكتور عبد القادر حاتم يبحث تشكيل لجنة لاعادة

كتابة تاريخ مصر وان اللجنة ستبضم بعض أساتذة الجامعات وبعض المهتمين بالدراسات التاريخية وان تشكيل اللجنة سيعلن خلال أيام (١٣٧) .

ورغم تخمس أساتذة الجامعات لهذا الاجراء وتوجيه سهام النقد لما كتبه الرافعى ، عندما أوضح بعضهم انه رغم ان الرافعى تنسب اليه المبادرة فى الكتابة وتسجيل تاريخ مصر ، الا أن ما يؤخذ عليه « انه عاش الاحداث التى سجلها بل اشترك فيها واتخذ جانبا فى صراع القوى » وهو لذلك لا يستطيع أن يقدم دراسة موضوعية فدراساته أقرب ما تكون الى المذكرات السياسية وهى لا تختلف كثيرا عن مذكرات فى السياسة المصرية للمرحوم الدكتور محمد حسين هيكل ، ، الا ان الرافعى أبدى اعتراضا على مسألة اعادة كتابة تاريخ مصر عندما أوضح ان التاريخ المصرى صحيح ، وانه ذكر كل الحقائق كما هى فى مؤلفاته وان التاريخ الصحيح موجود فى كتبه ولا يحتاج الى اعادة كتابته (١٣٨) ، بل زاد على ذلك فقال بالحرف الواحد « ان هذا المشروع يمسنى شخصيا ويمس العمل الذى تدرت له عمى الطويل ، فالحقيقة ان ما يفكر فيه البعض من اعادة كتابة تاريخنا القومى هو تكرار لعمل سابق فقد قمت أنا بهذه المهمة وأصدرت عدة مجلدات تؤرخ لمصر

الحديثه واشتراكى فى مناقشة هذا المشروع يعنى ان
عملى ليس له قيمة (١٣٩) » •

ورغم هذا الاعتراض العنيف الا انه قبل الدخول
فى اللجنة العليا لمشروع تحقيق التاريخ القومى وهى
اللجنة التى ضمت الى جواره الدكتور أحمد عزت
عبد الكريم والدكتور محمد أنيس (١٤٠) ، بل وابدى
الرافعى مرونة واضحة عندما غير من وجهة نظره فى
مسألة اعادة كتابة التاريخ عندما أوضح انها مشكلة
عاجلة وعلى جانب كبير من الأهمية ، وان الهدف من
وراء اعادة كتابة التاريخ القومى هو تدعيم التأليف فى
هذا الميدان ، واستكمال النواحي التى لا تزال فى حاجة
الى الاستكمال لان معظم الكتب الصادرة ان لم تكن
الأكثرية تؤرخ للحياة السياسية أو للتاريخ العام فى
القرن التاسع عشر والعشرين وعليه تصبح الحاجة ملحة
الى التأليف فى التاريخ الاقتصادى والثقافى أكثر من
الحاجة الى التاريخ السياسى (١٤١) •

الا أنه ما لبث أن عاد الى مسألة التعصب لكتبه ففى
حديث له مع مجلة القوات المسلحة وعندما طرح عليه
سؤال حول اعادة كتابة تاريخ مصر قال « لا أوافق على
ذلك أبدا .. لاننى كتبت بعمق كل تاريخ مصر - لقد

أرخت لمصر فيما أعتقد بنزاهة وأمانة فلا محل لاعادة كتابة التاريخ ، كما انه لا محل لاعادة كتابة الهندسة أو الجبر . لقد سجلت الحقيقة كاملة بكل نزاهة وأمانة ولم أجاهل أى انسان مهما كانت قوته وبطشه فماذا يطلب منى بعد ذلك ؟ (١٤٢) ، وزاد على ذلك فقال « . . لم يثبت فى كلامى حتى الآن اننى جانبت الحقيقة فى أى كلمة كتبتها عن تاريخنا الوطنى . . وعلى كل حال فالقضية غير مقفلة . . وأنا أنادى بضرورة تنبيهى الى أى جزء أكون قد أخطأت فيه . . ولعل هذا أجدى من اعادة كتابة التاريخ كله (١٤٣) » .

رابعاً : رغم اقتناع الرافعى بأن من أوجب واجبات المؤرخ « وهو يدون الحوادث الهامة فى سفر التاريخ ان يبين أسبابها وعللها اذ بدون هذا البيان يفقد التاريخ روحه وفائدته ويصبح جامدا مغلقا بل يكون مجموعة من المعميات ويقتصر على سرد وقائع غير مفهومة وغير مترابطة ، ولا يؤدى الى الغاية منه وهو توسيع الأفق ذهنى والعلمى لقرار التاريخ (١٤٤) .

ورغم حرص الرافعى على أن يطبق هذه القولة فى بعض كتبه (١٤٥) وفى بعض ما نشر من مقالات (١٤٦) ، الا انه لم يتوقف كثيرا أمام قضايا هامة وقدمها للأجيال

دون امان نظر فيها مثل قضية حفر قناة السويس
والمراحل التي مرت بها هذه القضية ، وهو ما كان
موضع ادانة من بعض المتخصصين والمهتمين بتاريخ
مصر الحديث (١٤٧) .

أيضا أخرج الرافعي كتابه عن مصر والسودان في
أوائل عهد الاحتلال وقد خلا من مناقشة قضايا وأمور
كثيرة ، ولا نكون مبالغين اذ قلنا ان الرافعي أخرج
الكتاب ليكون بمثابة تقديم لكتابه عن مصطفى كامل .

وفي كتابه عن مصطفى كامل ومحمد فريد ، كان
محور الأحداث حول هذين الزعيمين فقط رغم ان
الكتابين حملا عنوانا آخر هو تاريخ مصر القومي ، ولم
يكتف بذلك بل قدم الشخصيتين تقديمًا على انهما
مسلمات وعلى القارئ أن يقبلهما كما قدمهما الرافعي .

ويسير بنا ركب مجموعته على هذه الوتيرة ، من خلال
معاصرته للأحداث ومشاركته في صنع بعضها الى ان
حط الرحال عند كتاب تاريخ الحركة القومية في مصر
القديمة ، فقد عاد أدراجه الى الأزمنة الغابرة يبحث
فيها وينقب وهو غير مزود بالأسلحة التي يجب أن
يتسلح بها من يدخل في دروب ومسالك هذه الأزمنة
البعيدة فرغم ادراك الرافعي لأهمية مصادر الكتابة عن

فترات مثل هذه ، مثل الآثار وما تحويه من مادة علمية وكذا البرديات (١٤٨) ، الا انه لم يعتمد عليها لعدم درايته بما تحويه لفويا ، ومن ثم كان اعتماده على بعض المراجع التى جادت بها قرائح بعض المصريين والأجانب فى هذا المجال ، ولا نكون مبالغين اذا قلنا ان الرافعى ظلم نفسه عندما أخرج كتابا مثل هذا لأنه ولج مجالا استعصى عليه بالفعل ، ولا أدل على صدق ذلك من خروج بعض شخصيات فى كتابه - رغم خطورة دورها - وقد أصابها الجذب العلمى (١٤٩) ناهيك عن بعض أحاديثه عن الوحدة العربية وثورة ٢٣ يوليو فى داخل الكتاب (١٥٠) وهو ما لا داعى له فى موقف مثل هذا وكما ظلم الرافعى نفسه فى اخراج مثل هذا الكتاب الذى يتوارى كثيرا أمام كتابات المصريين والأجانب فى هذا المجال ، ظلم نفسه ثانية عندما أخرج كتابه عن جمال الدين الافغانى فلم يعط الشخصية حقا من الدراسة وتاهت شخصية الرافعى ذاته وسط كم الاقتباسات التى لم يشر الى مصدرها .

خامسها : رغم اقتناع الرافعى بان « . . . دراسة التاريخ تحتاج الى تمحيص وتحقيق ، وان هذا وذاك يقتضى مرور وقت كاف قبل ابداء الرأى فى الحوادث

لكى يجيء الرأى أقرب الى الحق (١٥١) ، ، الا انه ابدى اعتراضا على ما قاله البعض بان على المؤرخ الا يؤرخ الحادث الا بعد مرور خمسين عاما ، فأوضح أن هذا ليس سليما ، وانه أى الرافعى يكتب عن التاريخ المعاصر بعد مرور خمس سنوات أو ست على الأكثر حتى لا تضيع الحقيقة (١٥٢) ، بل زاد على ذلك فأوضح انه من الأفضل تدوين الحوادث فى حينها ممن عاصروها وشاهدوها (١٥٣) ، وعليه اعتبر الرافعى ان معاصرة الأحداث تدخل فى عداد مصادر التاريخ الهامة (١٥٤) .

وقد وضح القرب والبعد الزمنى جليا فى كتابات الرافعى ، فقد ظهرت شخصيته واضحة من حيث العرض والتحليل فى كتابه عن تاريخ الحركة القومية بجزئيه الأول والثانى فلم يقع تحت مؤثر الزمن الحاضر وما يكتنفه من مصاعب ، وكان نفس الشئ فى كتابه عن عصر محمد على ، فلو كتب هذا الكتاب ابان فترة العلاقة بين الحزب الوطنى والدولة العلية لما كان فى استطاعته الحديث عن الصراع بين محمد على والدولة العثمانية بهذا الأسلوب الذى أنتصر فيه لمصر وشعبها وحاكمها على الدولة العثمانية (١٥٥) .

الا ان اقتراب الرافعى رويدا رويدا من الفترات

التي لها ذيول في الحاضر ، جعل الوضع مختلفا تماما
فعندما فكر في أخراج كتابه عن عصر اسماعيل اعترف
بأن الحديث شائك خاصة في وجود الملك فؤاد بن
اسماعيل عندما قال « . . في ديسمبر ١٩٣٣ أخرجت
كتاب عصر اسماعيل . . بدأت بهذا الكتاب أدخل في
العصر الذي يشعر فيه من كان في موقفى بشيء من
الخرج في الكتابة عنه ، فقد وضعته وأخرجته في الوقت
الذي كان المغفور له الملك فؤاد نجل اسماعيل في أوج
مجده وسلطانه ، وكنت أعلم مبلغ اهتمامه بتمجيد
تاريخ والده والتعظيم من شأنه ، وبتوجيهه ومساعداته
السخية صدرت عدة مؤلفات ترمى كلها الى إبراز الجوانب
الحسنة من شخصية الخديو اسماعيل ، أعرف هذه الجوانب
الحسنة ، وقد ذكرتها بأسهاب في كتابى عنه ، ولكنى
أيضا أعرف أن لاسماعيل جوانب سيئة لها أثرها الضار
في حياة مصر السياسية والاقتصادية ، ولا بد من
تدوينها ، وبعد ان فكرت في ذلك مليا وجدتنى مدفوعا
من تلقاء نفسى الى أن واجبى كمؤرخ للحركة القومية
يتطلب منى ان أدون الحقائق كلها عن الخديو اسماعيل
وأذكر ما له وما عليه ، وهذا في الواقع هو منهجى فى
التراجم والشخصيات وأنا بطبعى ميال الى الاعتدال ،
ولا أحب التشنيع فى ذكر السيئات ولكنه لا يصح ان

أغفلها أو أتجاوز ، عنها ، لأننى أنشد الحق ، وقد وضعت
لنفسى هذه القاعدة فى سلسلة هذه المجموعة واتبعتها
قدر ما استطعت فى كل حلقة من حلقاتها وعلى هذا
الأساس وضعت كتاب عصر اسماعيل (١٥٦) .

وعلى ذلك وخوفا من أن تحدث ضغوط عليه من قبل
السراى خاصة وقد حاول على حد قوله ان يعد « اسماعيل
من عظماء الرجال أو من عظماء الملوك وجمعت عناصر
شخصية لا حاول أن أقيم بناء العظمة وكنت متأثرا من
الجو الذى أحيط ولكنى ما لبثت أمام البحث والتمحيص
وتقليب الأمور والموازنة بين المنافع والمضار والحسنات
والسلبيات وان رأيت هذا البناء يتداعى وابتهيت الى
هذه النتيجة وهى أن اسماعيل لم يكن من عظماء الرجال
ولا من عظماء الملوك (١٥٧) - أثر الابتعاد السرى
فرفض منصب القضاء الذى عرض عليه وكذا تلك
الوثائق التى وضعتها السراى تحت امرة من يريد ان
يكتب عن اسماعيل من وجهة نظر السراى
بالقطع (١٥٨) .

وبقدر لا بأس به من الشجاعة بدأ الرافعى بعد ان
أدار ظهره لوثائق السراى يكتب عن اسماعيل ، وما ان
خرج الكتاب من المطابع وتناولته الأيدى حتى كان رد

الفعل من قبل السراى والذى تمثل فى رفض وزارة المعارف ايداع هذا الكتاب بمكتبات مدارسها وهى التى كانت معتادة على شراء كتب الرافعى لتزويد مكتباتها بها ، نظرا لما تضمنه الكتاب على حد ما جاء فى تقرير لجنة فحص الكتب بالوزارة ، من مأخذ على اسماعيل والتى تمثلت فيما أورده الرافعى فى كتابه عن اسراف اسماعيل وسياسة القروض التى سار عليها (١٥٩) .

ولكن الوزارة لم تستمر فى هذه المقاطعة فبعد ثلاث سنوات من هذا الاجراء شكلت الوزارة لجنة أخرى أقرت الموافقة على ايداع الكتاب بمكتبات مدارسها (١٦٠) . وهو ما يؤكد أن ما بالكتاب لم يكن مأخذا بقدر ما كان حقائق معروفة لا تقبل الجدل .

واذا كان الرافعى قد شعر بحرج موقفه مع اقترابه من فترات لها امتدادات فى الحاضر ، الا ان هذا الحرج تجاهله الرافعى عندما كتب عن الثورة العراقية وكذا عندما كتب عن الزعيمين مصطفى كامل ومحمد فريد فقد تلقف وجهة نظر الحزب الوطنى عن الثورة العراقية التى لم تجد حينئذ من يتصدى للدفاع عنها ، مثلما حدث لعصر اسماعيل ، أما مصطفى كامل ومحمد فريد فقد وجدوا فيه خير من يدافع عنهما . الا ان الحرج

جاء ثانية عندما بدأ يؤرخ لثورة ١٩١٩ وما أعقبها من أحداث فهي أحداث شارك فيها من قريب أو من بعيد وكان عليه ان يتحدث عن أشخاص فيصدر أحكامه عليهم وقد جسد هذا الحرج عندما قال « وفي ابريل سنة ١٩٤٦ ظهر كتاب ثورة ١٩١٩ فى جزئية * وهو من أهم حلقات هذه المجموعة - وقد قضيت نحو خمس سنوات فى تأليفه واخراجه وبذلت فى ذلك جهدا كبيرا وكان ظنى اننى وقد عاصرت الثورة ساهمت فيها لا أجد من العناء ما بذلت عن العهود التى لم أدركها ولكنى على العكس وجدت نفس الصعوبات التى واجهتها فى الحلقات الأخرى (١٦١) » ثم زاد على ذلك فقال « ثم جاء دور (فى أعقاب الثورة المصرية) * * ولم أجد من العناء فى استقراء حوادث هذه الحقبة من الزمن ما عانيته فى الحلقات السابقة ، لان صورها ووقائعها ماثلة أمام عينى عالقة بذهنى ولم أكن فى حاجة الى مراجع * * فان أهم مرجع هو ما وعته ذاكرتى عنها * * وكانت وثائقها حاضرة بين يدى ، اذ كنت اجمعها فى حينها - ولكن العناء الذى صادفته فى هذا الكتاب كان عناء معنويا ، فان الكتابة فيه تمس اشخاصا تربطنى ببعضهم صلات الود والصدقة أو أكن لهم فى نفسى

شعور التقدير والرعاية فكيف يمكننى ان أكتب عنهم
غير ما يودون ؟ (١٦٢) » .

وبقدر ما تمكنت الشجاعة من الرافعى فتحدث
باستحياء عن الملك فؤاد (١٦٣) ، فقد زادت جرعة
الشجاعة عندما فتح النار على حزب الوفد وقياداته وهو
ما سبق وتعرضنا له ، الا أن هذه الشجاعة اختفت تماما
عندما بدأ يكتب عن عهد الملك فاروق ، فعندما عقد
قران الملك فاروق فى ٦ مايو ١٩٥١ بحث الرافعى فى
بطون الكتب عن جد العروس وكيف أنها سليله أسرة
عريقة . وكيف ان البلاد شاركت « البيت المالك فى
الابتهاج بهذا القران السعيد ، وأظهرت الأمة من
شعور الفبطة والولاء ما زاد الصلة وثوقا بين الأمة
والعرش (١٦٤) » ، الا انه لم تمر شهور على ما كتبه
الرافعى فى الجزء الثالث من كتابه فى أعقاب الثورة ،
وحدث ذلك التحول فى تاريخ مصر بعد يوليو ١٩٥٢
وعندما أخرج كتابه عن مقدمات ثورة يوليو نجده
يفتح النار على الملك فاروق فيدين الزواج الذى سبق
وباركة وأفرد فى هذا الكتاب فصلا كاملا عرض فيه
لمساوىء وفساد فاروق (١٦٥) ولتسقط بذلك مقولته
بأن « الحقائق التاريخية لا يجوز ان تكون موضع

التعديل والتبديل بل ولا ان تعاد كتابتها بأسلوب جديد
كلما تغيرت الظروف والعهود (١٦٦) » .

ويزداد موقف الرافعى حرجا بدخول مصر فى فترة
جديدة من حياتها بعد يوليو ١٩٥٢ وكان عليه وهو
الرجل الذى كرمه النظام الجديد ان يقف خلفه مؤيدا
معضدا فقد كانت كتبه على حد قول محمد نجيب
« الأساس للحركة التى قام بها الجيش وانها ذخيرة
وطنية للأمة (١٦٧) » وترجم الرافعى هذا الوقوف
خلف النظام من خلال تلك المقالات التى كانت تنشرها
الصحف والمجلات له مشيدا فيها بقيادات النظام (١٦٨)
وتوج الرافعى هذا الوقوف باخراج كتابه عن « ثورة
٢٣ يولية » مسجلا فيه سبع سنوات من عمر مصر
والنظام الجديد ، والمتأمل لما ورد فى الكتاب يجده وقد
مالا النظام وسلك مسلكا تبريريا لبعض تصرفاته ،
فأحداث عمال كفر الدوار فى أغسطس ١٩٥٢ هى نوع
من الشغب ولولا قوة الجيش وتدخله السريع لقمع الفتن
لتعددت وقائع الشغب فى أنحاء متفرقة وتجددت أحداث
مشابهة لحادث حريق القاهرة تلك الحوادث التى لم
تقف الا حين تدخل الجيش واعاد النظام فى يناير
١٩٥٢ ، وان ما اتخذه النظام - من اجراءات عقب ازمة

مارس ١٩٥٤ • وسياسة الحياد الايجابي التي اعتنقها النظام ونفذها في دأب - وعزيمة وايمان هي من مميزات عصر الثورة ، اذ كان فيها التحرر والانطلاق من سياسة العهود الماضية وخضوعها للأحلاف العسكرية وايحاءاتها وغير ذلك كثير (١٦٩) •

وعليه لم يكن البعض مبالغا عندما أوضح ان كتابات الرافعي بعد ١٩٥٢ أضحت مستكينة ممالة وان كتاب ثورة ٢٣ يوليو خفيف في مادته وكذا في حكمه على الأشياء ، جامل فيه السلطة التي كرمته ، وان الكتاب في مجموعته لا يبدو ان يكون مدرسيا وموجزا أيضا (١٧٠) وهنا تسقط مقولة الرافعي أيضا ان المؤرخ « كالقاضي عليه ان ينشد الحق في أحكامه ولو أغضب ذوى السلطة والجاه (١٧١) » •

ويبدو ان الرافعي راودته فكرة استكمال مسيرته في التأريخ لهذا النظام ولكنه على حد قول البعض عدل عن هذه الفكرة لانه رأى الثورة وقد تجاوزت أقصى أحلامه الحزبية ، فعاد ليؤرخ لفترة قديمة غابرة فكان كتابه عن تاريخ الحركة القسومية في مصر القديمة (١٧٢) •

سادسها : رغم ذلك الضيق الذي كان ينتاب الرافعي

فى بعض الأحيان عندما كان يشعر بأن شخصا ما نقل
عن كتبه بعض ما ورد فيها دون اشارة الى ذلك (١٧٣)
الا اننا نجد معظم كتبه وقد خلت معظم صفحاتها من
المصادر والمراجع التى اعتمد عليها فى اعداد هذه
الكتب فكتاب الجمعيات الوطنية يسير على هذه الوتيرة
وكذا ثورة ١٩١٩ وكتاب فى أعقاب بأجرائه والمقدمات
وثورة ٢٣ يولييه ، شعراء الوطنية وجمال الدين
الافغانى ، ولا نجد فى هوامش بعض صفحات هذه
الكتب الا ما ندر من المراجع أو شرح لبعض الحقائق
أو تعريف بالأسماء أو الأماكن . ناهيك عن أن الرافعى
أغمت حقوق كثيرين ساعدوه فى جمع المادة العلمية
لكثير من كتبه أو مراجعه ما بها من معلومات وابداء
الرأى فى بعض ما أورده الرافعى بها (١٧٤) .

المدرسة التاريخية التى ينتمى اليها الرافعى :

انكبت على دراسة التاريخ وتحليل حوادثه العديد من
المدارس بعضها فسر احداث التاريخ على أساس مثالى
وبعضها الآخر فسر على أساس مادى وثالثة نحت نحوا
آخر (١٧٥) ، وقد حاول البعض تصنيف الرافعى فى
اطار واحدة من هذه المدارس ، فوضعه ضمن المنتسبين

للمدرسة المثالية فى تفسير التاريخ (١٧٦) ، وكانت
وجهة نظرهم دعوة الرافعى الدائبة للتمسك بالاخلاق
والتي كانت من وجهة نظره أساس الوطنية وركنها
الركين وسياجها وحصنها الحصين ، وانه لا تقدم ولا
نهضة بلا أخلاق (١٧٧) ، وهو تصنيف لا يمكن قبوله
فالمدرسة المثالية لها أفكارها التي لا تتسق مع هذا
التصنيف غير العلمى الذى حاوله البعض (١٧٨) وهناك
من رفض هذا التصنيف كلية فأوضح ان الرافعى
لا ينتمى « الى مدرسة معينة من المدارس التي شاعت ان
تفلسف التاريخ » وكانت وجهة نظر هذا الفريق ان
الرافعى «يجزىء» دراسته الى موضوعات منفصلة مما أفقد
دراسته عنصر الوحدة العضوية التي تربط اطراف
الموضوع بعضها ببعض كما انه يخرج أحيانا عن السياق
التاريخى العام الى ترجمات منفصلة لبعض الشخصيات
الهامة أو الى الاستطراد فى العظات والأحكام ، ولكنه
مع ذلك يجعل تطور الشعب ونمو الحركة القومية محور
الدراسة (١٧٩) » .

واذا كان البعض قد اختلف على تصنيف الرافعى فى
اطار المدارس العالمية لتفسير التاريخ فان الجميع اتفق
على أن الرافعى يدخل معليا فى اطار المدرسة الوطنية
وهى المدرسة التي التقطت الخيط من الكتاب الأجانب

الذين التصقوا بالقصر والاحتلال لاجراج تاريخ حسب
الرغبة (١٨٠) .

ورغم هذا التصنيف الصحيح ، الا أن البعض رأى أن
الرافعى رغم محاولاته ابراز دور الشعب من خلال
كتبه وكتابات (١٨١) ، الا أنه لم يعط للشعب دوره
بالقدر الكافى ، فكان يبرز دور الشعب عندما تضغط
عليه الأحداث المباشرة التى لعب الشعب الدور الأول
بها وبشكل مباشر وفعال مثل ثورات الشعب ضد الحملة
وموقف الشعب من تولية محمد على حكم مصر أو حفر
القناة أو ثورة ١٩١٩ ، الا أن هذا الدور لا يلبث ان
يختفى لتظهر بدلا منه صورة الزعيم أو الحاكم والدولة
ومن ثم تقلص دور الشعب فى معظم كتاباته وبرز
الزعيم أو الدولة (١٨٢) ، بل لم يسلم الشعب فى بعض
الأحيان من عدم ثقة الرافعى به بل وتوجيه الاتهام
المباشر له فى أحيان أخرى (١٨٣) .

واذا كانت صفحات كتب الرافعى تؤكد هذه الحقيقة
فان ما يزيد عليها جلاءا هى عناوين كتبه التى تحمل فى
غالبيتها اسماء زعماء أو أعلام (عصر محمد على / عصر
اسماعيل / الثورة العربية / مصطفى كامل / محمد
فريد / مذكراتى / أربعة عشر عاما / شعراء الوطنية /

جمال الدين الافغانى / مختاراتى من دواوين الشعراء
والتي يقل أمامها كم كتبه التي لا تحمل عناوين اسماء
أو اعلام وهو ما يجعلنا نصف الرافعى ضمن المؤمنين
بدور الفرد فى صياغة حركة التاريخ ، وهو الاتجاه
الذى وصفه البعض بانه أضغى اتجاهها كلاسيكيا عفا
عليه الزمن ، وان الزعامة الفردية تصبح فرية « اذا لم
تكن مستندة الى ايدىولوجية محدودة تلتف حولها
الجماهير العريضة صاحبة المصلحة الحقيقية (١٨٤) » .

وختاما فرغم ما وجهناه ووجهه غيرنا للرافعى فى
منهجه فى كتابة التاريخ ، فاننا لا نتفق مع الذين
وصفوا كتابات الرافعى بأنها « كانت مدرسة سيئة فى
التشكيك الوطنى لم تترك مجاهدا من أية فلسفة غير
فلسفة الرافعى الا وجرحته وشوخته ومسخته وقرأت
فى فكره ونواياه أو سلوكه ما يجلب عليه العار على
المجاهدين » أو أنها « شوشة عقول مئات الآلاف من
شباب مصر عبر عشرات السنين لأنها قدمت لهم تاريخهم
القديم تقديم متحيزا حزبيا لا ننتبه لحزبيته بسبب
جلال الجهد فى كتابة التاريخ (١٨٥) » أو انه يخلط
الدر بالحصى فى هذه الكتابات (١٨٦) ولا نجارى الذين
اتهموا كل من كتب تاريخ مصر فى ظل الاحتلال والملكية

ومنهم الرافعى ، بانهم لم يتحرروا من عبودية الارتباط بالملك أو الحكومة وتعمدوا عدم الكتابة والبحث فى تاريخ الشعب ومن ثم كانت كتاباتهم فى خدمة الحكام والمستعمرين (١٨٧) ولكن ما يمكن قوله انه اذا كان الرافعى لم يوفق فى بعض من جوانب معالجته لحركة التاريخ المصرى ، فان ذلك لم يتم عن عمد بقدر ما كان ناجما عن عدم تفهم لأصول المنهج العلمى فى كتابة التاريخ فضلا عن دخوله مجال الكتابة التاريخية من خلال السياسة وهو ما أضفى على كتبه طابعا خاصا هو طابع الرافعى فى كتابة التاريخ والذى انعكست فيه أفكاره الحزبية على أحكامه التاريخية .

هوامش الفصل الرابع

- (١) الرافعى فى أعقاب ج ٣ ص ٧ .
- (٢) أوراق الرافعى دوسيه « ما نشرته فى الصحف وما نشرته الصحف عنى ١٩٥٣ » نص كلمة الرافعى بمناسبة منحه جائزة الدولة سنة ١٩٥٣ .
- (٣) الرافعى فى أعقاب ج ٢ ص ٢٩١ .
- (٤) الرافعى فى أعقاب ج ٢ ص ٦ .
- (٥) الجمهورية ١٩٦٠/٤/٢٣ حديث مع الرافعى بعنوان « عبد الرحمن الرافعى » . أجرى الحديث حلمى سلام .
- (٦) الاهرام ١٩٦١/٧/٣ تحقيقات الاهرام « الرجل الذى يكتب مذكرات بلده كل ليلة » .
- (٧) أوراق الرافعى دوسيه « ما نشرته فى الصحف وما نشرته الصحف عنى ١٩٥٣ » مقال بعنوان « التفسير الشعبى للتاريخ » .
- (٨) الرافعى الثورة العرابية ص ١٠ .
- (٩) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة ج ١ مكتبة النهضة لمصرية القاهرة ١٩٥٩ ص ٥ ، ص ٦ .
- (١٠) الاهرام ١٩٦٢/٣/٢٦ تحقيقات الاهرام « من المسئول عن كتابة تاريخ الايام لى نعيشها » .
- (١١) الهلال نوفمبر ١٩٥٨ حديث مع الرافعى بعنوان « عبد الرحمن الرافعى فى السبعين » .
- (١٢) الهلال ابريل ١٩٥٣ مقال « فى التاريخ دروس للشباب » بقلم عبد الرحمن الرافعى .
- (١٣/١٤) الرافعى حقوق الشعوب ص ح ، ص ز .
- (١٥) الرافعى نقابات التعاون ص ج .
- (١٦) الرافعى الجمعيات الوطنية ص ب .

- (١٧) عبد الرحمن الراجى تاريخ الحركة القومية ج ١ الطبعة لرابعة مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٥ ص ٩ .
- (١٨) عبد الرحمن الراجى تاريخ الحركة القومية ج ٢ الطبعة الثالثة مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٨ ص ٥ ، ص ٦ .
- (١٩) عبد الرحمن الراجى عصر محمد على ص ٧ .
- (٢٠) الراجى عصر اسماعيل ج ١ ص ٩ - ص ١٢ ، الراجى عصر اسماعيل ج ٢ ص ٣ .
- (٢١) الراجى الثورة العربية ص ٥ .
- (٢٢) عبد الرحمن الراجى مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٢ ص ١٢ .
- (٢٣) عبد الرحمن الراجى محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٢ ص ٩ .
- (٢٤) عبد الرحمن الراجى مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٢ ص ٧ .
- (٢٥) عبد الرحمن الراجى ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ج ٢ مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٥ ص ٥ .
- (٢٦) الراجى فى أعقاب ج ١ ص ٦ .
- (٢٧) الراجى فى أعقاب ج ٢ ص ٥ .
- (٢٨) الراجى فى أعقاب ج ٣ ص ٣ ١
- (٢٩) الراجى مقدمات ثورة ٢٣ يولية ص ٦ .
- (٣٠) الراجى ثورة ٢٣ يولية ص ٤ .
- (٣١) الراجى تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة ص ٤ - ص ٧ .
- (٣٢) الراجى جمال الدين الافغانى ص ٤ .
- (٣٣) الراجى الزعيم أحمد عرابى ص ٥ . يلاحظ أن الغلاف الداخلى للكتاب بحمل عنوان آخر هو « عرابى - الزعيم العاشر » .
- (٣٤) الراجى مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية ص ٧ .

- (٣٥) الرافعى بطل الكفاح ص ٨ .
- (٣٦) عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة الحلقة الأولى الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية القاهرة ١٥٩٨ ص ز ، الجمهورية ١٩٥٧/٦/٢٨ .
- (٣٧) الرافعى مصر المجاهدة الحلقة الأولى ص ح ، عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة الحلقة الثانية الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية القاهرة ١٩٥٨ ص و ، عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة الحلقة الثالثة الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية القاهرة ١٩٥٨ ص ج ، عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة الحلقة الرابعة الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية القاهرة ١٩٥٨ ص و ، عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة الحلقة الخامسة الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية القاهرة ١٩٥٩ ص د ، عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة ، الحلقة السادسة الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية القاهرة ١٩٥٩ ص ب .
- (٣٨) الرافعى مذكراتى ص ٣ .
- (٣٩) الرافعى أربعة عشر عاما ص ٦ .
- (٤٠) عبد الرحمن الرافعى شعراء الوطنية الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ ص ٦ .
- (٤١) عبد الرحمن الرافعى ، سعيد عبد الفتاح عاشور مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٠ ص ٥ - ص ٧ .
- (٤٢) مقابلة مع الدكتور سعيد عاشور فى ١٩٨٥/١١/٢٥ .
- (٤٣) عبد الرحمن الرافعى مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والاسلام ج ١ ١٩١٧ ص ١ - ص ١٦٤ .
- (٤٤) المصدر السابق ص ١٦٥ - ص ٢٣٤ .
- (٤٥) المصدر السابق ص ٢٣٥ - ص ٢٩٢ .
- (٤٦) المصدر السابق ص ٢٩٣ - ص ٣١٢ .
- (٤٧) عبد الرحمن الرافعى مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والاسلام ج ٢ ١٩١٧ ص ٢١٥ - ص ٣٤٢ .
- (٤٨) المصدر السابق ص ٣٤٣ - ص ٣٥٠ .

- (٤٨) المصدر السابق ص ٣٤٣ - ص ٣٥٠ .
- (٤٩) المصدر السابق ص ٣٥٢ - ص ٣٨٧ .
- (٥٠) المصدر السابق ص ٣٩٨ - ص ٤١٠ .
- (٥١) المصدر السابق ص ٤١١ - ص ٤٦٠ .
- (٥٢) المصدر السابق ص ٤٦٠ - ص ٤٨٣ .
- (٥٣) المصدر السابق ص ٤٨٤ - ص ٤٨٨ .
- (٥٤) المصدر السابق ص ٤٨٩ - ص ٥٥٤ .
- (٥٥) المصدر السابق ص ٥٥٥ - ص ٥٨٣ . وهذه الصفحات غير مدرجة في
الفهرس .
- (٥٦) المصدر السابق ص ٥٩١ - ٥٩٤ .
- (٥٧) المصدر السابق ج ١ ص ٥ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٨٥ ، ١٧٩ .
- (٥٨) المصدر السابق انظر على سبيل المثال ص ١٠ ، ١٨ ، ٣٢ ، ٣٣ .
- (٥٩) عن ذلك انظر على سبيل المثال : المصدر السابق ج ١ ص ٥ - ٧ ،
١١ - ١٥ ، ٢١ - ٢٦ .
- (٦٠) الجمهورية ١٩٦٦/١٢/٤ .
- (٦١) الاهرام ١٩٦٢/٧/٢٣ عدد خاص عن ثورة ٢٣ يولييه ، الاهرام ١٩٦٤/٢/٩
مقال « المؤرخ المصرى » بقلم احسان بكر .
- (٦٢) وعن وجهات النظر تلك انظر على سبيل المثال لا الحصر : الشبان المسلمين
يوليو ١٩٤٦ « فى مكتبة الفجر الصادق » . كتاب ثورة ١٩١٩ « ، منبر الشرق
١٩٤٧/٧/٢٣ « مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » بقلم وديع فلسطين ، عدد
١٩٤٩/٤/٢٢ « فى أعقاب الثورة المصرية » بقلم وديع فلسطين .
- (٦٣) انظر على سبيل المثال : أوراق الرافعى دوسيه « مراسلات ١٩١٥ -
١٩٢٠ » خطاب شكر من طلعت حرب للرافعى على اهدائه كتاب نقابات التعاون
الخطاب بتاريخ ١٩١٤/٧/٢٤ ، دوسيه « مراسلات ١٩٢٢ » خطاب شكر من حسن
كامل الشيشينى على اهدائه كتاب الجمعيات الوطنية ، الخطاب بتاريخ ١٩٢٢/٢/٢٨ .
- (٦٤) انظر على سبيل المثال : أوراق الرافعى دوسيه « مراسلات ١٩١٠ -

١٩٢٢ « خطاب شكر من دار الكتب على اهدائه نسختين من كتابه حقوق الشعب
الخطاب بتاريخ ١٩١٢/٦/١٢ ، دوسيه « مراسلات ١٩٢٦ » خطاب شكر من دار
الكتب على اهدائه ثلاثة نسخ من كتبه الثلاث الأولى الخطاب بتاريخ ١٩٢٦/١/٥ .
(٦٥) انظر على سبيل المثال : أوراق الرافعي دوسيه « مراسلات خاصة
بدائرتي الانتخابية ١٩٤٢ - ١٩٤٩ » خطاب شكر من جمعية الاصلاح الإجتماعي
بالزرقا دقهلية على اهدائه كتب الثورة العراقية ومصر والسودان ومصطفى كامل
ومحمد فريد ، الخطاب بتاريخ ١٩٤٣ / ١٠ / ٢٧ .

(٦٦) عن ذلك انظر على سبيل المثال : الأهرام ١٩٣٧/١١/٢٢ خبرا عن حضور
الرافعي وآخرين مادبة ملكية ققامها الملك لتكريم الأدباء والعلماء والمؤلفين ، أوراق
الرافعي دوسيه « مراسلات أدبية وخصوصية ١٩٣٢ - ١٩٥١ » خطاب شكر من
الديوان الملكي بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٠ على اهداء الرافعي مجموعة كتبه للملك .

(٦٧) أوراق الرافعي مجموعة أوراق طرف المبعوثين حلمي شاهين خطاب من
وزير المعارف للرافعي يخبره فيه بموافقة اللجنة الدائمة لجوائز الدولة بمنحه الجائزة
الخطاب بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، الأهرام ١٩٥٣/٧/٢٤ توزيع جوائز الدولة ،
وعن جائزة الدولة في الفنون والآداب انظر جوائز الدولة في الفنون والآداب والعلوم
الاجتماعية ١٩٦٠ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية القاهرة
نوفمبر ١٩٦١ ص ٢٨ ، ص ٢٩ تقرير اللجنة .

(٦٨) أوراق الرافعي دوسيه « مراسلات ١٩٦٠ » خطاب للرافعي بتاريخ
١٩٦٠/١٠/٢٢ بشأن تعيينه عضواً بالمجلس الأعلى لدار الوثائق ومرفق طيه نص
القرار الوزاري رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتشكيل المجلس .

(٦٩) الزمان ١٩٥٣/٣/١٤ ، الاثنين ١٩٥٣/٣/٢٣ ، المصور ١٩٥٣/٣/٢٠ .

(٧٠) أوراق الرافعي دوسيه « معهد العلوم السياسية ومحاضراته ١٩٥٣ /
١٩٥٤ » مجموعة أوراق تضم أسماء طلاب الفرقة الثانية بالمعهد وأمام كل طالب
اسم البحث المكلف به والمراجع والمصادر التي يرجع اليها .

(٧١) الرافعي مذكراتي ص ٧١ .

(٧٢) المصدر السابق ص ٧٧ .

(٧٣) يشير الرافعي في مذكراته أنه كان يمكن تحقيق نواحي أكثر لهذه الكتب

لولا أعراض وزارة المعارف عن شراء بعضها خاصة كتاب ثورة ١٩١٩ وفي أعقاب
عن ذلك انظر : الراقى مذكراتى ص ٧٧ .

(٧٤) المصور ١١/٥/١٩٨٤ مقال « التاريخ بين الذات والموضوع » بقلم
د. لويس عوض .

(٧٥) الدكتور حسن عثمان منهج البحث التاريخى الطبعة الرابعة دار المعارف
القاهرة ص ٢٠ .

(٧٦) المرجع السابق ص ١٨ - ص ٢٠ .

(٧٧) وعن نماذج لتعصب الراقى وهو بمدرسة الحقوق . انظر : السياسة
أسبوعية ١٨/٩/١٩٢٦ فى المرأة - أمين الراقى .

(٧٨) الراقى تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٨ ، ص ٩ ، الراقى مصطفى
كامل باعث الحركة الوطنية ص ١٢ .

(٧٩) الراقى مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ١٣ - ص ١٦ ، ص
٤٢٣ - ص ٤٥٠ .

(٨٠) المرجع السابق ص ٢٨ - ص ٣٣ .

(٨١) عن ذلك انظر : المرجع السابق ص ٣٦٠ ، ص ٣٦٦ ، ص ٤٣٣ ،
ص ٤٣٤ .

(٨٢) عن ذلك انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تطور الفكر السياسى فى مصر
الحديثة معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة سنة ١٩٧٣ ص ٤٥ ، ص ٤٦ .

(٨٣) رسائل مصرية فرنسية وهى الخطابات الخصوصية التى ارسلها المرحوم
مصطفى كامل باشا فى حياته الى مدام جوليت آدم الكاتبة الفرنسية الشهيرة .
ترجمها على فهمى كامل. الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٩٠٩ ميلادية ص ٤٧ .

(٨٤) ارثر جولد شمينث ، الحزب الوطنى المصرى ، مصطفى كامل - محمد فريد
ترجمة فؤاد دواره الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٣ ص ٣٠٧ .

(٨٥) الراقى محمد فريد ص ٥١٨ - ص ٥٤٣ ، الراقى بطل الكفاح ص ١٥٥ .

(٨٦) الراقى محمد فريد ص ٣٢٨ ، ص ٣٤٢ .

(٨٧) أحمد حسين موسوعة تاريخ مصر ج ٤ دار الشعب القاهرة ص ١٣٩٢ .

- (٨٨) شحيث المرجع المذكور ص ٢١٥ .
- (٨٩) المرجع السابق ص ١٠٩ .
- (٩٠) اللواء ١٩٠٩/٥/٨ مقال « الرد على السير غورست » .
- (٩١) الرافعي تاريخ الحركة القومية ج ٢ ص ١٢٠ ، الرافعي عصر محمد علي ص ٩ ، الرافعي عصر اسماعيل ج ١ ص ١٢ .
- (٩٢) عن هذه المقالات انظر على سبيل المثال : الاهرام ١٩٣٣/٧/١١ مقال « ذكرى ضرب الاسكندرية .. » الاهرام ١٩٣٣/٩/١٤ مقال « ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ » وقد رد عبد السميع عرابي ابن أحمد عرابي على هذه المقالات بمقالات نفى فيها ما جاء بمقالات الرافعي . عن ذلك انظر : كوكب الشرق ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ١٩٣٣/٩/٢٦ .
- (٩٣) انظر على سبيل المثال : الرافعي الثورة العرابية صفحات ٨ ، ١٠ ، ٢٢ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٧ - ١١٨ ، ١١٩ - ١٢٠ ، ١٢٨ - ١٩٤ ، ١٩٦ - ١٩٧ ، ٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢٠٩ - ٢١٢ ، ٢٥٤ - ٢٧١ - ٢٨٨ - ٤٦٦ - ٤٦٨ - ٤٩٨ - ٥٠٣ .
- (٩٤) الرافعي الثورة العرابية ص ٦ ، ص ٧ .
- (٩٥) المرجع السابق ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٣٨ ، ٤٢٧ ، الرافعي عصر محمد علي ص ٧٣ ، ٧٤ ، ٣٣٠ ، الرافعي عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٩٩ .
- (٩٦) العلم الانخر ١٩٤٨/٩/٢٧ مقال « معركة التل الكبير .. » الهلال سبتمبر ١٩٤٨ مقال « زعيم الثورة المهدية يتحدث » .
- (٩٧) الرافعي الزعيم أحمد عرابي ص ٥ .
- (٩٨) الرافعي الزعيم أحمد عرابي ص ٢١٩ .
- (٩٩) أوراق الرافعي دوسيه « مراسلات ١٩٥٢ » مسودة خطاب موجه الى وزير الداخلية بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦ .
- (١٠٠) الاهرام ١٩٥٢/٨/٨ ، المصور ١٩٥٢/٨/٨ .
- (١٠١) انظر على سبيل المثال لا الحصر الاذاعة المصرية ١٩٥٣/٩/١٩ مقال « هذه

الذكرى الاليمة » ، عن تغير وجهة نظر الرافعي في فرايب انظر الثقافة مايو ١٩٧٩ مقال « عبد الرحمن الرافعي » . بقلم بهاء الدين علوان .

(١١٨) قبل ان يصدر الرافعي مؤلفه عن تاريخ الحركة القومية كانت صحيفتنا السياسية اليومية والاسبوعية تتزعمان دعوة للاهتمام بتاريخ مصر وعدم الاعتماد على الاوروبيين في كتابة هذا التاريخ عن ذلك انظر : السياسة اسبوعية ١٩٢٨/١/١٣ مقال « تاريخ مصر » بقلم عبد الحميد حمدي - عدد ١٩٢٨/١٢/٢٢ مقال « تاريخ مصر » بقلم الدكتور هيكل بك ، السياسة يومية ١٩٢٩/١/١ مقال « دراسة التاريخ القومي » بقلم محمد عبد الله عنان ، عدد ١٩٢٩/١/١١ مقال « رأى في تاريخ مصر » بدون توقيع .

(١١٩) : كوكب الشرق اعداد ٧ ، ١١ ، ١٥ ، ١٩٢٩/١/١٦ .

(١٢٠) لمزيد من التفصيل انظر السياسة يومية ١٩٢٩/١/١٣ ، السياسة اسبوعية ١/١٢ ، ٢/٢٣ ، ١٩٢٩/٣/٢ ، الاهرام ١١ ، ١٩٢٩/١/١٥ .

(١٢١) كوكب الشرق ١٩٢٩/١/١٦ خطاب من الرافعي بعنوان « بين كتابي فتح مصر الحديث وتاريخ الحركة القومية - قبول التحكيم » .

(١٢٢) وعن المراسلات التي حذف الرافعي بعض اجزاء منها انظر : الرافعي مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ١٢٧ ، ص ١٢٨ ص ٣٤٥ ، ص ٣٥١ . ص ٣٨١ ، ص ٣٨٢ . وعن النصوص الاصلية لهذه المراسلات : انظر ، اوراق مصطفى كامل المراسلات الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٢ ص ١٠٦ ، ١٠٨ ، ص ١٠٩ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٣٣ .

(١٢٣) عشرت بين اوراق الرافعي على احدى هذه المراسلات وقد قسمت الى شرائح وهو يؤكد ما قلناه في المتن .

(١٢٤) لمزيد من التفصيل انظر : الاخبار ١٩٦٣/٥/١٢ مقال « عندما يلعب الرجل الكبير القمار » بقلم محمد مصطفى ، اخبار اليوم ١٩٦٤/٦/١٣ ، مذكرات محمد فريد ، الاخبار ٨ ، ١٤ : ١٩٦٤/٦/١٥ من مذكرات محمد فريد ، محمد صبيح كفاح شعب مصر في القرن التاسع عشر والعشرين الطبعة الثانية ١٩٦٦ ، ص ٨ - ص ١٧ ، شميث المرجع المذكور ص ١٨٠ هامش .

(١٢٥) عن ذلك انظر : مذكرات محمد فريد القسم الاول تاريخ مصر ابتداء من سنة ١٨٩١ - حققه وقيم له دكتور رؤوف عباس عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٥ ص ١٠ ، ص ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٣ .

(١٢٦) عن المراسلات التي حذف الرافعى أجزاء منها انظر : الرافعى مذكراتى ص ٢٤ ، عن النصوص الأصلية لبعض هذه المراسلات انظر : أوراق الرافعى مجموعة أوراق طرف حلمى شاهين • خطاب من محمد فريد للرافعى بتاريخ ١٩١٣/٣/٢٥ • وهناك مراسلات أخرى لم يشر اليها الرافعى فى كتبه عنها انظر : المصدر نفسه خطاب من محمد فريد للرافعى بتاريخ ١٩١٣/٧/٥ وآخر بتاريخ ١٩١٩/٧/٢٤ •

(١٢٧) الاذاعة ١٩٥٩/٣/١٤ تحقيق بعنوان « فضيحة ملك » •

(١٢٨) عن ذلك انظر : العربى يوليه ١٩٦٢ مقال « عبد الرحمن الرافعى » بقلم د • محمد يوسف زايد ، الاخبار ١٩٦٨/١/١٨ نحو النور بقلم محمد زكى عبد القادر •

(١٢٩) الرافعى تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ١١ ، ص ١٢ ، الرافعى ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٨ ، ص ٩ •

(١٣٠) الرافعى تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٣ ، ج ٢ ص ٣ •

(١٣١) الرافعى عصر محمد على ص ٣ • وعن الابحاث التى قدمت فى الذكرى المئوية انظر الكتاب نوفمبر ١٩٤٩ •

(١٣٢) الرافعى عصر اسماعيل ج ١ ص ٧ •

(١٣٣) جورج يانج تاريخ مصر فى عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل تعريب على أحمد شكرى المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ صفحات ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ - ٤٨٣ •

(١٣٤) روز اليوسف ١٩٥٢/١٠/٢٠ كلام الناس •

(١٣٥) أوراق الرافعى دوسيه « مراسلات أدبية وخصوصية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ، ١٩٢٨ - ١٩٥١ » خطاب من محمد زكى عبد القادر للرافعى بتاريخ ١٩٣٤/٢/٩ ورد الرافعى عليه • الرد بدون تاريخ •

(١٣٦) عن ذلك انظر : الرسالة ١٩٥٢/٩/١ مقال « هل يكتب تاريخ مصر من جديد » بقلم أنور الجندى •

(١٣٧) الاهرام ١٩٦٣/٣/٢٤ تحقيق بعنوان « الضرورة التى تفرض اعادة كتابة التاريخ » اعداد مصطفى سامى •

- (١٣٨) الاهرام ١٩٦٣/٣/٢٤ تحقيق بعنوان « الضرورة التي تفرض إعادة كتابه التاريخ » اعداد مصطفى سامي .
- (١٣٩) الجمهورية ١٩٦٣/٤/٤ .
- (١٤٠) الاخبار الجمهورية ١٩٦٣/٩/١٨ ، الاخبار ١٩٥٣/٧/٢٤ نحو النور بقلم محمد زكي عبد القادر .
- (١٤١) بناء الوطن ١٩٦٣/١١/١ حديث مع الرافعي بعنوان « الجبرتي الجديد » بدون توقيع .
- (١٤٢) القوات المسلحة ديسمبر ١٩٦٥ حديث بعنوان « جبرتي القرن العشرين يتحدث » أجرى الحديث عبد السلام جمعة .
- (١٤٣) المصدر السابق .
- (١٤٤) الرافعي في أعقاب ج ١ ص ٧٣ .
- (١٤٥) انظر على سبيل المثال : الرافعي تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٢١٠ ، ٢٠٨ ، ج ٢ ص ١٧١ ، ١٨١ ، ٢٣٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ .
- (١٤٦) الهلال مارس ابريل ١٩٤٤ مقال « اخطاء التاريخ المصري الحديث » المقطع ١٩٤٨/١١/٦ مقال « فصل الخطاب .. » بقلم نعيم طاماز ، عدد ١٩٤٨/١١/١١ مقال « نزيب ، تزب » بقلم جرجس فيلوثاوس عوض ، وبنفس العدد مقال بعنوان « نصبيين لا نزيب ولا نزيب » بقلم عبد الرحمن الرافعي .
- (١٤٧) وعن الأفكار التي طرحها حول حفر قناة السويس انظر : الرافعي عصر اسماعيل ج ١ ص ٣٣ ، ص ٥٤ ، ص ٥٧ وعن الذين ادانوا وجهة نظر الرافعي انظر : لويس عوض تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ الجزء الاول الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠ ص ١٨ ، ١٩ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٦٣ .
- (١٤٨) الرافعي تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة ص ٢٩٢ .
- (١٤٩) المرجع السابق ص ٢١ ، ص ٢٢ .
- (١٥٠) المرجع السابق ص ٢٤٨ ، ص ٢٥٠ .
- (١٥١) دمياط ١٩٤٦/٧/١٥ لحظات مع الاستاذ الكبير والشيخ المحترم عبد الرحمن بك الرافعي .

- (١٥٢) الجمهورية ١٩٦١/٤/٢٥ حديث المدينة .
- (١٥٣) الرافعي في أعقاب ج ١ ص ٥ .
- (١٥٤) عبد العلي المرجع المذكور ص ١٥٠ .
- (١٥٥) عن ذلك انظر : الرافعي تاريخ الحركة القومية ج ٢ ص ٢٥٤ ، الرافعي عصر محمد علي ص ٨ ، ص ٩ ، ص ٢٥١ ، ص ٢٦٠ ، ص ٢٦٥ ، ص ٦٦٣ .
- (١٥٦) الرافعي مذكراتي ص ٦٦ ، ص ٦٧ .
- (١٥٧) أوراق الرافعي مجموعه أوراق طرف حلمي شاهين أربعة أوراق من الحجم الصغير بها خواطر عن عصر اسماعيل .
- (١٥٨) عن ذلك انظر : الرافعي مذكراتي ص ١٠٨ ، ص ١٠٨ المجلة يناير ١٩٦٢ مقال « عبد الرحمن الرافعي » بقلم د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الجمهورية ١٩٦٢/١٢/٢٠ مذكرات عبد الرحمن الرافعي أعداد محمد العزبي .
- (١٥٩) البلاغ ١٩٣٣/٥/٢٤ وزارة المعارف وكتاب عصر اسماعيل ، الرافعي مذكراتي ص ٧٥ ، الجمهورية ١٩٥٦/٥/٢٩ مقال « محاكمة نقيب المحامين » .
- (١٦٠) عن ذلك انظر : الرافعي مذكراتي ص ٧٦ ، ص ٧٧ .
- (١٦١ ، ١٦٢) الرافعي مذكراتي ص ٦٩ - ص ٧١ ، الجمهورية ١٩٦٦/١٢/٢٠ مذكرات عبد الرحمن الرافعي أعداد محمد العزبي .
- (١٦٣) عن ذلك انظر : الرافعي ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ١٦٢ ، ج ٢ ص ٤١ الرافعي في أعقاب ج ١ ص ٢٥٩ وما بعدها .
- (١٦٤) الرافعي في أعقاب ج ٣ ص ٣٠٩ ، ص ٣١٠ .
- (١٦٥) عن ذلك انظر : الرافعي مقدمات ص ٧٦ ، ص ٧٧ ، ص ١٨٢ ، ص ١٧٤ - ص ٢١٣ .
- (١٦٦) الرافعي ثورة سنة ١٩١٩ ص ٣ .
- (١٦٧) اخبار اليوم ١٩٥٢/٧/٩ ، الرافعي ثورة ٢٣ يولية ص ٣٨ .
- (١٦٨) عن تلك انظر على سبيل المثال لا النحر : الحزب الوطني ١٩٥٢/١٢/٥ مقال « ثوراتنا الاربع » الهلال سبتمبر ١٩٥٢ مقال « عرابي ومحمد نجيب » عدد أغسطس ١٩٥٣ مقال « مصر خلقت محمد علي » .

(١٦٩) الراقى ثورة ٢٣ يولية ص ٤٣ ، ص ٤٤ ، ص ١٢٥ ، ص ١٢٨ ،

ص ٢٠١ .

(١٧٠) الوادى أغسطس ١٩٨٠ ، الثقافة مايو ١٩٧٩ مقال « عبد الرحمن

الراقى ومؤلفاته » بقلم بهاء علوان .

(١٧١) المصور ١٩٥٩/٢/٢٠ « أنا كما لا يعرفني الناس » .

(١٧٢) روز اليوسف ١٩٦٦/١٢/١٢ مقال « الرجل الذى قال لنا ما حدث »

بقلم فتحى خليل . اكد لي أحد المقربين للراقى أنه عدل عن فكرة وضع كتاب آخر
عن الثورة لأنها على حد قوله بدأت تاكل بعضها وإن النظام كان يشك فيه بدليل
تفتيش المنزل يوم وفاته وأخذ بعض أوراقه ثم أعادتها ثانية متابلة مع حلمى شاهين
فى ١٩٨٣/٩/٢٣ .

(١٧٣) أوراق الراقى دوسيه « ما نشرته الصحف عنى ١٩٤٤ » عدد

للمصور بتاريخ ١٩٤٤/٦/٢ كتب بخط يده داخل العدد بجوار أحد مقالات
« مقتبس مع الصورة من كتابى تاريخ الحركة القومية الجزء الأول » .

(١٧٤) انظر على سبيل المثال لا الحصر : أوراق الراقى دوسيه « كتاب مصر

والسودان » مجموعة خطابات متبادلة بين عبد الرحمن المهدي وعبد الرحمن الراقى
حول بعض الاستفسارات عن الثورة المهدية الخطابات بتاريخ ٨ ، ١٧/٤ ، ٥/٩ ،
١٩٣٩/٦/١ .

(١٧٥) لمزيد من التفصيل عن هذه المدارس انظر : د. حسين مؤنس التاريخ

والمؤرخون دار المعارف القاهرة ١٩٨٤ ص ٨٥ وما بعدها .

(١٧٦) الاخبار ١٩٦٦/١٢/٥ مواقف بقلم أنيس منصور ، المصور ١٩٦٦/١٢/٩

مقال « أيام بلا تاريخ » بقلم أحمد بهاء الدين .

(١٧٧) الراقى مذكراتى ص ١٥٥ .

(١٧٨) وعن هذه المدرسة وفلسفتها للتاريخ انظر : مؤنس المرجع المذكور

ص ٨٥ وما بعدها .

(١٧٩) الأهرام ١٩٦٤/٢/٩ مقال « المؤرخ المصرى » بقلم احسان بكر .

(١٨٠) الدقهلية ١٩٤٨/١٠/٢٣ اعلام الدقهلية ، الجمهورية ١٩٥٥/١٢/١٩

الأهرام ١٩٦٣/٧/٧ مقال « التاريخ فى خدمة التطور الاشتراكى » بقلم د. محمد
أنيس .

- (١٨١) انظر على سبيل المثال : الرافعي مذكراتي ص ٦٢ ، ص ٦٣ ، ص ٦٩ ،
الرافعي تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٥ ، ص ٢٨٧ ، ج ٢ ص ٢٨٧ ،
السياسة اسبوعية ١٩٣٠/٧/٥ مقال « ديوان التحقيق » .
- (١٨٢) المساء ١٩٦٧/١٢/٣ مقال « الرائد الشجاع » بقلم صلاح عيسى ، عدد
١٩٦٦/١٢/٨ مقال « جبرتي مصر الحديثة » بقلم فوزى سليمان ، الجمهورية
١٩٦٦/١٢/٧ مقال « فى ذكرى الرافعي » بقلم جلال السيد .
- (١٨٣) الرافعي ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٧ حيث يوضح ان الثورة كانت
مفاجأة له ولغيره ، الرافعي مقدمات ص ١١٣ حيث اتهم بعض أبناء الشعب بتدبير
حريق القاهرة . وهو ما جعل البعض يهاجمه ، عن ذلك انظر : روز اليوسف
١٩٧٥/٢/٣ مقال « القاهرة تحترق » بقلم جمال الشرقاوى .
- (١٨٤) عبد الخالق لاشين سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية دار العودة
بيروت - مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٧٥ ص ٥٠ .
- (١٨٥) لويس عوض المرجع المذكور ص ١٢ ، وحول نفس المعنى انظر : الاهرام
١٩٧٣/١٠/٥ مقال « تاريخنا القومى » بقلم لويس عوض ، عدد ١٩٨٠/١٢/١٣ حوار
مع الدكتور لويس عوض بعنوان « حوار السبت » أجرى الحوار فتحى العشرى .
- (١٨٦) الاهرام ١٩٥٨/٢/٩ « من غير عنوان » بقلم كمال الملاخ .
- (١٨٧) الاهرام ١٩٦٣/٧/١٧ مقال « تاريخنا القومى » بقلم د. عبد الحميد
البطريق .

قائمة مصادر ومراجع الدراسة

أولا : الوثائق

(أ) وثائق غير منشورة (باللغة العربية)

أوراق عبد الرحمن الرافعى طرف المستشار حلمى السباعى
شاهين ، والمهندس شريف الرافعى ، والاستاذ رضوان اسماعيل
بيبرس *

(ب) وثائق منشورة (باللغة العربية)

أوراق مصطفى كامل - المراسلات - مركز وثائق وتاريخ مصر
المعاصر - سلسلة المذكرات التاريخية - الهيئة المصرية العامة
للكتاب القاهرة ١٩٧٨ *

جوائز الدولة فى الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٦٠
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية القاهرة
نوفمبر ١٩٦١ *

رسائل مصرية فرنسية وهى الخطابات التى أرسلها المرحوم
مصطفى كامل باشا فى حياته الى مدام جوليت آدم الكاتبة
الفرنسية الشهيرة ، ترجمها على فهمى كامل ، الطبعة الأولى
القاهرة ١٩٠٩ *

عبد الرحمن الرافعى ، قواعد المعاهدة - استقلال أم حماية -
الطبعة الثانية المطبعة الازهرية بالقاهرة ١٩٣٦ *

- كتاب المؤتمر الثاني للمحاميين العرب المنعقد بالقاهرة يوم السبت ٣ من مارس سنة ١٩٥٦ والأيام التالية الى يوم الخميس ٨ من مارس لسنة ١٩٥٦ طبع بإشراف نقابة المحامين بمصر يولييه سنة ١٩٥٦ .

- محكمة مصر الابتدائية ، مذكرة بدفاع المثال محمود مختار (مدع ومدعى عليه) ضد وزارة الاشغال العمومية (مدعى عليها ومدعية) فى القضية المدنية رقم ٢٠٤ سنة ١٩٣١ كلى مصر المحددة لنطق الحكم فيها جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٣٣ مطبعة النهضة

- مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، تاريخ مصر ابتداء من سنة ١٨٩١ مسيحية حقه وقدم له الدكتور رؤوف عباس حامد ، عالم الكتب القاهرة ١٩٧٥ .

- مضابط جلسات مجلس الشيوخ أعوام ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ .

(ج) وثائق منشورة (باللغة الانجليزية)

F.O. 371, 54930 Report No. 106 Secret 16th Dec. 1944.

F.O. 371, 54930 Report No. 108 Secret 28th Dec. 1944.

ثانيا : دوريات وصحف

• ١٩٥٢ ، ١٩٦٤	اسبوعية	اخبار اليوم
• ١٩٨٣	»	آخر ساعة
١٩٤٧ ، ١٩٤٤ ، ١٩٣٩	»	آخر ساعة المصورة
• ١٩٥٠	»	آخر لحظة
• ١٩٥٣ ، ١٩٤٢	»	الاثنين
• ١٩٢٥ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢١	يومية	الاخبار
١٩٦١ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٣	»	الاخبار
• ١٩٦٦ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٣		
١٩٥٩	اسبوعية	الإذاعة
١٩٥٣	يومية	الإذاعة المصرية
١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦		الاهرام
١٩٢٩ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣		
١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٩		
١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧		
١٩٤٨ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢		
١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨		
١٩٦٠ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٨		
• ١٩٧٣ ، ١٩٨٠		
• ١٩٣٣ ، ١٩٤٦		البلاغ
• ١٩٣٥	اسبوعية	البنان
• ١٩٥٤ ، ١٩٥٥	»	التحرير
• ١٩٤٧	شهرية	التعاون
• نصف شهرية ١٩٣٢		التوفيق
• ١٩٧٩	اسبوعية	الثقافة

الثقافة	شهرية	١٩٧٧ ، ١٩٨٠
الجمهورية	يومية	١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٦
الحزب الوطنى	اسبوعية	١٩٥٢ ، ١٩٥٣
الدستور	يومية	١٩٤٤
الدفاع	(القدس)	١٩٥٣
الدفاع الوطنى	يومية	١٩٣٣
الدقهلية	اسبوعية	١٩٤٨
الرابطة العربية	»	١٩٣٧ ، ١٩٣٩
الرسالة	»	١٩٥٢
الزمان	»	١٩٥٣
الوادى	»	١٩٥٠
السودان الحديث	»	١٩٥٤
السياسة	يومية	١٩٢٥ ، ١٩٢٩
السياسة	اسبوعية	١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩
الشبان المسلمين	شهرية	١٩٤٠ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧
الشعب	يومية	١٩١٣ ، ١٩١٤
الصرخة	اسبوعية	١٩٣٤
الطلیعة	شهرية	١٩٧١
العربى	شهرية	١٩٦٢
العزيمة	اسبوعية	١٩٤٠
العلم	يومية	١٩١٠ ، ١٩١١
الفجر الجديد	اسبوعية	١٩٤٦
القوات المسلحة	يومية	١٩٥٣
القاهرة	شهرية	١٩٦٥

١٩٤٩	شهرية	الكتاب
١٩٥٥	اسبوعية	الكواكب
١٩٠٨ ، ١٠٩	يومية	اللواء
١٩٤٩	اسبوعية	اللواء الجديد
١٩٢٥	يومية	اللواء المصرى والاخبار
١٩٦٠	شهرية	المجتمع العربى
١٩٦٢	شهرية	المجلة
١٩٦٦ ، ١٩٦٧	يومية	المساء
١٩٣٦ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٣	يومية	المصرى
١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٤	اسبوعية	المصور
١٩٤٥ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١		
١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧		
١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٦		
١٩٧٥ ، ١٩٨٤		
١٩٤٦ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٠	يومية	المقطم
١٩٣٩	اسبوعية	المهرجان
١٩٣٩ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨	شهرية	الهلال
١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣		
١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩		
١٩٨٠	شهرية	الوادى
١٩٤٦	يومية	الوفد المصرى
١٩٦٣	شهرية	بناء الوطن
١٩٤٦ ، ١٩٤٧	(القدس)	حول العالم
١٩٥٣	اسبوعية	دمياط

رابطه الشباب	شهرية	١٩٣٧
روز اليوسف	اسبوعية	١٩٣٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٥
صوت الأمة	يومية	١٩٤٨
كوكب الشرق	يومية	١٩٢٩ ، ١٩٣٣
مسامرات الحبيب	اسبوعية	١٩٤٦ ، ١٩٥٠
مصر	يومية	١٩٤٧
مصر الفتاة	اسبوعية	١٩٤٠ ، ١٩٥٠
منبر الشرق	اسبوعية	١٩٣٨ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠

ثالثا : مذكرات شخصية

- حسين يوسف - القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢
١٩٥٢ مركز الدراسات الاهرام القاهرة ١٩٨٢ .
- عبد الرحمن الزافعي مذكراتي ، دار الهلال القاهرة ١٩٥٢ .
- عبد العزيز علي الشاير الضامت - دار المعارف القاهرة .
- محمد حسين هيكل (دكتور) مذكرات في السياسة المصرية
ج ١ النهضة المصرية القاهرة ١٩٥١ .

رابعا : مقابلات شخصية

- مع الاستاذ حافظ محمود في ٢٠/٧/١٩٨٥
- مع الدكتور / سعيد عاشور في ٢٥/١١/١٩٨٥
- مع المستشار / حلمي شاهين في ٣/٧ ، ١٣/٩ ، ٤/١٢/٨٣

رابعاً : المراجع العامة

١ - باللغة العربية

- أحمد حسين موسوعة تاريخ مصر ج ٤ دار الشعب القاهرة .
- ارثر جولد شسميث الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل - محمد فريد) ترجمة فؤاد دواره تقديم وتعليق فتحى رضوان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٣٨ .
- أنور الجندى اعلام ام ينصفهم جيلهم ، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة .
- جورج يانج تاريخ مصر فى عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ، تعريب على أحمد شكرى المطبعة الرحمانية القاهرة ١٩٣٤ .
- حسن عثمان (دكتور) منهج البحث التاريخى الطبعة الرابعة دار المعارف القاهرة .
- حسين مؤنس (دكتور) . التاريخ والمؤرخون دار المعارف القاهرة ١٩٨٤ .
- طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ الطبعة الثانية دار الشروق القاهرة ١٩٨٣ .
- عبد التواب عبد الحى ، عصير حياتى ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ .
- عبد الخالق لاشين (دكتور) سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية .
- عبد الرحمن الرافعى أربعة عشر عاما فى البرلمان الطبعة الأولى مطبعة السعادة القاهرة ١٩٥٥ .

- عبد الرحمن الرافعي الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي
الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٩ .
- عبد الرحمن الرافعي الجمعيات الوطنية - صحيفة من تاريخ
النهضات القومية في فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا
والاناضول - الطبعة الأولى مطبعة النهضة القاهرة ١٩٢٢ .
- عبد الرحمن الرافعي الزعيم أحمد عرابي كتاب الهلال القاهرة
١٩٥٢ .
- عبد الرحمن الرافعي بطل الكفاح الشهيد محمد فريد كتاب
الهلال القاهرة ١٩٥٧ .
- عبد الرحمن الرافعي تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة
الطبعة الأولى مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٣ .
- عبد الرحمن الرافعي تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم
في مصر ج ١ الطبعة الثالثة مكتبة النهضة المصرية القاهرة
١٩٥٨ .
- عبد الرحمن الرافعي ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ الطبعة الأولى
مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٩ .
- عبد الرحمن الرافعي ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ، ج ٢ الطبعة
الثالثة مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥ .
- عبد الرحمن الرافعي حقوق الشعب مطبعة الهداية القاهرة
١٩١٢ .
- عبد الرحمن الرافعي شعراء الوطنية في مصر الطبعة الثالثة
الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ .
- عبد الرحمن الرافعي عصر اسماعيل ج ١ الطبعة الثالثة دار
المعارف القاهرة ١٩٨٢ .

- عبد الرحمن الرافعي عصر اسماعيل ج ٢ الطبعة الثانية
مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٨ .
- عبد الرحمن الرافعي عصر محمد علي الطبعة الثالثة مكتبة
النهضة المصرية القاهرة ١٩٥١ .
- عبد الرحمن الرافعي في اعقاب الثورة المصرية ج ١ الطبعة
الثالثة مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٩ .
- عبد الرحمن الرافعي في اعقاب الثورة المصرية ج ٢ الطبعة
الثالثة الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة - ١٩٦٦ .
- عبد الرحمن الرافعي في اعقاب الثورة المصرية ج ٣ الطبعة
الأولى مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥١ .
- عبد الرحمن الرافعي محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية
الطبعة الثالثة مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٢ .
- عبد الرحمن الرافعي مختاراتي من دواوين الشعراء في الجاهلية
والاسلام ١٩١٧ (مخطوط) .
- عبد الرحمن الرافعي مصر المجاهدة الحلقة الأولى الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٩٥٩ .
- عبد الرحمن الرافعي مصر المجاهدة الحلقة الثانية الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٩٥٩ .
- عبد الرحمن الرافعي مصر المجاهدة الحلقة الثالثة الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٩٥٩ .
- عبد الرحمن الرافعي مصر المجاهدة الحلقة الرابعة الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٩٥٩ .
- عبد الرحمن الرافعي مصر المجاهدة الحلقة الخامسة الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٩٥٩ .

- عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة الحلقة السادسة الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٩٥٩ .
- عبد الرحمن الرافعى مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال
الطبعة الثالثة الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ .
- عبد الرحمن الرافعى مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية
الطبعة الرابعة مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٢٦ .
- عبد الرحمن الرافعى مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية
كتاب الهلال القاهرة ١٩٥٢ .
- عبد الرحمن الرافعى مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢
الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٤ .
- عبد الرحمن الرافعى نقابات التعاون الزراعية الطبعة الأولى
مطبعة النهضة الأدبية القاهرة ١٩١٤ .
- عبد الرحمن الرافعى ، سعيد عبد الفتاح عاشور مصر فى
العصور الوسطى من الفتح العربى حتى الفتح العثمانى الطبعة
الأولى دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٠ .
- عبد اللطيف حمزة (دكتور) أدب المقالة الصحفية ج ٧ دار
الفكر العربى القاهرة ١٩٥٩ .
- فتحى رضوان مشهورون منسيون كتاب اليوم القاهرة ١٩٧٠
- لويس عوض (دكتور) تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر
اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ ج ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة ١٩٨٠ .
- محمد رشيد الرافعى (الشيخ) الشيخ عبد القادر الرافعى
الفاروقى شيخ السادة الحنفية ومفتى الديار المصرية دار
التقدم القاهرة ١٩٠٦ .

- محمد صادق عنبر ذكرى فقيه الوطن المغفور له أمين الرافعى
بك الطبعة الأولى مطبعة النهضة القاهرة ١٩٢٨ .
- محمد صبيح كفاح شعب مصر فى القرنين التاسع عشر
والعشرين الطبعة الثانية ١٩٦٦ .
- مراد محمد على رواد تعاونيون كتاب التعاون مؤسسة دار
التعاون للطبع والنشر القاهرة ١٩٧٩ .
- يحيى أحمد الدردير (دكتور) كتاب التعاون الطبعة الخامسة
المطبعة السلفية القاهرة ١٩٢٩ .
- يونان لبیب رزق (دكتور) تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ -
١٩٥٣ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام
القاهرة ١٩٧٥ .

٢ - باللغة الأجنبية

Little, Tom; Egypt, London 1958.

الفهرس

٨ - ٧	• • • • • • • • • •	تقديم
١١ - ٩	• • • • • • • • • •	مقدمة
٣٦ - ١٣	• • • • • • • • • •	الفصل الأول
١١٨ - ٣٧	• • • • • • • • • •	الفصل الثاني
٢٠٤ - ١١٩	• • • • • • • • • •	الفصل الثالث
٢٨٤ - ٢٠٥	• • • • • • • • • •	الفصل الرابع
٢٩٥ - ٢٨٥	• • • • • • • • • •	المصادر والمراجع

تم بحمد الله

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٢٨٦٤

ISBN ٥ - ١٣١١ - ١ - ٠١ - ٩٧٧ -

١٥٦
تعرض هذه الدراسة لعلم من أعلام مصر ، ولج السياسة
فسبر أغوارها فكان من روادها ، واحترف المحاماة فكان من
خلصائها وانخرط في المجالس النيابية فقدر تبعاتها
ومسئولياتها ، وهوى التاريخ فاستهواه . ومن خلال هذا
النشاط المتشعب والمتنوع ترك لنا أفكاراً شملت جوانب
عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية شهدت له بعمق الفكر
والفكرة ومدى الانفعال بقضايا مجتمعه وعصره ، وبقدر
ما أعطى وقدم بقدر ما قيمه التاريخ فصنفه ضمن رواده ،
رواد مصر المخلصين الأوفياء .